تحديات

أفكـــار

ورؤية مستقبلية

إن في الأردن مستقبلاً ونحن الذين نصنعه

منبر الفكر العربي الحديث

المجموعة السادسة لخطابات

سمو الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

المملكة الاردنية الهاشمية

مجموعة خطابات سموه ومحاضراته ١٩٨٨ - ١٩٨٩

- تحرير -

علي الدجاني - د. بسام الساكت

المجموعة السادسة

تحديات
أفكـــار
ورؤية مستقبلية
المجموعة السادسة
١٩٨٨-١٩٨٩

التنفيذ والطباعة
مطبعة شركة دار الشعب

التاريخ ٢٣ ربيع الاول ١٤١٣ هـ
الموافق ٢٠ ايلول ١٩٩٢م

تحديات
أفكار
ورؤية مستقبلية

منبر الفكر العربي الحديث
المجموعة السادسة لخطابات
صاحب السمو الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

١٩٨٨ - ١٩٨٩

تحرير

علي الدجاني - د. بسام الساكت

المجموعة الأولى	١٩٧٧ -١٩٨٢
المجموعة الثانية	١٩٨٣ -١٩٨٤
المجموعة الثالثة	١٩٨٥
المجموعة الرابعة	١٩٨٦
المجموعة الخامسة	١٩٨٧
المجموعة السادسة	١٩٨٨ -١٩٨٩

أن في الأردن مستقبلاً
ونحن الذين نصنعه

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة سامية
لحضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

من كلمات جلالته المأثورة

أن الاردن يبني دولة معتدلة المنهج والتوجه قائمة على الايمان والعمل والعقل الخلاق .

أن منعة الاردن تملي عليه ان يبني اقتصاده . وقد وجدنا نحن أن شح الموارد وكثرة الاعباء بجانبيها التنموي والدفاعي يمكن التغلب عليها بالعمل الدؤوب والسهر المتواصل والايمان بالله وبانفسنا .

ولقد اوليت لأخي سمو الامير الحسن ولي عهدي مسؤولية اعادة البناء وتمكن بما يتمتع به من حيوية وتفان واتساع ثقافة وعمق معرفة من استنفار نوازع الخير والعمل والنشاط من أبناء هذا البلد المخلصين ، حيث استطاع الاردن ان يخرج بمعادلات اقتصادية ، وضعت الاردن على جادة النمو المطرد ، وان ما بنيناه لم يكن من فراغ وما ننعم به الآن لم يأت بالمجان . ان كل حجر رفعناه وشيدناه يحكي قصة طويلة من كفاح جيل بعد جيل ويروي تضحيات قدمها ابناء الوطن بالدم وللجهد والعرق احيانا .

وهذا الذي بنيناه لنكون دولة عصرية متطورة سيبقى وسيظل رغم كل الصعاب ثروة لابنائنا واحفادنا . لا نقبل عودة للوراء ولا تخاذلا او وهنا ولا انحناء امام اي ظروف طارئة مهما قست او اشتدت .

واننا لدولة تعتز بابنائها وبمؤسساتها ، لتحقق ما تصبو اليه من رفعة مشرفة بأذن الله .

" أن الله يحب اذا عمل احدكم عملاً أن يتقنه"

" حديث شريف "

علينا الا ندع المصاعب تثبط همتنا او تعوق مسيرتنا فالمعوقات والتحديات التي تواجه امتنا كبيرة . ولكن طموحاتنا وامكانياتنا ايضًا كبيرة . وكل ما علينا هو ان نبذل افضل ما عندنا من جهد .

الحسن بن طلال

من خطاب سمو الامير الحسن بن طلال ولي العهد

في مؤتمر التنمية الاول ١٩٧٢

فهرس المحتويات

البيان	رقم الصفحة
تقديم	٥
كلمة شكر	١٠
سيرة الحياة الشخصية – صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد المعظم	١١
١- اجتماع الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي عمان -٥/٢/١٩٨٨	١٣
٢- افتتاح الحوار العربي – السوفييتي عمان ، ١٦-١٨/٣/١٩٨٨	٢٣
٣- اختتام احتفالات وزارة الشباب بذكرى الثورة العربية الكبرى عمان -٢٤/حزيران ١٩٨٨	٣١
٤- ندوة القبول في التعليم العالي – الجامعة الاردنية الجامعة الاردنية / عمان ، ٢١-٢٤/١١/١٩٨٨	٣٩
٥- المؤتمر العالمي الخامس للدين والسلام ملبورن/ استراليا ، ١٨-٢٨/١/١٩٨٩	٤٧
٦- الاستراتيجية الاقتصادية للاردن كلية الحرب الملكية / عمان ، ٧/٣/١٩٨٩	٥٩

٧- مؤتمر منظمة العواصم والمدن الاسلامية
عمان ، ١٩٨٩/٣/١٧ ..... ٧٩

٨- ندوة تنمية الصادرات الاردنية : طموحات وفرص
عمان ، ١٩٨٩/٣/١٩ ..... ٨٥

٩- ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي
١٩٨٩/٣/٣٦ ..... ٩٥

١٠- المؤتمر العربي الاول لافاق التقانات الحيوية الحديثة في الوطن العربي
عمان ، ٢٧ - ١٩٨٩/٣/٣٠ ..... ١٠٩

١١- ندوة المصارف العربية
عمان ، نيسان ١٩٨٩ ..... ١١٧

١٢- المؤتمر الخامس للاردنيين العاملين في الخارج
عمان ، ٨- ١٩٨٩/٧/١١ ..... ١٢٩

١٣- محاضرة في كلية القيادة والاركان (ما هو المستقبل في الاردن ؟)
١٩٨٩/١٠ ..... ١٣٩

١٤- ومضات فكرية وآراء مختارة من هذه المجموعة من خطابات ومحاضرات
صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم ١٥٥

تحديات وافكـــار ورؤية مستقبلية
المجموعة السادسة ١٩٨٨/١٩٨٩

تضم هذه المجموعة ، الخطابات والبحوث التي ألقاها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ولي العهد، خلال العامين ١٩٨٨-١٩٨٩ . وتكمل المجموعة الأولى للأعوام ١٩٧٧-١٩٨٢ والثانية للعامين ١٩٨٣-١٩٨٤ والثالثة لعام ١٩٨٥ ، والرابعة لعام ١٩٨٦ ، وفقاً للتسلسل الزمني للمناسبات التي شهدتها المحافل الأردنية والعربية والدولية ، وتمثل هذه المجموعات سجلاً قيماً لطاقة فكرية فذة وحمية هاشمية لا تبارى في الدعوة لحشد الإهتمامات والمساعي العربية البناءة والمبادرة لمجابهة التحديات في إطار التراث العربي الوضّاء ، والقيم الأساسية في العقيدة الإسلامية السمحاء .

ويحمل سموه مهمة كبرى ، إذ أولاه صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم في أوائل عقد السبعينات أمانة الإشراف على مسيرة النهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأردن فحمل الأمانة بجهد العالم وحمية المصلح ، فتحققت للأردن خطوات واسعة في مضمار التقدم ، وأنبتت في الوقت نفسه في العالم العربي غراس أمل في حياة عربية مزدهرة تحفل بالخير والتعاون .

وإنه لشرف عظيم لنا أن نتولى جمع الخطابات ، وتدوينها وإعدادها للنشر ، لتكون مرجعًا وثائقيًا يسجل المراحل التي يسلكها الأردن بهدي قيادته العليا ، بالمعرفة وقوة الارادة ، لبناء الأردن الحديث ، ليكون عضواً بانياً في خدمة الأمة العربية والاسلامية .

حفظ الله جلالة القائد الملهم الملك الحسين بن طلال ، وولي عهده الأمين سمو الامير الحسن بن طلال ، سليلي الدوحة النبوية الشريفة . راجين أن نكون قد أدينا الأمانة التي تشرفنا بحملها .

كلمة شكر :-

نسجل بالشكر والامتنان الوافيين لرئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة البوتاس العربية وخاصة مديرها العام معالي المهندس / علي النسور ، إسهامها الكريم في نشر هذه المجموعة السادسة التي تتضمن خطابات سُمّوه في العامين ١٩٨٨-١٩٨٩ كهدية الى المجتمع الأردني اعترافاً بالجهود الخيرة التي يبذلها سُمّوه حفظه الله في خدمة وطنه وأمته العربية داعماً مسيرتها الحضارية بأصالته العربية الواثقة وتراثه الهاشمي العتيد بقيادة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم حفظه الله ورعاه .

- والله الموفق -

علي الدجاني

د. بسام الساكت

عمان ٢٣ ربيع الاول ١٤١٣هـ

الموافق ٢٠ أيلول سنة ١٩٩٢م

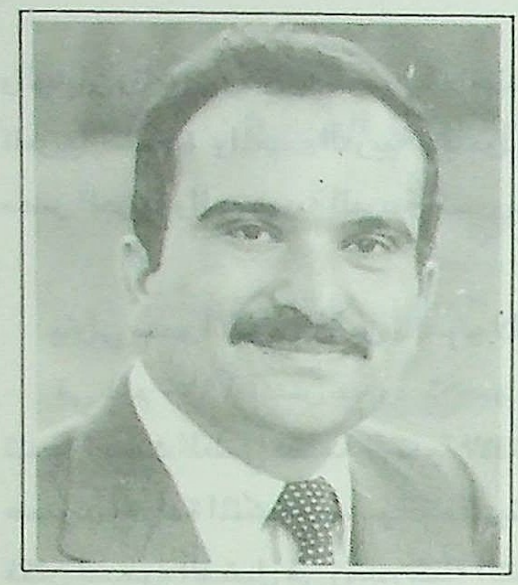

سيرة الحياة الشخصية
صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

ولد سمو الأمير الحسن ، الشقيق الاصغر لجلالة الملك الحسين في عمان في العشرين من شهر آذار عام ١٩٤٧ .

بعد أن انهى سموه المرحلة الابتدائية من دراسته في الأردن انتقل إلى مدرسة (سمر فليد) في بريطانيا ، ثم واصل دراسته في (هارو) ، حيث تخرج منها في كانون الأول سنة ١٩٦٤ مع امتياز في الدراسات الشرقية . بعدها التحق سموه بجامعة اوكسفورد في عام ١٩٦٥ واختار العلوم السياسية والتاريخ ، حيث حصل في عام ١٩٦٧ على بكالوريوس بمرتبة الشرف ثم حصل على شهادة الماجستير عام ١٩٦٩ .

صدرت الارادة الملكية السامية بتسمية سمو الأمير الحسن وليًا للعهد بتاريخ ١٩٦٥/٤/١ . كما صدرت ارادة ملكية سامية بمنح سموه رتبة فريق اول (فخرية) في القوات المسلحة الأردنية بتاريخ ١٩٦٦/٩/٨ . ويولي سموه الامور العسكرية اهتماماً خاصاً .

أدى سموه فريضة الحج بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٠ ، وقد قام سموه بزيارات رسمية إلى كل من استراليا والنمسا وبلجيكا والدنمارك وفرنسا وبريطانيا وهولندا والسويد وسويسرا والنرويج والمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي وبولندا ورومانيا والولايات المتحدة الأمريكية

واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية والهند وايران وباكستان وقطر والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والجمهورية التونسية والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية .

يتولى سمو الأمير الحسن مهام جلالة الملك اثناء غياب جلالته عن أرض الوطن .

في عام ١٩٧٠ أسس سموه بتوجيهات من جلالة الحسين الجمعية العلمية الملكية بهدف تنمية البحث العلمي لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن . وفي عام ١٩٧١ صدرت الارادة الملكية السامية كذلك بتولي سموه مهام توجيه التخطيط التنموي للبلاد فكان لسموه الفضل في وضع خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) والخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) والخطة الخمسية (١٩٨١-١٩٨٥) والخطة الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠) وكان للنجاح الذي حققه هذا التخطيط ان دعي سموه للحديث عن التخطيط التنموي الحديث في محافل دولية عديدة .

تم عقد قران سموه على الأميرة ثروت بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٤ ولسموهما ثلاث كريمات رحمة وولدت بتاريخ ١٩٦٩/٨/١٣ ، وسمية وولدت في ١٩٧١/٥/١٤ وبديعة وقد ولدت في ١٩٧٤/٣/١٨ ورزقا في ١٩٧٩/٥/٢٠ بنجل اسمياه راشد .

هوايات سموه عديدة منها الرياضة وخاصة الكاراتيه والسباحة بما في ذلك الغطس تحت الماء وكذلك قيادة الطائرات العامودية ، ساهم سموه في كتابة العديد من المقالات التي نشرت في كبرى صحف العالم كما ألف سموه ثلاثة كتب :

الأول : بعنوان " **دراسة قانونية حول القدس** " صدر في عام ١٩٧٩ .
والثاني : بعنوان " **حق الفلسطينيين في تقرير المصير** " صدر عام ١٩٨١ .
والثالث : **صدر في أيلول عام ١٩٨٤** " البحث عن السلام " .

ان عملنا في سبيل قضايا امتنا العربية ،

هنا في الأردن :

الأردن الهاشمي أردن الوفاق والاتفاق

، عمل متكامل متماسك

كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في

اجتماع الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي

عمان - ١٩٨٨/٢/٥

أن عملنا في سبيل قضايا امتنا العربية ،
هنا في الأردن :
الأردن الهاشمي أردن الوفاق والاتفاق
، عمل متكامل

الاخوة الكرام اعضاء الهيئة العامة للمنتدى

السيدات والسادة الاماثل المدعوون

لئن فاتني ان التقي باعضاء مجلس الامناء لمنتدى الفكر العربي الذي عقد جلسته صباح هذا اليوم فلن يفوتني الآنَ ان اغتنم مناسبة هذا الجمع الكريم لأحييكم جميعا أطيب التحية ، ولأرحب بكم جميعا اجمل الترحيب . ولأشكر الذين تكلفوا مشاق السفر، وحرصوا على المشاركة في هذا الاجتماع ، على كثرة شواغلهم وأعبائهم وضيق وقتهم.

ولئن أتيح لمجلس الامناء – هذا الصباح – ان يبحث القضايا الاجرائية وان يرسم صورة متكاملة لعمل المنتدى في المرحلة القادمة ، فقد وجدت من واجبي ان اتحدث اليكم عن قضية الساعة : قضية الانسان الفلسطيني على الارض الفلسطينية المحتلة منذ عشرين سنة.

وان عملنا في سبيل قضايا أمتنا العربية ، هنا في الاردن : الاردن الهاشمي ، اردن الوفاق والاتفاق ، عمل متكامل متماسك ، لا ينسينا جانب منه الجوانب الاخرى ولا يصرفنا عملنا في جزء منه عن سائر الاجزاء. فعمان التي ودعت امس البعثة الطبية

الاردنية الخامسة عشرة الى السودان العزيز. وعمان التي تستضيف اليوم نفرا من الاخوة الذين يمثلون فرقاء نوي افكار متعددة ليتحدثوا عن الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للازمة اللبنانية هي عمان نفسها التي تخاطبكم الان من خلال هذا المنبر عن القضية التي تعاملنا معها في الاردن تعامل المرء مع قضيته الشخصية الخاصة ولكن بهدوء وعقلانية وبدون اعلان وجلبة . وعشنا احداثها : حدثا حدثا ، وساعة ساعة ، مدركين اننا في منطقة من الصعب تحليل وقائعها ومتغيراتها ويساء فهم كثير من مواقفها وتفسير حوادثها ، غير ان من الضروري الا نتخلى عن مسؤوليتنا في مخاطبة الاغلبية الصامتة من الناس ، الذين يقفون حائرين بين الاتجاهات المختلفة ، والذين هم في أشد الحاجة الى من يستجيب لاحتياجهم الفكري والنفسي الى الفهم ، والى الاحساس بان مؤسساتهم والمسؤولين في بلادهم واعون لقضاياهم متجاوبون معهم في مواقفهم ومشاعرهم غير معزولين عن مجرى الامور وتلاطم الافكار وتطور الاحداث ، وانما هم جزء من هذا الشعب.. من هؤلاء المواطنين .. يعيشون معهم في قضاياهم ويحسون باحساسهم في كل ما يصيبهم وهم حريصون على ان تظل قنوات الاتصال مفتوحة بينهم وبين مواطنيهم لتبادل الرأي وشرح المواقف وتوضيح ما قد يلتبس من أمور حتى لا يترك هؤلاء المواطنون نهبا للهواجس والدسائس والتأويلات الخاطئة والاراء المسمومة.

ولقد كشفت ممارسات اسرائيل الفعلية عن باطل ادعاءاتها بالحرية والديمقراطية التي كانت تهدف من خلالها وضع نفر من مواطنينا في الارض المحتلة لمطالبتها بمزيد من الحقوق المدنية مقررة بانها افضل من الواقع العربي. والتي تعلم هي بانها قادرة على احتوائها في النهاية فكانت الجسور المفتوحة مصدر كشف زيف هذا الادعاء اذ اتاحت مجال التمييز بين الواقع والممارسة العملية وبين محاولاتها الفاشلة للتمويه باسم الديمقراطية والحرية ، وقد اظهر ذلك نقيض ما كان بعض فلاسفة السياسة يؤمنون به

مبررين قيام دولة اسرائيل، لتكون مبعث الحضارة والوعي والتحديث في المنطقة.

وفي هذا المجال فان المطالبة غير المسؤولة بالحرية الكاملة في غياب وجود مؤسسات يمارس من خلالها تحقيق المطالب المشروعة خاصة للاغلبية الصامتة قد تساعد على دفع الشباب نحو التطرف المنظم ولقد كنت دائما من الداعين الى الحوار المسؤول والمفتوح.

واذا كنا نعتز بأن الاردن هو اردن القمة واحياء الموقف العربي وتحريك العمل العربي المشترك فان من واجبنا ان نذكر انه ايضا هو اردن التصدي للظروف المختلفة المستجدة .. وعلينا جميعا : اردنيين واردنيين فلسطينيين ، واردنيين عربا ، ان نعي كيف نتعامل مع الاحداث الحالية - على مرارتها وقسوتها - بالتحليل وبمفاهيم اليوم ومتطلبات الظرف ومعطيات الاحداث نفسها. وكما رفضنا ان تترك الساحة للمتشنجين واللاعقلانيين ، فان علينا ان لا نترك هذه الساحة فارغة بل لا بد لنا من ان نملأها بما يستوعبه الجيل المناضل من غذاء فكري ومعنوي ، هذا الجيل الذي يقتحم الموت اقتحاما لا يوقفه الرصاص والغاز الخانق ووسائل الارهاب والتعذيب : الفردية والجماعية بل يجود بروحه رخيصة في سبيل بلده وشعبه وارضه.

ومن واجبنا ان نذكر باننا كنا نحن في الاردن اول من نادى بحق تقرير المصير ورفض الاستيطان ونبه الى خطره واتبع الاساليب العملية الهادئة لدعم الاهل في داخل وطنهم المحتل في وقت كان اكثر الرأي العام العربي يتبنى شعارات عامة عن دعم الصمود والتصدي للاحتلال وتحرير الارض دون معرفة صحيحة بدقائق الامور ومضامينها. وهنا لا بد من التذكير بما قاله جلالة الحسين في مناسبات متعددة من ان الانتفاضة هي استمرار لشعور الانسان الفلسطيني في الداخل بالعزلةوخيبة الامل وهي عزلة احس بها بالرغم من بقاء الجسور مفتوحة بيننا، اذ انها عزلة لا تتصف بفقدان

الاتصال بين الافراد وانما تتصف بفردية اسلوب الاتصال وانانية التخاطب بين الداخل وبين الاتجاهات المختلفة في الخارج ، والنظرة الى الاحداث في الداخل بمنظار الانتماءات السياسية المختلفة. ولا بد من الاشارة هنا الى ان سلطات الاحتلال نفسها لم تملك الا ان تعترف ان الانتفاضة ليست ذات انتماء حزبي. وانها ليست موجهة من احد وانه اذا كانت قد نشأت اسباب دعت الى العنف والتطرف فهي اسباب من صنع الاحتلال ذاته بحكم ما اتبعه من سياسة الحرمان والرفض للحقوق الانسانية الطبيعية وهي السياسة التي صنعت غيلان التطرف في المنطقة من خمينية وما يقابلها من تطرف يهودي ومسيحي ولطالما كانت اسرائيل تدعي النجاة والحيطة من ذلك واقامت هذا الادعاء الامني - للأسف الشديد - باسم التحالفات الاستراتيجية الدولية. فلم تكتف بمحاولة ان تدعي لنفسها دورا في مواجهة التطرف في داخل الارض المحتلة وبين عرب فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ باساليب مختلفة تتفاوت بين الصدام المسلح والتفرقةالخفية الماكرة بل اخذت ايضا تبحث لها عن دور بين الاقليات في المنطقة التي منها العنصر الاسرائيلي ذاته لتعطي لنفسها دور المهيمن على الارادة المسلوبة لتلك الاقليات التي تتعايش معها او تؤثر فيها وتتأثر بها ومثل لبنان مثل واضح على سلب الارادة وبث التفرقة والسيطرة والاحتواء.

واخلص من هذه المقدمات الى ان علينا ان نراجع تقويمنا للامور وتقديرنا للاحداث مراجعة موضوعية بوصفنا مفكرين ومحللين وان نخاطب - مخلصين - الوجدان العام لمواطنينا والضمير العام لمجتمعنا الذي يدمى كل يوم - بل كل ساعة من مشاهدة الفاجعة من خلال اجهزة الاعلام بعد ان قضى تسعة اسابيع وهو يتجرع مرارة ما يرى وهول ما يسمع بالرغم من اعتزازه بشجاعة ابناء هذه الانتفاضة في مواجهة الظلم والطغيان.

ويحسن ان نقف على بعدين من ابعاد هذه الانتفاضة هما : البعد التاريخي والبعد الاستراتيجي . فمن الناس من يقارن انتفاضة ١٩٨٨ بثورة فلسطين عام ١٩٣٦-١٩٣٩ ، بمقدماتها واحداثها ونتائجها ويرى هذا الفريق ان المقدمات والاسباب واضحة ولكنه يرى - عند تحليل النتائج - ان اسلوب " فرق تسد " الاستعماري المعروف هو الاسلوب الوحيد الذي يتيح انهاء الانتفاضة مستغلا وجود الانانية والفردية وهما مقتل الارادة العربية . وقد يستفاد من النتائج الايجابية المتعددة للانتفاضة في الخارج ومن ادعاء جهات مختلفة لها ولهذا الادعاء مخاطر في مقدمتها ان تقوم سلطات الاحتلال بتشويه صورة الفلسطيني وبراءة تضحيات الاطفال وعفوية نضالهم وتحول كل ذلك ببراعة الى تصويره على انه مؤامرة سوداء على الوجود اليهودي حيثما كان . ولا بد لنا من ان نبذل اقصى الجهد ليبقى تنديد الرأي العام العالمي بالاحتلال الاسرائيلي تنديدا يسمو الى الموقف الذي يقدر بوعي ما يجري في الارض المحتلة دون ان ينتقص من قيمة هذا الحدث العفوي البريء باعطاء الاعذار للصهيونية المتطرفة وتمكينها من اتهام عدو وهمي خارجي بمسؤولية هذه الاحداث ، فتدمر تارة المفاعل الذري العراقي وتبث المخاوف تارة اخرى من الغازات العصبية السورية ، وتتذرع تارة ثالثة بحوادث حدودية لقيام الجيش الاسرائيلي بضرب الاهداف القريبة والبعيدة في الوطن العربي.

وتتضح عظمة ما يحدث الان ، في ان هذه الانتفاضة كبّلت الجيش الاسرائيلي وبثت الارتباك بين المنظرين الاستراتيجيين الاسرائيليين ، فوقع الاضطراب في صفوفهم : بدءا بتساؤلهم عن سلامة الاجراءات الاسرائيلية ، وانتهاء بتساؤلهم عن جدوى الاحتلال.

وهكذا فان الحدث العظيم يجب ان يبقى عظيما محوطا بهالته الحقيقية من النزاهة والبراءة والعفوية لتكون له جدواه دون ان نشوهه - بغير قصد احيانا - بمحاولة نسبة

انفسنا اليه او نسبته الينا لمجرد ارضاء انفسنا واراحة ضمائرنا فنحن جميعا نعايش المعاناة من اجل قضيتنا وان اختلفت ظروف هذه المعايشة وحلقاتها ومراحلها واذا كان بعضنا بعيدا عن اساليب الارهاب والقمع والقتل وتكسير العظام والمفاصل فان هذا لا يعني انه لا يعيش المأساة ولا يتجاوب معها. وعلينا الان جميعا ان نطرح على المحك اسلوب وعينا وفهمنا لما يجري.

واذا كنت قد تناولت حتى الان جوانب من البعد التاريخي ومن البعد الاستراتيجي ، فان من تمام الحديث ان أشير الى ان قوة اسرائيل النووية بعشرات الرؤوس الذرية واتخاذ اسرائيل شبه عضو في حلف الاطلسي ، ومساندة بعض الدول الكبرى لها ، كل ذلك من اسباب الغطرسة عند الاسرائيليين وعدم الاكتراث بنتائج ما يقومون به من اعمال في الداخل وبردود الفعل العالمية وعدم اهتمامهم بالواجبات الانسانية والحضارية نحو ما كان يسميه الاستراتيجيون الاسرائيليون بمسؤولية الامن الظرفي.. اننا نريد الانتقال من هذا الامن الظرفي الى الامن الاساسي : النفسي والفكري ، لكل الشعوب ،، لنحول دون الوصول الى ذلك المنعطف الذي نستسلم فيه لليأس ونسلم الساحة للمتطرفين.

ان قضية الامن لجميع الشعوب لن تتحقق الا من خلال وسيلة واحدة. هي موقف دولي واضح صريح يضمن حقوق تلك الشعوب ونحن - بموقفنا خارج حلف وارسو وخارج حلف الاطلسي - أصبحنا حطب جهنم ، كما يقال ، فسقط منا مئات الالاف من الشهداء في الساحات المختلفة واستنزفت طاقاتنا ومواردنا وتوقفت حركة التنمية في بلادنا وتعرضنا لسلب شخصيتنا القومية وطمس هويتنا الثقافية وضمنا مصالح غيرنا فبقوا راضين قانعين صامتين على ويلاتنا ولم يحركوا ساكنا الا حين بدأت الاحداث تؤثر على مصالحهم.

ايها السادة

يسرني ان اخاطب الشباب من خلالكم واتفق واياكم ان الغضب حق مشروع للمظلوم ، لا يجوز ان ينكره عليه احد ولكن لا بد ان يدعمه التفكير المنطقي والتحليل الموضوعي لتتحقق الغاية المرجوة فعطاء الشباب داخل الارض المحتلة والذي يختلف نوعيا عن عطاء الشباب العربي في الخارج لهو حدث مشرف على الساحة العربية جدير بالتأمل خاصة واننا نعمل على تطوير العملية التربوية بأبعادها المختلفة كما اننا حريصون ساهرون على معايشة تجارب الخريجين وطموحاتهم ومشاكلهم مشيرا الى اننا في الاردن نتجه الى التعاون في سبيل اقامة منتدى شبابي عربي ليكون اعضاؤه شركاء في التفكير والتحليل ولم ار حدثا يردم الفجوة بين الاجيال بالتعبير الصادق عن القرار العربي مثل دور الشباب في التعبير عن انفسهم وما يحدث الان في ارضنا المحتلة اوضح مثال على ذلك.

ولما كان الهدف الاساسي لمنتدى الفكر العربي هو تجسير الفجوة بين المفكر وصانع القرار في الوطن العربي ، فان حديثي هذا كله مرتبط بهذا الهدف وبما وصلتم اليه من تصور لعمل المنتدى في المرحلة القادمة ، وخاصة ما يتصل بمناقشة قضايا الوطن العربي التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمستقبله ومصيره، وعلينا الا نتخلى عن مسؤولياتنا – بصفتنا مفكرين وكتابا وصانعي قرار – والا نلهث وراء الشعارات، بل علينا ان نفكر ونتعمق ونحلل ونقدم لمجتمعاتنا امتدادا فكريا لما يجري من فعل وتضحية على ارض الواقع ليعرف كل منا دوره ومسؤولياته في هذه الظروف الصعبة : علينا ان نوضح البعد

التاريخي والبعد الاستراتيجي ونحلل معنى الاستيطان ومراميه ونستوعب موضوعات القضية الاساسية ونخاطب من خلال ذلك العقل العربي والرأي العام العالمي ، وبذلك نعبر بطريقة مسؤولة تكون سندا للحق العربي في الخارج ولا يكون اسلوب تفكيرنا ولا طريقة تعبيرنا وسيلة تستغلها اسرائيل بما لها من نفوذ على الاعلام الخارجي. ولا بد لي هنا من ان اشيد بموقف كثير من وسائل الاعلام التي ظهرت فيها اصوات تصور الواقع وتدافع عن الحق وان اشكر جميع الدول والمحافل والمؤسسات العالمية والاقليمية التي رأت الحق فوقفت معه.

ايها السادة

ان واجب المفكرين والكتاب والدعاة والاعلاميين واجب كبير في توضيح الامور وتحليلها وبيان دوافعها ونتائجها ونحن الان اشد ما نكون حاجة الى جهود جميع المخلصين المستنيرين . نسأله تعالى ان يلهمنا السداد في الرأي والصواب في القول والتوفيق في العمل .

" والله مع الصابرين" .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأردن يؤمن بضرورة فتح قنوات الاتصال وتنمية العلاقات مع مختلف دول العالم

كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في

إفتتاح الحوار العربي - السوفييتي

عمان ، ١٦ - ١٨ /٣/ ١٩٨٨

الأردن يؤمن بضرورة فتح قنوات الاتصال وتنمية العلاقات مع مختلف دول العالم

الأصدقاء السوفييت

الأخوة والأخوات

يسعدني أن أرحب بكم جميعا أحر ترحيب في العاصمة الاردنية عمان ، وفي منتدى الفكر العربي . وانه لمن دواعي غبطتي الشخصية وكرئيس للمنتدى أن أحيي الأصدقاء السوفييت الذين تحملوا مشقة السفر للمشاركة في هذا الحوار معنا . اذ اننا نفخر في الاردن بأننا استضفنا حتى الان نخبة من المفكرين من مختلف مناطق العالم وأجرينا سلسلة من الحوارات العربية منها والاسلامية والدولية ، ويأتي هذا الحوار العربي السوفييتي مكملا ومتكاملا مع هذا الجهد.

لقد حرصنا على عقد هذا اللقاء انطلاقا من ايمان الاردن بضرورة فتح قنوات الاتصال وتنمية العلاقات مع مختلف دول العالم وانتهاج سياسة متوازنة تنسجم مع سياسة عدم الانحياز وتحفظ لكل دولة حرية الاختيار. ان علاقات الاردن مع دول المجموعة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي مبنية على اساس الاحترام المتبادل. لقد كان اختيارنا في الاردن نهج الوسطية مستندا على قناعات افرزتها

التجارب التاريخية والظروف الموضوعية . ومن هذا المنطلق فاننا قد تعاملنا مع التعددية - دينية وعرقية وثقافية - بمفهوم الوسطية اذ اننانظرنا اليها من الجانب الايجابي لاعتقادنا بان التعددية عليها ان تثري المجتمعات لا أن تكون سببًا للوهن في حياة الامة. كما انه ضمن هذا التصور العام لمفهوم الوسطية فاننا نفرد مكانة كبيرة للبنية القومية والروحية دون تعصب وانغلاق . وفي الوقت نفسه فاننا نعي أهمية التطور المادي في سبيل تحسين مستوى معيشة الفرد والمجموعة.

ايها الأصدقاء السوفييت

الاخوةوالاخوات

ينعقد هذا اللقاء والاراضي العربية المحتلة تشهد انتفاضة ذاتية وشعبية للانسان الفلسطيني على الارض الفلسطينية ضد ممارسات الاستعمار الصهيوني ومحاولاته لاقتلاع السكان الاصليين وتشريدهم عن أرض اجدادهم واستغلال الارض ومواردها لحساب شعب دخيل. ان هذه الانتفاضة هي انعكاس طبيعي للنضال والمقاومة الشعبية التي جاءت بداياتها مع انطلاقة الثورة العربية الكبرى في اوائل القرن الحالي.

هذه الانتفاضة التي شاركت فيها قطاعات الاهل جميعها من الاطفال الى الشيوخ والنساء جاءت لتخيب حسابات اسرائيل السابقة وتجبرها على اعادة النظر في خططها الاستراتيجية ومفاهيمها الأمنية. كما فرضت على قطاعات واسعة من الشعب الاسرائيلي في الداخل واليهودي في العالم اعادة النظر في جدوى الاحتلال وفرض سياسة الامر الواقع، وكشفت لهذه القطاعات الاسرائيلية واليهودية وللعالم اجمع حقيقة الادعاءات بأن اسرائيل واحة الديمقراطية والحرية والليبرالية في المنطقة.

ايها الأصدقاء

ايها الاخوة والاخوات

جدير بنا في مثل هذه اللقاءات التذكر بان الصراعات الاقليمية الساخنة في العالم اليوم تتجاوز الاربعين صراعا وان اكثر من عشرة منها تدور في الساحة الممتدة من المحيط الهندي الى أقصى المنطقة العربية في المغرب العربي ، وان اهم هذه الصراعات واشدها يدور في منطقة جنوب غرب اسيا حيث نجد خمس صراعات مهمة ـ اذا اعتبرنا القرن الافريقي جزءا من هذا المنظور الاقليمي. وحيث ان المنطقة المعنية اي جنوب غرب اسيا تقع خارج المظلة النووية لكلا حلفي – وارسو والناتو – فان ذلك قد جعلها اكثر عرضة لمحاولات الاستقطاب وعمق بالتالي من حدة النزاعات فيها، وعرقل احتمالات ايجاد الحلول لها.

ان استمرار هذه النزاعات الاقليمية يشكل خطرا كبيرا على الامن والسلام العالميين نظرا لتداخل وترابط المصالح الاستراتيجية والاقتصادية المختلفة بين اقاليم العالم اجمع . ويظهر هذا الامر اكثر وضوحا عند التأمل في المصالح المشتركة التي تربط منطقتي البحر الاحمر والخليج العربي من جهة والمحيط الهندي وبحر العرب من جهة اخرى . وهو امر له ابعاد استراتيجية اخرى في ضوء تمديد خطوط النفط البرية الجديدة التي تربط شمال شرق المملكة العربية السعودية وجنوب العراق مع ساحل البحر الاحمر وتلك التي اصبحت تمر عبر اراضي الجمهورية التركية الى سواحل البحر الابيض المتوسط .

وقد كان لادراك الملوك والرؤساء العرب لأبعاد هذه التحولات الاستراتيجية وللمخاطر التي تكتنف المنطقة وتهدد السلام العالمي ابعد الاثر في عقد قمة عمان بعد مدة طويلة

من الفرقة . هذه القمة التي عقدت برئاسة جلالة الملك الحسين قبل اربعة شهور واطلق عليها صفة "الوفاق والاتفاق " . وبالرغم من ان لكل دولة عربية اولوياتها السياسية بحكم انشغالها في القضايا الساخنة المتعددة التي تعيشها منطقتنا الا ان انعقاد القمة بهذه الصفة قد اذن باستمرار الحوار فيما بين الاسرة العربية والذي يستهدف الموقف السياسي وخدمة القضايا المشتركة .

ان هذه النظرة الواقعية التي تتطلع الى اعادة بناء النظام العربي الشامل وتقييمه تتجاوب تجاوبا واقعيا مع احداث المنطقة وارتباط هذه الاحداث بالسلام العالمي ومتغيراته ومستجداته الجذرية .

ايها الاصدقاء

ايها الاخوة والاخوات

تتزامن هذه النظرة العربية الجديدة التي جاءت كنتيجة لقمة عمان مع الروح الجديدة لاعادة البناء والانفتاح التي تضمنها البرنامج الشامل للرئيس ميخائيل غورباتشوف . لقد ارسى هذا البرنامج قواعد جديدة للاتحاد السوفياتي مبنية على مفهوم جديد للتعايش السلمي الذي حقق الوصول الى اتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية حول نزع الاسلحة النووية المتوسطة المدى. ونرجو ان يستمر هذا البرنامج في تحقيق مزيد من النجاح في مجال نزع الاسلحة النووية المختلفة ليؤدي في نهاية المطاف الى القضاء على الرعب النووي الذي يكتنف العالم اليوم.

من هذا المنطلق ومن منطلق اهتمامي الشخصي بالقضايا الانسانية فقد تابعت باهتمام برنامج سيادة الرئيس غورباتشوف الذي ارسى قواعد اعادة البناء الداخلي

واعادة النظر في العلاقات الخارجية من منطلقات انسانية تعنى بالقضاء على الفقر والجوع والمرض . هذه الآفات التي لا تعرف الحدود السياسية . وعلى الرغم من التقدم العلمي الواسع والفتوحات التكنولوجية التي شهدتها البشرية خلال العقود الاخيرة الا اننا نجد انفسنا لا زلنا نعاني من عدد كبير من هذه القضايا الانسانية المستعصية . ولكون الشعب العربي والشعوب الاسلامية تشكل جزءا اساسيا من شعوب الجنوب فاننا نتطلع باهتمام بالغ الى التحولات الكبرى التي تجري الان في الاتحاد السوفياتي لما لها من انعكاسات ليس على حياتنا في هذه المنطقة فحسب وانما على البشرية جمعاء.

ايها الاصدقاء السوفييت

الاخوةوالاخوات

يجيء حوارنا هذا في اعقاب قمة عمان وفي ظل الانتفاضة الكريمة لاهلنا في الاراضي المحتلة ، الامر الذي يدعونا للتحليل العميق والنقاش الصريح عاملين بمبدأ الانفتاح والمكاشفة (غلاسنوست Glasnost) والسياسة الحكيمة التي اشار اليها الرئيس غورباتشوف في كتابه (اعادة البناء Perestroika) حيث يقول : " ان السياسة هي فن الممكن اذ تبدأ المغامرات وراء حدود الممكن ". من هذا المبدأ علينا ان ننطلق من الحقائق على ارضها آخذين بالحسبان كل الاعتبارات بالموضوعية التي تستحقها.

سنناقش في حوارنا هذا معظم القضايا الساخنة التي تواجه منطقتنا وفي هذا المجال يطيب لي ان اشارككم بعض الافكار التي تجول في خاطري.

ايها الاصدقاء

الاخوة والاخوات

انتمي شخصيا للجيل الرابع لاسرتي الهاشمية التي كان لها شرف قيادة الثورة العربية الكبرى من اجل استقلال الامة العربية وازدهارها ومع ذلك فما زالت القضية الفلسطينية دون حل. وقد اخفقت كل الجهود في ايجاد حل عادل ودائم وشامل ومعقول لها بسبب التعنت والاصرار الصهيوني على توسيع بلقنة المنطقة لتصبح اقلية مهيمنة في محيط فسيفسائي من الاقليات.

ان سياسة الاتحاد السوفياتي المتوازنة بالنسبة لهذه القضية تستحق التقدير لأخذ الامور من اولوياتها حيث يقول الرئيس غورباتشوف بان مشكلة الشرق الاوسط " مشكلة صعبة معقدة تتشابك فيها مصالح العديد من البلدان ... ونحن نرى من مصلحة الشرق والغرب ان تحل هذه المشكلة " ويخلص الى القول ان ذلك لن يتم الا بالوقوف الى جانب حل عادل من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام.

وتتطابق وجهة النظر العربية مع السوفياتية على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام تحضره جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية اضافة الى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن ، ومن هنا بعد آخر ومهم لشمولية الحل لمشكلة الشرق الاوسط. .

يقدر الاردن مواقف الاتحاد السوفياتي المتعلقة بالحرب العراقية الايرانية وبالذات مواقفه الاخيرة المتعلقة بحظر بيع الاسلحة الى ايران. هذه الحرب التي دخلت عامها الثامن واخذت تمثل نمطا بشعا من أنماط الحروب وبالذات " حرب المدن" التي يذهب ضحيتها المدنيون الابرياء . ان موقف الاتحاد السوفياتي الداعي الى حظر بيع الاسلحة يجيء دعما للقرار ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ وكلنا امل ان يكثف الاتحاد السوفياتي من جهوده للعمل على تطبيق هذا القرار ووضع نهاية لهذه الحرب . فالاتحاد السوفياتي دولة اسيوية ودولة اوروبية معا يعنيه مباشرة أمن وسلام منطقة اسيا وبالذات منطقة المحيط الهندي الذي يعمل الاتحاد السوفياتي على جعلها " منطقة سلام " . ونأمل ان يمتد مفهوم "منطقة السلام" هذا الى معظم مناطق النزاع في العالم.

ان تركيزنا على الصراع العربي الاسرائيلي وعلى الحرب العراقية الايرانية لا يعني عدم اهتمامنا بالنزاعات الاخرى في المنطقة كالازمة اللبنانية التي نأمل لها حلا يرضي جميع الفئات داخل لبنان ويحفظ لهذا البلد أمنه واستقلاله . كما نقدر الموقف السوفياتي الداعي للانسحاب من الاراضي الافغانية والعمل على حل الازمة حلا عادلا ومشرفا.

أرحب بكم مرة اخرى مستذكرا التقدير الذي تكنه الشعوب العربية للاتحاد السوفياتي لمساهمته في برامج التنمية العربية وشاكرا دعمه للنظام الانساني الدولي الجديد الذي كان قد اقترحه الاردن في الامم المتحدة وأتمنى لكم كل التوفيق في حواركم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

النهضة العربية ، عملية مستمرة ومرنة ، لبلورة الثوابت الأساسية التي تم إرساؤها من وحدة وحرية وحياة أفضل لجميع العرب

كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في

اختتام إحتفالات وزارة الشباب

بذكرى الثورة العربية الكبرى

عمان ، ٢٤/حزيران ١٩٨٨

النهضة العربية ، عملية مستمرة ومرنة ، لبلورة الثوابت الأساسية التي تم إرساؤها من وحدة وحرية وحياة أفضل لجميع العرب

ايتها الاخوات والاخوة الكرام

ايها الشباب الاعزاء

احييكم وابارك لكم جهودكم في احتفالاتكم بهذه المناسبة القومية الخالدة ، وانتهزها فرصة لاعرب لأبناء اسرتنا الاردنية وامتنا العربية عن مشاعر الاعتزاز التي اشعر بها حينما استرجع الصفحات المشرقة في تاريخ امتنا المعاصر، ابتداء من النهضة العربية الكبرى التي شكلت خلفية فكرية لانطلاقة الثورة العربية الكبرى يوم توجهت انظار احرار العرب الى الحسين بن علي شريف مكة للتحررمن التسلط وسياسة طمس الهوية العربية فلبى النداء .

ايها الاخوة الشباب

لم تكن النهضة العربية حدثا عابرا بل هي عملية مستمرة ومرنة لبلورة الثوابت الاساسية التي تم ارساؤها من : وحدة وحرية وحياة افضل لجميع العرب ، اذ انها قامت على اساس مفهوم عميق شامل للقومية العربية ينضوي تحت لوائها جميع العرب

بغض النظر عن الخلفية القطرية او المذهبية . فارتفعت رايات الثورة العربية الكبرى في كل مكان غير ان ما ابتليت به امتنا من تآمر دولي ودسائس اجنبية حالت دون استمرار هذه الاماني في اقامة وطن عربي موحد، فحينما استنجد احرار سوريا بالحسين بن علي ليبعث لهم بأحد انجاله على رأس جيش ليساعدهم في تحرير بلادهم من الاستعمار الفرنسي، الذي استولى على دمشق واسقط الحكومة العربية فيها ، لبى عبدالله بن الحسين النداء واتجه الى معان على رأس قوة عربية ، ليلتقي مع احرار سوريا ، ولكن القوتين العظميين في ذلك الوقت ، بريطانيا وفرنسا ، حالتا دون تحقيق اهدافه واستطاع جدي – المغفور له عبد الله بن الحسين – بما أوتي من دراية وشجاعة ان يخرج الاردن من مخالب وعد بلفور المشؤوم. كما كانت للقدس الشريف مكانة خاصة في قلبه ووجدانه وهو الذي يقول في احدى لقاءاته الصحفية "... ان احتفاظي باسلامية القدس وعروبتها هو عزائي عن كل ما اصابني من ظلم في حياتي ، لقد طلب مني اليهود ممرا الى حائطهم فرفضت ... وطلب مني الفاتيكان تدويل الاماكن المقدسة فرفضت ..." وهكذا استمر الرفض لكل محاولات الصهاينة واعوانهم ، ولكن حالة الضعف والتمزق التي كانت تحيط بأمتنا ، كانت ظروفا مواتية لصالح اعدائنا ، حيث خاض العرب حربا غير متكافئة ، تم خلالها احتلال الجزء الكبير من فلسطين ، وتمكن الجيش العربي من وقف الزحف الصهيوني في الضفة الغربية، والقدس الشريف ، ونتيجة لهذا الواقع الجديد ، كان لا بد من ايجاد الحل المناسب الذي يحفظ للشعب الفلسطيني كرامته ، وحقوقه ، دون ان يؤثر في التسوية النهائية للقضية ، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

عندما جاء نداء الوحدة قويا شديدا من ابناء فلسطين ، ولبى المغفور له عبد الله بن الحسين ، وابناء الاردن النداء ، والتقى أبناء الضفتين في وحدة مثالية متساوية في الحقوق والواجبات ، خاطب جلالة المغفور له عبدالله بن الحسين ، نواب الامة الذين

انتخبوا من ابناء الضفتين مناصفة في اول اجتماع لمجلس الامة الجديد بقوله : "... ان وحدة الضفتين قومية وواقعية ، اما انها حقيقة قومية فثابت في تشابك الاصول والفروع والتحام المصالح الحيوية، ووحدة الآلام والآمال، واما انها حقيقية واقعية فثابت في قيام روابط اتحادية وثيقة بين الضفتين منذ عام ١٩٢٢ ، تلك الروابط الملحوظة المهمة التي اشتملت على وحدة النقد ، والدفاع المشترك ، والارتفاق في الموانىء وتوطيد امن الحدود ، وتسهيل الحواجز الجمركية والسفرية ، على اساس وحدة المصالح ، والتبادل الثقافي والتشريعي ، مما جعل لكل من الضفتين مركزا ممتازا خاصا في الضفة الاخرى ."

ويجدر بنا عند الحديث عن هذا الالتزام والموقف السياسي الاردني ان نذكر بانه ينبع من الثوابت الاساسية للنهضة العربية الكبرى . فقد تمسك الاردن برسالة الاجداد ليقود العمل على ترجمة المحتوى الفكري لرسالة الثورة العربية الكبرى بطريقة واقعية على الساحة الاردنية . فاصبح الاردن بفضل استمراره في التمسك المستمر بروح النهضة العربية وطنا عربيا وسطا بين الجميع. فقد جعلنا من الوسطية منهجا واقعيا وعمليا يغطي ابعادا مختلفة. حيث نفرد في النواحي الدينية مكانة كبيرة للبنية القيمية والروحية دون تعصب او انغلاق ، ونؤكد على التوازن والاعتدال سياسيا سواء أكان في المجال الداخلي ام على الصعيد الخارجي وفي التفكير الاجتماعي والعلمي نأخذ ما يصلح من مظاهر المعاصرة مع المحافظة على الاصالة. وفي السلوك ننطلق من الاحترام للانسان الفرد والجماعة وما يمثله الفرد وتمثله الجماعة من تراث حضاري. كما اننا ضمن ثوابت النهضة العربية ونجاح الثورة العربية الكبرى كمثال للتعامل مع جميع ابناء الامة العربية تفاعلنا مع التعددية من منطلق مفهوم الوسطية مؤكدين ان التعددية من : دينية وعرقية وثقافية تمثل قوة كامنة ايجابية اذا احسن استعمالها.

ايها الشباب

ان مواقف الاردن القومية اصيلة وثابتة في التعامل مع القضايا العربية المعاصرة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، لقد كان الاردن ملازما للقضية الفلسطينية منذ تأسيسه ، متفاعلا معها ، ومتأثرا بها بفعل عوامل الجوار الجغرافي ، والتمازج السكاني ، والتفاعل الثقافي ، والتكامل الاقتصادي ، والتجربة التاريخية المشتركة ، متحملا العبء الاكبر ، حيث ان تزايد عدد السكان نتيجة لحربي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ اضاف اعباءاً جديدة ومفاجئة كما ان متطلبات الدفاع قد تزايدت اكثر من اي وقت مضى فتراوحت ما بين ١٥ – ٢٥ ٪. من الدخل الاجمالي المحلي وتلازم الاردن مع القضية الفلسطينية هو الذي افرز الوحدة بين الضفتين سنة ١٩٥٠م ، انسجاما مع رغبة الشعب الفلسطيني في ذلك الحين ، والتزاما منا باحترام رغبة الشعب الفلسطيني ، فان له الآن كامل الحرية في اختيار ما يراه مناسبا له ، كما اختار في السابق الوحدة مع الاردن، ومثلما باركنا التوجه الوحدوي سنة ١٩٥٠ م نبارك ونحترم توجههم ورغبتهم اليوم في الشكل والخيار الذي يرتأونه. اضافة الى ذلك فان الاردن حدد بوضوح موقفه من عملية السلام واشتراكه بالمؤتمر الدولي من اجل حل عادل وشامل.

ايها الاخوة

من المفيد في هذا المجال – عند الحديث عن العلاقة الاردنية الفلسطينية – العودة الى الاساسيات اي ابتداء من مفهوم الاسرة كنواة للمجتمع والذي بدوره هو نواة للامة السياسية. لقد نظم الاسلام امور الاسرة معتبرا اياها وحدة متماسكة وذلك بتعريف

العلاقات الاسرية وتحديد المسؤوليات وبين ضرورة ترابطها . ومن هذا المفهوم الاولي والاساسي لنواة الامة السياسية يمكن فهم ابعاد ما يردده القائد الاول جلالة الحسين ويؤكد عليه باننا هنا في الاردن اسرة واحدة .

ايها الشباب

اذا كان قدرنا في هذا البلد ان نكون انصارا للحق ودعاة لجمع الصفوف ورأب الصدع العربي فسيبقى الاردن النافذة العربية كما عهدتموه دائما. فالاردن الذي كانت عاصمته ملتقى لاحرار العرب وملاذا لهم من المستعمر الاجنبي ، تحتضن اليوم المؤسسات لاقامة الحوار داخليا وعربيا واسلاميا . فمنتدى الفكر العربي اصبح بحق برلمانا للمفكرين واصحاب القرار العرب اذ فتح الاردن قلبه وعقله وابوابه لكي تتحاور هذه النخبة بحرية حول هموم المستقبل وتحدياته. وقد شارك في انشطة هذا المنتدى منذ انشائه من سنوات قليلة اكثر من الف من ابرز ابناء الامة — في مجالات الاقتصاد والمال والسياسة والاجتماع ، والاداب والعلوم ، وهم يتحاورون بديمقراطية كاملة في كل ما يهم امتهم العربية — من امنها الغذائي الى امنها العسكري ، من مستقبل العلم والتقنية فيها الى مستقبل التربية والتعليم لاجيالها الصاعدة.

كما ان المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت) يضم عددا من كبار علماء العالم الاسلامي ومفكريه للتداول في امور فكرية وعملية ملحة .

واخيرا ولكن ليس اخرا فان المنتدى الشبابي العربي هو منتدى جميع الشباب خاصة اننا نعمل لكي يضم عددا من الشباب العربي.

ايها الشباب

ان هذه المؤسسات والمنتديات قد اقامت الحوار من اجل الوصول الى حلول تتمشى مع قيمنا واصالتنا لتساعدنا على التعامل مع الحياة العصرية وما ينجم عنها من متطلبات جديدة.

وفي هذا المجال يمكن ان نسأل الشباب ما هو تفكيركم لتطبيق مفهوم الدفاع الاجتماعي وما هي مسؤولياتكم تجاه مكافحة الجريمة والآفات الاخرى كالادمان على المخدرات . فانتم مدعوون اكثر من اي وقت مضى لمضاعفة الجهد ، وتكريس طاقاتكم ، واوقات فراغكم ، لصالح المسيرة التنموية الشاملة ومما لا شك فيه ان رعاية الشباب مسؤولية كبيرة ، ومهمة جسيمة تشارك في تحقيقها مختلف المؤسسات الرسمية والاهلية، التي لا بد لها من التنسيق والتعاون فيما بينها حتى يتحقق التكامل في البرامج والخطط ، واستخدام الوسائل والقاعات والاماكن الثقافية افضل استخدام، ولا شك ان اعداد الكوادر المدربةالقادرة على التعامل مع الشباب ، وتوجيه طاقاتهم وقدراتهم ، لخدمة بلدهم واهلهم ، وتعميق روح الانتماء والولاء لقيادتهم ، ووطنهم هي من الامور الضرورية التي علينا جميعا ان نوليها اهتمامنا ، وعنايتنا في خططنا القادمة – ان شاء الله – .

وختاما ايها الاخوة الشباب – في داخل الاردن وخارجه على السواء – انتم جند الثورة العربية واحفادها وستظلون مبعث اعتزاز الاسرة الاردنية ومصدرا من مصادر قوتنا اذ ان الموارد البشرية الفاعلة هي احدى دعائم الثروة الوطنية.

ادعو الله صادقا ان يلهمنا الصبر والثبات والرشاد في القول والعمل ، انه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد ادركنا في الأردن ، انه كان لزاماً علينا أن نعيد
النظر في واقعنا التربوي والتعليمي لنلحق بركب
الحضارة الانسانية

خطاب

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في

ندوة القبول في التعليم العالي

الجامعة الأردنية

عمان ، ٢١ - ٢٤ /١١/ ١٩٨٨

لقد ادركنا في الأردن ، انه كان لزاماً علينا أن نعيد النظر في واقعنا التربوي والتعليمي لنلحق بركب الحضارة الانسانية

ايها الضيوف الكرام

ايها الاخوة والاخوات

انه لمن دواعي سروري واعتزازي ان ارحب بكم بمناسبة التئام اعمال مؤتمركم في وطنكم الاردن وفي عاصمته عمان التي تفخر لكونها اصبحت ملتقى فعاليات اقليمية ودولية عديدة. وأود أن أشكر هذه المنظمات والهيئات المختلفة على ثقتها الغالية بالاردن والتي جاءت نتيجة جهد ابنائه الذين ترجموا بشكل عملي مفهوم الانفتاح على الثقافات العالمية والتعاون الاقليمي والدولي الذي ارسى قواعده جلالة الملك الحسين المعظم.

لقد اصبح التعاون الدولي في مجالات متعددة امرا ضروريا اذ اننا نعيش في عالم معاصر زادت فيه اواصر الترابط والاعتماد بين الدول ذات السيادة من جهة وبين الاقاليم من جهة اخرى.

ايها الحفل الكريم ،

لقد أفردت ندوة الدائرة المستديرة - والتي عقدت في عمان قبل حوالي شهرين - مكانة خاصة لموضوع التعليم. وقد اعتبرت الندوة التعليم احد العناصر الاساسية في استراتيجية تنمية الموارد البشرية خاصة عندما تشكل هذه الموارد احد دعائم الثروة الوطنية مما يستدعي تخطيطا موضوعيا للقوى البشرية. ومن هذا المنطلق سيقدم مؤتمركم هذا مساهمة فعالة في هذا الاتجاه ، بالرغم من كون موضوع المؤتمر"القبول في التعليم العالي " موضوعا شائكا وأساسيا حيث تبنى عليه دعائم السياسة التربوية للتعليم العالي.

ايها الاخوة والاخوات ،

لقد اطلعت على المعلومات الخلفية لمؤتمركم هذا واسمحوا لي ان استعرض واياكم بعض الافكار حول المفاهيم العريضة لموضوع نقاشكم :

اولا: ان العملية التربوية التعليمية عملية مترابطة ومتداخلة وشاملة في جميع مراحلها. فالتعليم العام يشكل الخلفية الاساسية التي يبنى عليها التعليم العالي. وعليه فلا يمكن النظر في عناصر نظام التعليم العالي بمعزل عن مخرجات نظام التعليم العام.

واسمحوا لي في هذا المجال ان اتحدث اليكم بايجاز حول عملية التطوير في الاردن لجميع عناصره من حيث بنية النظام التعليمي والمناهج المدرسية والوسائل التعليمية والمباني والمرافق المختلفة، اذ اننا نعتبر ان تجربتنا رائدة ومتميزة في منطقتنا العربية. لقد ادركنا في الاردن قبل اكثر من عامين انه كان لزاما علينا ان نعيد النظر في واقعنا التربوي والتعليمي لنلحق

بركب الحضارة الانسانية ونواكب متغيرات العصر خاصة وان العالم قد دخل ثورة هائلة في مجال المعرفة والمعلومات وحدثت تطورات كبيرة في مختلف مجالات الحياة. ونحن الان في مرحلة تنفيذ الخطط التي لم يكن اعدادها مقتصرا على التربويين بل شارك ايضا في اعدادها ممثلون عن قطاعات مختلفة ومتداخلة. اننا نطمح من خلال عملية التطوير والاصلاح التربوي ان نحقق الاهداف التالية:

- رفع مستوى مخرجات التعليم العام
- تحقيق المواء مة مع سوق العمل
- التفاعل مع التطوير العلمي والثقافي العالمي

ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب تغييرات شاملة وجذرية في العناصر الاساسية للعملية التربوية وخاصة فيما يتعلق بالسلم التعليمي وما يستدعي ذلك من رفع صفة الدونية عن التعليم المهني ، مما قد يساهم في خلق التوازن المنشود في سوق العمل .

ثانيا :ان الاحصائيات تشير الى ان من المتوقع في نهاية عام ٢٠٠٠ ان تبلغ نسبة الشباب دون سن الثلاثين في دول الجنوب حوالي ٦٠٪ من عدد السكان . وان الازدياد المضطرد هذا لاعداد الشباب سيشكل تحديات عديدة مما يستدعي ايجاد آلية عملية لتقويم مدخلات ومخرجات التعليم الاكاديمي والمهني وتحديد متطلبات سوق العمل ، والتخطيط الحضري والسياسات الزراعية والصحية وغيرها.

وعليه ، فانه يتوجب علينا ايلاء القطاع الشبابي الأولوية في خططنا التنموية من اجل اعدادهم للمستقبل. وذلك من خلال التركيز والتأكيد على تنمية

وتطوير قدرة الفرد للقيام بدوره الايجابي في المجتمع. ومن هنا وجب علينا جميعا ان نسعى لتوفير فرص العمل لشبابنا الصاعد الذي يشكل دعامة وركيزة اساسية من ركائز اقتصادنا. اذ اننا ننظر الى " العمل " كمساند للعلم في تحقيق الذات الانسانية وعليه فان التخطيط للقوى البشرية امر يجب ان يلقى العناية الجديرة به.

ايها الحفل الكريم

ايها الاخوة والاخوات

ومن هذا المنطلق فاننا نتطلع الى دور ايجابي تقوم به الجامعات من حيث تأمين حاجات خطط التنمية من القوى البشرية والاهتمام بالارشاد الميداني في مختلف النواحي التطبيقية. خاصة انه من الملفت للانتباه في الاردن وبرغم الارتفاع المضطرد لنسبة الجامعيين في القوى البشرية فان شبابنا ما زال يقبل على التخصصات التي كانت توفر العمل والدخل الاكبر في الحقبات الماضية والتي اصبحت لا تلائم المعطيات الجديدة. ولكن القيم الاجتماعية التي نتجت عن التغيرات الاجتماعية المتسارعة قد رسخت التسارع على تخصصات معينة رغم الفائض من خريجيها وفي هذا الصدد فان مساهمة الجامعات لحل المشكلة قد تكون اساسية من خلال اعادة النظر في تخصصاتها واستبدال ما لم يعد يلائم الحاجات التنموية المحلية والاقليمية . ومن هذا المنطلق ندعو الجامعات العربية الاخذ بالنظرة التكاملية فيما يتعلق بمنطقتنا العربية .

ثالثا :ان حث جامعاتنا العربية على الاخذ بالنظرة التكاملية للمنطقة يقودنا الى

الحديث عن ضرورة الاخذ بعين الاعتبار ان الاثار السلبية للانكماش النفطي واضحة على المنطقة العربية باجمعها مما يدعو الى التأقلم مع ظروف جديدة تتطلب منا مزيدا من الاعتماد على قدراتنا الذاتية والعناصر الاساسية المتوفرة لدينا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحديد امكانياتنا الكامنة للمشاركة والتعاون في تنمية متكاملة. وفي هذا المجال يتوجب علينا الانتباه الى التفاوت بين دول اقليمنا من حيث مدى تأسيس البنى التحتية.

رابعا: لقد تميزت الحضارة العربية الاسلامية على مر العصور بانفتاحها على الحضارات الانسانية الاخرى وقد تفاعلت معها تفاعلا بناء ولم نبخل يوما في نشر ما لدينا من علم ومعرفة. وعليه فاننا ننظر بتفهم وأفق واسع في امر قبول الطلبة الاجانب في جامعاتنا – ليس على حساب طلبتنا – ولكن لما في ذلك من تفاعل بناء ليس فقط من حيث نوعيتهم بخصوص اصالتنا في وقت تشوهت فيه صورتنا في الخارج – ولكن لما سيؤديه ذلك من فائدة لطلابنا نتيجة التفاعل مع الطلبة الضيوف . واننا نعي انظمة تبادل التلاميذ في الاردن مع العالم الخارجي حتى على مستوى التعليم الثانوي ، ومما يدعونا الى النظر بتفهم ودراية لامر معادلة الشهادات الثانوية حتى بالنسبة لطلابنا.

خامسا : ان المعلومات المتوفرة لدينا عن المنطقة العربية من المنظمات الدولية والعربية تدل على تفاوت واضح في نسب الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي ، حيث تتراوح نسب الملتحقين من فئة العمر ١٨-٢٤ من ١-٢ ٪ كما هو الحال في عمان والسودان والى ٣٧ ٪ كما هو الحال في الاردن.

ان عملية التنمية الشاملة لا بد ان تأخذ بعين الاعتبار مدى توفر القوى

البشرية اللازمة المدربة في مراحل التعليم العالي والعناصر الاخرى الاساسية المكونة للبنية التحتية. ومن هنا لا بد من التوسع في قبول الطلبة وزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي في الدول ذات النسب المنخفضة. اما في الدول ذات النسب المرتفعة فلا بد من التأكيد على ضرورة مواءمة البرامج مع متطلبات المجتمع والتركيز على النوعية في التعليم ودراسة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لأي استثمار اضافي في التعليم العالي .

ايها الاخوة والاخوات

ان ما استعرضته معكم والذي يشكل خلفية " القبول في الجامعات " قد يثير جدلا حول مفهوم " استقلال الجامعات " . وأود في هذا المجال التأكيد على ان جامعاتنا العربية قد عودتنا دوما على القيام بدورها الريادي في التطوير واستباق الاحداث والتصدي للتحديات خلال العقود الماضية. وقد بدأت فعلا الجامعات الاردنية بعملية تطوير التعليم العالي . ونمرّ الان بمرحلة اولية ومكثفة لتطوير التعليم العالي. وقد وافق مجلس التعليم العالي على "مباديء سياسة تطوير التعليم العالي " والتي شاركت في اعدادها الجامعات الاردنية ومختلف الجهات الوطنية المعنية . وقد تم تشكيل فريق عمل لوضع التفصيلات لمبادىء سياسة التعليم العالي وتحديد جدول زمني لآليات التنفيذ مع تقديم التوصيات اللازمة لاولويات منهجية هذا التنفيذ.

وارجو ان تفتح لنا مداولاتكم آفاقا جديدة للاسهام في عملية التطويرفي بلدنا، متمنيا لكم التوفيق والنجاح لمؤتمركم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مناقشة التحديات التي تواجه الانسانية من منطلق ديني ، هو اتجاه جدير بالتشجيع

كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

أمام

المؤتمر العالمي الخامس للدين والسلام

ملبورن /استراليا ، ١٨ - ٢٨ /١/ ١٩٨٩

مناقشة التحديات التي تواجه الانسانية من منطلق ديني ، هو اتجاه جدير بالتشجيع

السيد الرئيس

ايها السيدات والسادة

لئن حالت الاعباء الطارئة عن مشاركتي الشخصية في هذا المؤتمر الهام ، فان ذلك لا يقلل - بحال - من تقديري للبواعث النبيلة التي ادت لانعقاده ، والاهداف الكريمة التي يسعى لتحقيقها ، واود ان اؤكد لكم بهذه المناسبة حرصي على المشاركة في اي جهود مستقبلية تساعد على نجاح هذه المساعي الحميدة .

ان الموضوع الذي اتخذتموه شعارا للمؤتمر وهو " السلام من خلال الثقة ودور الدين " يفتح آفاقا واسعة للتأمل والتفكير ، ذلك انه يحدد اسلوبا للسلام يختلف عن الاساليب التقليدية التي يطرحها الساسة الذين يبحثون في هذه القضية في اللقاءات الاقليمية والدولية ، حيث يتركز البحث على تخفيض التسلح والرقابة المتبادلة والضمانات المشتركة وغيرها من الاساليب التي تنطلق من خوف " مشروع " صنعته التجارب المعقدة في العلاقات الدولية. واذا كان الخوف المتبادل او " توازن الرعب " كما يشار اليه

احيانا قد احرز بعض النجاح في استقرار العلاقات بين القوى العظمى ، لمدة قد تطول او تقصر ، فان ذلك لم يمنع من بروز اسباب اخرى للتوتر تلقي ظلها الكئيب على ارجاء واسعة من المعمورة ، وتنغص حياة الملايين من البشر ، فالنزاعات العرقية والاقليمية تنفجر في اكثر من موضع والارهاب الاعمى ينطلق في ساحات كثيرة ، وقد يجد التأييد احيانا من بلدان تحتل مقاعدها في الاسرة الدولية . واذا كان هذا هو الحال في الحلبة السياسية ، فان الاديان تطرح اسلوبا يتفق مع طبيعتها الروحية ، ذلك لانها تتعامل مع النفس الانسانية مباشرة ، وتحاول صياغة المشاعر والاحاسيس داخل الضمير البشري قبل ان تخرج الى حيز العمل والتصرف، وهو تصديق للقول القرآني : " ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " ذلك لان تغيير النفس يعتمد على الارادة الواعية والتصميم الحازم ، وهناك في اعماق النفس الانسانية تتحدد الميول التي يعبر عنها اللسان والجوارح ، ان خيرا فخير او شرا فشر. ولا يعني ذلك – بالضرورة – ان يكون اسلوب الدين مناقضا لاسلوب السياسة ، او بديلا عنها ، بل ربما كان العكس هو الصحيح ، ذلك لان توافر الثقة يعين في النهاية على القبول المخلص بالاجراءات والضمانات التي تحول دون الحرب وتفضي للسلام والاستقرار .

لقد سيطرت على عقول المفكرين والاستراتيجيين المقولة الكلاسيكية : " اذا اردت السلام فيجب ان تكون مستعدا للحرب " ! غير ان حوادث التاريخ القريب قد اظهرت ان الاستعداد للحروب ، وما يصاحبه من تعبئة للعواطف في الجانبين ، كثيرا ما ادى للحروب الفعلية ، والاكثر من ذلك ان التطور المذهل الذي شهدته العقود الاخيرة في مجال التسلح من حيث السرعة الفائقة واتساع مدى التدمير ، لم يعد يسمح بالانتظار للتأكد من نوايا الخصم ، وكم من المآسي التي شهدناها في السنوات الاخيرة قد وقعت نتيجة لسوء الحساب ، والحرص على تسديد الضربة الاولى قبل ان يوجه الخصم سلاحه الفتاك ، انسجاما مع التعبير الشائع في كل لغة تقريبا " اقتل قبل ان تقتل " !

وكل هذه الاعتبارات هي التي وجهت تفكير الساسة الى محاولة حل العقدة المفرغة من البداية ، من خلال حظر انواع معينة من الاسلحة الفتاكة ذات التدمير الجماعي ، والحد من الاسلحة العادية ، وايجاد رقابة مشتركة ، غير ان كل هذه الوسائل على اهميتها لا تحمل حلا جذريا للمشكلة ، لان منطق الخوف يحتم الحذر والتربص وانتظار الفرصة المواتية لضرب مصدر الخوف ، وما دام هذا الشعور مسيطرا في الناحيتين ، فان مستقبل السلام يظل مرتبطا بالمصادفات المجهولة . ومن هنا نطل من جديد على شعار هذا المؤتمر لنطرح السؤال الكبير وهو : هل يمكن حقا احلال الثقة المتبادلة مكان الخوف المتبادل ؟ ومع ان الجواب يشكل تحديا كبيرا وقد يبدو للبعض نوعا من التفاؤل المسرف ، الا ان هذا التحدي نفسه هو جوهر الاديان ، ومحور الرسالات السماوية التي جعلت غايتها الاخيرة اقامة " مملكة الله على الارض " ، حيث تختفي النزعات الشريرة " وتتحول السيوف الى محاريث ، والرماح الى مناجل ، ولا ترفع امة على امة سيفا ولا يتعلمون الحرب " . كما جاء في اصحاح اشعيا من الكتاب المقدس .

هدف بعيد حقا ، يفصله عن الواقع الانساني من الابعاد والمسافات ما يفصل الارض عن السماء ، خصوصا اذا وضعنا في المقابل تاريخ التجربة الانسانية التي تحركت – على الاغلب – في اتجاه مضاد ، غير ان رسالة الدين في النهاية هي تعريض الضمير الانساني لنور المثل العليا ، كما يتعرض النبات لحرارة الشمس ليأخذ منها اسباب الحياة والنماء . ولا شك ان مجرد اتجاه الانسان نحو تلك المثل ، وانبعاث الميل لديه لتحقيقها يحدث ذلك التغيير الذي اشارت اليه الآية القرآنية آنفا ، وعندما تأخذ حياته مسارا اخر، او كما وصفها بنجامين ويتشكوت في مواعظه المشهورة ، اذ يقول : " التدين الحقيقي يطهر العقل من الرغبات العقيمة التي تعكر صفاء النفس وتقودها للقلق والتوتر " .

" انه يحرر الانسان من الغرور والجشع والرغبات الوضيعة ، ومن الامال والتطلعات الفارغة " .

الغرور . الجشع . الرغبات العقيمة . التطلعات الفارغة . اليست هذه الصفات هي بعض مسببات التوتر والقلق في حياتنا المعاصرة ؟ واذا كان الامر كذلك ، فان الايمان وحده هو الذي يملك القدرة على علاجها في اعماق النفس البشرية .

وغني عن البيان ان الاهداف الطموحة ستظل بعيدة المنال الا اذا استقرت العلاقات بين اهل الاديان انفسهم على اساس من الثقة والوضوح ، وفي هذا المجال تتداخل عوامل ايجابية وسلبية كثيرة تستحق ان تدرس بكثير من التمعن والروية من الذين يتصدون لهذه المسؤولية ، غير انني اسمح لنفسي ان احدد بعض جوانبها فيما يلي :

اولا:

ان مناقشة التحديات التي تواجه الانسانية من منطلق ديني هو اتجاه جديربالتشجيع ذلك ان الفهم الضيق الذي ساد فترة من الزمن وجعل من الدين مجرد علاقة بين الانسان وخالقه قد فرض على الدين حالة من الجمود والاعتزال ، وحرم الحياة العامة من كثير من الفضائل الخلقية التي تأتي مع التأثير الديني ، ومع ان فكرة العلمانية ، او العزل بين الدين والدولة لا تزال محل جدل في كثير من بلدان العالم ، الا انه يبدو لي ان القدر المتفق عليه هو جدوى التأثير الديني في تحديد علاقة الانسان مع البيئة الطبيعية ، وعلاقة الانسان بأخيه الانسان .

ثانيا :

ان كل الاديان مهما اختلفت مصادرها – تركز على احترام الانسان وحقه في الحياة الكريمة الامنة ، وتنهى عن الظلم والعدوان وسفك الدماء ، غير ان هذه المعاني الانسانية كثيرا ما تضيع وسط خضم النصوص الخاصة التي تتمايز بها الاديان ، كما

ان الممارسات العملية كثيرا ما تجاهلت تلك المعاني وخصوصا حين استغلت العواطف الدينية لتحقيق المآرب الشخصية او الطموحات السياسية . ومن هنا تبدو اهمية تشجيع الدراسات المقارنة التي تهدف لاكتشاف البعد الانساني المشترك في التراث الديني العام.

ثالثا :

ان التقاء الاديان لا يعني - بحال من الاحوال - اذابة الاديان في نوع من التوفيقية او استخدامه لترويج معتقدات دين من الاديان على حساب دين اخر ، وقد يفيد اهداف الحوار ان نقول ان اي محاولة لاضعاف دين من الاديان لدى معتنقيه لا يخدم الاديان الاخرى ، وانما يضعف فكرة التدين ويدعم الافكار اللا دينية بصورة عامة.

رابعا:

ان من السهل تحديد بعض الصعوبات التي تعترض سبيل الحوار بين اهل الاديان والتي تكمن احيانا في صلب العقائد والنصوص ، واحيانا في تاريخ العلاقات بين الشعوب ، ومع انني لا ارى مناقشة ذلك في المؤتمرات العامة ، الا ان من المفيد ايجاد جماعات عمل متخصصة لتحديد هذه العوائق على الاقل ، ان لم يكن تحديد وسائل للتغلب عليها او التخفيف من تأثيرها.

خامسا:

ان استحضار الصعوبات والعوائق التي تقف امام التفاهم قد يقود الى الاقتناع باهداف مرحلية متواضعة ، ذلك ان استمرار الحوار هو انجاز في حد ذاته يستحق ان نحميه من التسرع ورغبة الوثوب الى نتائج لم تأخذ حظها الوافي من التمهيد والتحضير.

سادسا:

ان المشاركة النشطة للشباب في هذه اللقاءات هي من الاهمية بمكان كبير ، واذا كان الجيل الحاضر قد عايش الاثار المدمرة للحروب الكونية والاقليمية ، فان من واجبه ان يعطي نتائج تجربته للاجيال المقبلة . لعلها تنطلق من بداية جديدة تقوم على الحب والثقة والشعور بالمسؤولية.

ايها السيدات والسادة

اننا نعيش في منطقة من العالم تلتقي فيها كل العوامل السلبية والايجابية التي اشرنا اليها ، وهي من هذه الناحية تصلح لان تكون ميدانا للتجربة الدينية المثالية ، بكل ابعادها ، فهي الارض التي شهدت ميلاد الاديان " الابراهيمية " الثلاثة، وعليها تقوم الرموز الباقية التي تشد عواطف اهل هذه الاديان، في اركان الارض ، وبدل ان تكون هذه الحقيقة سببا للوئام والتفاهم فان ما حدث كان مناقضا لهذا التوقع. لقد دارت حروب طاحنة حول اسوار القدس عبر تقلبات التاريخ المختلفة ، وها نحن نرى القوة السياسية القائمة فيها اليوم لا تزال ترفض صوت العقل ، وتضرب بدروس التاريخ عرض الحائط ، وتضيع فرص السلام العادل، وتهيء المناخ لمجابهات جديدة قد تأخذ اجيالاخرى من عمر البشرية المثقل بالمآسي والويلات .

في الملحمة البشرية ارتبط اسم القدس بتطلعات الانسان لتحقيق السعادة الدائمة والعدل المطلق ، وبهذا المعنى دخل اسمها في كل اللغات كرمز لهذه التطلعات ، وحين لم تقم تلك القدس المأمولة على الارض صنعها الخيال في السماوات العلى ، حتى لتقرأ في كتب الادعية والنصوص الدينية عن " القدس السماوية " وتقرأ في ديوان الشاعر

الانجليزي جيرالد ماسي " القدس الذهبية " قوله :-

ايتها القدس الذهبية

انني اكدح يوما بعد يوم

بقلب موحش اضناه الشوق

امد يدي واصلي

لعلي اجد عشا امنا لروحي

وسط اغصانك الشافية

حيث يتوب الشقي عن الاذى

وينعم المكدود بالامن والراحة !

من سخرية القدر ان هذه القدس التي تخيلها الانسان جنة ارضية ، يمارس فيهااحسن ما فطره الله عليه من نزعات الخير، ويقيم على ترابها مجتمعا انسانيا نموذجيًا يمكن اقتباسه في ارض الله الواسعة ، هذه القدس الارضية هي التي اصبحت اليوم مركزا تمارس فيه اعنف الاساليب ، واشدها قسوة في كبت المشاعر الوطنية المشروعة ، ولان القدس موصولة العرى بمشاعر الملايين على امتداد الارض فان التوتر القائم فيها مؤهل لان يثير حريقا يصل لهبه ودخانه لاقطار بعيدة .

لا نغالي اذا قلنا ان وضع القدس الراهن بين التطلعات الجميلة والواقع الكئيب يشكل تحديا صارخا للمثالية الدينية ، وقد تكون الميدان الاول الذي يجب ان تتجه اليه التجربة الجديدة ، فاذا نجحت فيه فانها ستكون اقدر على النجاح في غيره من المواقع.

لقد فرضت ظروف القضية الفلسطينية وتطلعات الشعب العربي بكل طوائفه الدينية

على الاردن ان يمد وصايته على القدس قرابة عشرين سنة ، حاول فيها - رغم ما تفرضه ضرورات الحرب القائمة من القيود والمشكلات - ان يخلق الظروف المواتية للتعايش الديني القائم على الاخوة والتسامح وحسن الجوار ، وبالرغم من تبدل الظروف واضطرار الاردن لفك ارتباطه القانوني والاداري بالمناطق المحتلة اسهاما منه في تسهيل السعي نحو السلام العادل ، فقد حافظ على اوثق العلاقات للاماكن المقدسة للمسيحيين والمسلمين ، واستمر يؤدي واجبه في رعايتها والعناية بها ، وفاء برسالته القومية ، واستجابة للالتزام الديني الذي يسمو لديه فوق تقلبات السياسة وظروفها المتغيرة .

في جولة من سلسلة الحوار الاسلامي - المسيحي عقدت في جنيف في ديسمبر الماضي حول السلام والعدل قلت : ان اي تأخير في علاج هذه القضية يزيدها تعقيدا ويجعلها اكثر استعصاء على الحل. لقد اضاعت الامم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية فرصا كثيرة لحل مشكلة القدس ، ولو انها استغلت تلك الفرص لربما ساعدت على ايجاد حل للنزاع العربي - الاسرائيلي نفسه ، وكلما تأجل البحث في هذه القضية كلما برزت صعوبات جديدة امام الحل المنشود .

ان القدس ترتبط بمشاعر اهل الاديان السماوية جميعا ، ومن حق كل فريق ان يمارس شعائره الدينية بحرية كاملة في المواقع التي يرتبط بها ، وهذا ما ذهب اليه قداسة البابا يوحنا بولص الثاني حين قال امام مجمع الكرادلة في اكتوبر ١٩٨٧ " ان دور القدس دور فريد تحيطه الاسرار الالهية ، وفيها تلتقي حقوق دينية وتاريخية عديدة ، وان اي حل لمشكلتها يجب ان يأخذ في الاهتمام جميع الاعتبارات التي يفرضها الوضع الخاص للمدينة ، كما تحتمها الحقوق والامال المشروعة لاولئك الذين ينتمون الى ديانات التوحيد " .

لقد اخذت الدراسة التي وضعتها عن القدس في اكتوبر ١٩٧٩ الخطوة الاولى نحو توضيح الخلفية التاريخية المتصلة بقضية السيادة ، وصلاحيات السلطات المحلية ، والاشراف على الاماكن المقدسة ،وستظل آمال المتصلين بهذه المبادرة بأن تسيطر الروح الايجابية البناءة حتى النهاية ، ذلك لان التجارب قد علمتنا ان الحقيقة كثيرا ما تعاني من حماس الداعين اليها ، اكثر من حجج الذين يعارضونها " ولعل الوقت قد حان ليقنع فرقاء الصراع في مشكلة القدس بترديد الادعاءات التاريخية او الشكوى من المظالم دون ان يقودهم ذلك لغرض السيادة الرسمية ، ذلك لان اي حل بالقوة المسلحة قد اوضح ان الانتصارات العسكرية تجلب على المنتصر عدم الامن وردود الفعل العدائية من الاسرة الدولية . ان الضرورات الملحة التي ينطوي عليها مبدأ التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول قد تحقق لقضية السلام والاستقرار في الشرق الاوسط ما لا تحققه الادعاءات المتعارضه لحقوق السيادة الرسمية او التمسك العنيد بالحقائق الكئيبة القائمة . "

وفي الختام اتمنى لمؤتمركم ما هو جدير به من النجاح والتوفيق ، واعبر عن ثقتي في ان مشاوراتكم وتوصياتكم سوف تذهب بعيدا في بناء جسور الثقة وخدمة قضية الامن والسلام في العالم .

" ان الإقتصاد الأردني بأمس الحاجة الى تحسين
انتاجيته ، بما يتيح له ان يكون أقدر على المنافسة في
أسواق التصدير "

محاضرة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في كلية الحرب الملكية

الاستراتيجية الإقتصادية للأردن

كلية الحرب الملكية

عمان ، ١٩٨٩/٣/٧

" ان الإقتصاد الأردني بأمس الحاجة الى تحسين انتاجيته ، بما يتيح له ان يكون أقدر على المنافسة في أسواق التصدير "

ايها الاخوة الضباط

ارحب بكم ، في بداية هذا اللقاء المتجدد . اجمل ترحيب واعبر لكم عن سعادتي بالتواصل مع هذه النخبة من خيرة ضباطنا الاكفاء ، واشعر بان هذا اللقاء ، الذي اصبح تقليدا سنويا اعتز به ، هو اقرب الى الحوار والتمازج الفكري معكم منه الى المحاضرة . ان تسارع الاحداث وتطورها على كافة المستويات المحلية الاقليمية والدولية ، تستدعي منا جميعا التفاعل معها والتعامل مع المستجدات بعقل منظم منفتح يعتمد البحث والمنهجية العلميةاساسا لفهم ما يدور حولنا من احداث ، وما نواجهه من تحديات . ولعل هذا الفهم يشكل نقطة البداية لصياغة محتوى الرد والاسلوب الامثل للتعامل مع الحدث بنفس الاهمية والمستوى وبالسرعةالمطلوبة. ولعلكم تدركون قبل غيركم ، ان العلوم العسكرية تطورت تطوراً سريعا وتعمقت واتسع نطاقها واصبحت تعتمد ، اكثر من اي وقت مضى ، على تداخل المعارف واعتمادها المتبادل على بعضها البعض الامر الذي يحتم علينا جميعا الارتقاء الى افضل المستويات ، في المعاهد العسكرية المثيلة في العالم من حيث اتساع افاق العلم والمعرفة واعتماد النهج العلمي في التحليل والتخطيط والتنظيم.

في حديثي معكم هذا اليوم ، ساستعرض سريعا اهم التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية في الاردن. وفي ضوء ذلك أتوسع في طرح الاستراتيجية الاقتصادية التي يتبعها الاردن لمواجهة هذه التطورات والحلول التي يرتأيها لما يواجهه من تحديات .

قد يكون امر بديهي ، ولا يحتاج الى قدر كبير من المشقة والعناء اذا قلنا ان مفهوم التنمية واهدافها قد تطور تطورا واسعا وعميقا عبر العقود الاربعة الماضية. وفي واقع الامر ، لم يعد هدف التنمية مقصورا ، كما كان لفترة طويلة ، على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في بعض المؤشرات المادية فقط ، وانما امتد الى ابعد من ذلك ليشتمل على تحقيق تفاعل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية وتكاملها، وتعبئة الموارد المتاحة واستغلالها وتوجيهها لإحداث تغيرات جوهرية في بنية المجتمع

ومستوى رفاهيته المادية منها والبشرية ، ولذا ، فقد اصبح الانسان هو محور العملية التنموية، فهو هدفها وغايتها وهو في الوقت نفسه اداؤها ، نسعى الى تحقيق رفع مستواه المادي والثقافي والعلمي والحضاري. ويمثل هذا الفهم لعملية التنمية واهدافها وابعادها ، الاطار الذي نتحرك فيه ، ونوجه ادارة اقتصادنا الوطني لتصبح عنصرا فاعلا في تنشيطه وتوجيه الفعاليات الاقتصادية التوجه السليم لا ان تكون ذاتها ناتجا جانبيا من نتائج تنفيذ الخطة التنموية. اننا عندما نتحدث عن اوضاع اقتصادية اليوم من جهة وعن التنمية من جهة اخرى ، فاننا نتحدث عن تفاعل ما بين اثار العناصر الاقتصادية وانعكاساتها الآتية، مقابل ادارتها وتوجيهها واعادة النظر بأولوياتها ورسم استراتيجية واضحة المعالم لها لتحقق الهدف المنشود في احداث التغير الايجابي في بنية المجتمع ومستوى رفاهية الانسان فيه.

وحيث اننا في هذا البلد جزء لا يتجزأ من الوطن العربي نؤثر ونتأثر بما يجري فيه، فقد كان للطفرة النفطية في منتصف السبعينات وحتى بداية الثمانينات وما احدثته من حركة تنموية سريعة في المنطقة العربية ، انعكاساتها على اقتصادنا الوطني من زوايا متعددة. فقد ازداد الطلب على الايدي العاملة الاردنيةلتأدية دورها في استكمال البنية الاساسية في المنطقة العربية وجرى استيعاب اعداد متزايدة ، انعكست بدورها محليا بصورة نقص في الكفاءات الاردنية المدربة في سوق العمل المحلي. وقد استجاب نظامنا التعليمي لهذه التغيرات سريعا فازداد استيعاب الجامعات الاردنية ، وتزايدت اعداد كليات المجتمع لتخرج شبابا وشابات لمقابلة احتياجات السوقين المحلي والعربي.

ان تدفق العملات الاجنبية الى الاردن من المساعدات والقروض ، ونمو تحويلات ابنائنا العاملين في الخارج، قد مكن من تعزيز احتياطيات المملكة من الذهب والعملات الصعبة ، ومن تسريع عملية اقامة البنية التحتية في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، وانشاءالصناعات الاستخراجية الكبرى وتطوير القائم منها ، وتحقيق وفر في ميزان المدفوعات بالرغم من زيادة العجز في الميزان التجاري. كما ارتفع الدخل القومي وازداد الاستهلاك بصورة سريعة ، للقطاعين العام والخاص.

واما في سوق العمل ، فقد نشط الطلب على الايدي العاملة الاردنية محليا بسبب تحرك الطلب الكلي بشكل كبير ، بسبب ضيق قاعدة سوق العمل الاردنية ، فقد بدأت الاجور في الارتفاع . وبدى واضحا ان العرض في سوق العمل كان عاجزا عن مواجهة الطلب، لدرجة ان ديوان الخدمة المدنية الذي كان يشهد صفوفامن الباحثين عن عمل في فترة سابقة، اصبح غير قادر على تأمين احتياجات القطاع العام من الكفاءات المطلوبة. وبذلك ، فتح سوق العمل لاستقطاب العمالة الوافدة لملء الفراغ، الامر الذي جعل الاردن

لاول مرة دولة مستقبلة للقوى العاملة اضافة لكونها دولة مصدرة وهو من الاوضاع الفريدة التي وجدنا انفسنا فيها.

ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، بدى واضحا ضرورة تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك لمواجهة التحديات التي بدأت ترمي بظلالها على الوطن العربي بأكمله. وبذلت جهود حثيثةتكللت بالتئام شمل الامة من خلال انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان عام ١٩٨٠. وكان هذا المؤتمر اقتصاديا بصورة اساسية برز منه تفاؤل كبير بفتح صفحة جديدة في التكامل الاقتصادي العربي، ولكن الاحداث التي تلت ذلك لم تكن بمستوى الامال.

فقد اخذت مجريات الحرب العراقية- الايرانية في حينها أبعادا خطيرة اثرت على المناخ الاقتصادي المتفائل. واصبح سوق النفط سوقا للمشتري يحدد كمياته واسعاره. فانخفضت اسعار النفط بصورة كبيرة جدا، املت على بعض دول الخليج العربي ان تعيد النظر في حجم مساعداتها العربية. وقطعت بعض الدول العربية الشقيقة مساعداتها المنتظمة للاردن ولم يستمر بالدفع بشكل منتظم سوى المملكة العربية السعودية، في حين قلصت الكويت مساعداتهابقرار برلماني بنسبة ٤٠./.. ومع مطلع عام ١٩٨٣، بدأ الطلب على الايدي العاملة الاردنية بالانحسار، ولقي العمال الاردنيون منافسة حادة من العمال الوافدين من دول اخرى كثيفة السكان والفائضةبالقوى العاملة. كما برزت منافسة لبعض منتجاتنا خاصة الزراعية من دول بدأت تصل لاسواق الخليج مثل تركيا. وبدأت دول الخليج العربي بتقليص حجم انفاقها الاستثماري ، مما نتج عنه تقليص حجم النشاط الاقتصادي في المنطقة بصورة عامة

وقد بدى واضحا ان العناصر الاقتصادية التي لعبت في منتصف السبعينات دورا

ايجابيا في تسريع عملية التنمية ، هي ذات العوامل التي اثرت سلبيا في مطلع الثمانينات.

وضمن هذا المنظور ، كان من الواجب علينا في الاردن ان نكون اكثر اعتمادا على انفسنا من خلال تبني السياسات الداخلية الصحيحة التي تمكننا من التغلب عل الدورات الاقتصادية التي يواجهها اقتصادنا، وعن طريق تطوير ميزاتنا النسبية واطلاقها لتأخذ ابعادها الحقيقية المتكاملة من اجل توازن مستقر في علاقتنا الاقتصادية مع الدول الاخرى. وتطلب ذلك اطلاق مبادرات اقتصادية جديدة، داخليا وخارجيا ، سأتطرق اليها في حديثي بعد قليل.

وحتى نكون على بينةمن هذه المبادرات ، أرى ان نقف قليلا عند اهم التحديات التي تواجهنا في الوقت الحاضر بما يعيننا على تفهمها ومواجهتها ، ويحسن بنا ان نتذكر ما يلي :

اولا :

ان اسعار اهم صادراتنا الاساسية كانت ولفترة طويلة في هبوط مستمر ، في الوقت الذي ارتفعت فيه اسعار بعض المواد الاولية والوسيطة اللازمة في بعض صناعاتنا الكبرى وعلى نحو لم يكن متوقعا. كما ان تصدير السلع الاردنية المصنفة اصبح اكثر صعوبة نتيجة لتردي الاوضاع في اسواقها التقليدية من جهة ومنافسة مصدرين جدد في تلك الاسواق ، واصرار العديد من الدول على المقايضة والحصول على تسهيلات في الدفع ، وربما ارتفاع كلفة انتاجها نسبيا نظرا لارتفاع معدلات تبادل الدينار مقابل العملات الرئيسية الدولية .

ثانيا:

ان مستويات الدعم المالي العربي شهدت تراجعا ملحوظا عن مطلع الثمانينات وعقب مؤتمر بغداد. وفي الوقت الذي بقيت فيه بعض الدول الشقيقة تفي بالتزاماتها التي اقرت في مؤتمر بغداد ، توقفت دول اخرى عن دفع هذه الالتزامات . ولا يخفى عليكم ان مؤتمر القمة المذكور كان قد اقر دعما للاردن ، الذي يقف على اطول خطوط المواجهة ، والذي ترتبت عليه التزامات خاصة ، بواقع (١ر٢٥٠) مليون دولار سنويا ولمدة عقد من الزمان. ولكن اذا تتبعنا ما أوفي به من التزام لوجدنا انه لا يتجاوز نصف المبلغ المقرر ، وقد كان الاردن قد التزم بقروض دولية لمواجهة متطلبات صموده ، الامر الذي احدث ضغوطا مالية كبيرة نشهد هذه الايام بعض اثارها.

ثالثا :

كذلك ، فقد اصبح الحصول على قروض تنموية،بشروط ميسرة من المؤسسات الدولية امرا اكثر صعوبة ومرد ذلك ان ارتفاع معدل الدخل في الاردن لا يؤهله للحصول على شروط ميسرة ، وكان الاردن يعاقب على نجاحاته التي حققها. ولا بد لي ان اؤكد في هذا المقام على حقيقة قد تغيب على الكثيرين وهي ان معدل الدخل الفردي في العديد من دول المنطقة قد انخفضت بنسبة تقارب ٣٠ ٪. خلال الثمانينات ، في الوقت الذي لم يحدث فيه هذا الامر في الاردن ، وان تراجعت معدلات نمو اقتصاده في الفترة ذاتها.

رابعا :

ان الظروف الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية النفطية الشقيقة لن تتيح لها في المدى المنظور زيادة الطلب على القوى العاملة . وهذا بالطبع يؤثر علينا باتجاهين :

الاول ، يتعلق بتحديد حجم تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج . والثاني ، عدم وجود مجال لفرص عمل جديدة لأبنائنا هناك .

خامسا :

ان ظروف عدم الاستقرار السياسي في المنطقة والناجمة عما احدثته الحرب العراقية – الايرانية وما تبعها من تطورات في منطقة الخليج العربي والحرب اللبنانية وانعكاساتها السلبية الخارجية . وظروف الاحتلال الاسرائيلي للمناطق العربية المحتلة ، الذي لا يشكل العقبة الكبرى امام محاولات احلال السلام في المنطقة فحسب ، بل يضيف على الاقتصاد الاردني اعباء جديدة لدعم صمود الأهل في الوطن المحتل . وقد ادى هذا الأمر بدوره الى زيادة اعباء الاردن المالية ، ولا سيما اذا تذكرنا ان المصدر المعيشي الوحيد الذي تبقى للفلسطينيين تحت الاحتلال يتمثل في ارصدتهم النقدية بالدينار الاردني التي كانت الوسيلة الوحيدة المتوفرة لديهم . كل ذلك يدعونا الى ان نكون مستعدين لكافة الاحتمالات وتلزمنا بمزيد من التضحيات .

سادسا :

ان استمرار ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي التي يواجهها العالم ستنعكس سلبيا في نهاية الامر على مسيرة الدول النامية بما في ذلك الاردن. ان حدة التنافر ، لا بل المجابهة الاقتصادية تزداد يوما بعد يوم فيما بين المحاور الاقتصادية العالمية الثلاثة التي تشكلها الولايات المتحدة الامريكية – دول المجموعة الاوروبية – اليابان . كل هذه المستجدات على الساحة العالمية تضيف بعدا جديدا وهاما يتوجب على المخطط وصانع القرار في الاردن اخذه بالحسبان في رسم الاستراتيجيات وتقرير الاولويات . فعلى سبيل المثال ، ان ظهور اليابان كقوة اقتصادية كبرى لا بد وان ينتج عنه دور سياسي عالمي لليابان . وعندما نتذكر بان سياسة اليابان ليست مبنية على تطوير قدرة عسكرية

عالمية موازية لقدرتها الاقتصادية ، يتبين لنا بان هنالك بعدا هاما وايجابيا يجب التعامل معه في مجال التعاون المستقبلي بين اليابان والدول النامية .

سابعا:

ان الاردن دولة صغيرة الحجم نسبيا ولا تتمتع بوفرة في مصادر الطاقة ، ولذلك فان التحول في خريطة تقسيم العمل الدولية لن يكون في صالحها. حيث اصبحت فيها الدول الصناعية الكبرى تنقل استثماراتها وتكنولوجيتها الى الدول التي تتمتع بعدد سكاني كبير وقوى عاملة مدربة ورخيصة التكاليف . ولذلك فان على الاردن ان يستفيد من قواه العاملة المؤهلة تأهيلا عاليا حيث يصبح مركز خدمات علمي وتكنولوجي متطور . ولعل ذلك بدوره يتطلب مرحلة اكثر تقدما من التعاون الاقليمي والتعاون من المنظومات الاقتصادية في الدول المتقدمة . كما يتطلب نمطا جديدا من تحرير الاقتصاد الاردني من القيود الادارية والجمركية والاستثمارية ، وتبنّي سياسات تدريبية تأهيلية متقدمة وسياسة تعليمية حديثة تسهم اسهاما فاعلا في تهيئة واعادة تدريب القوى العاملة .

ثامنا :

ان النظر الى المستقبل القريب والتحديات التي تواجهنا حتمت علينا تبني سياسات اقتصادية دقيقة تدخل في مجال فرز الاولويات والبدائل والمفاضلة بينها. واصبح واضحا ان الاستثمار في اي مجال جديد لا بد له ان يكون مبررا ماليا واقتصاديا واجتماعيا قبل الولوج فيه لا سيما وان ضعف المردود في اي من هذه الاستثمارات يزيد من كلفته مستقبلا وعلى حساب اولويات اخرى . وحيث ان البدائل المتاحة تتضمن الحصول على قروض تجارية مكلفة وقصيرة مدة سدادها ، فيتطلب ذلك التعامل معها بحذر شديد كما فعلنا دائما . ولعل ذلك يبرز بشكل اكثر وضوحا الان ، اذا ما علمنا اننا استكملنا ارساء دعائم البنية التحتية لاقتصادنا ، واصبح من الواجب علينا

اننا استكملنا ارساء دعائم البنية التحتية لاقتصادنا ، واصبح من الواجب علينا الانتقال لمرحلة جديدة في نمونا وتطورنا ، تتطلب مزيدا من التوجه نحو الانتاج .

ان هذه التحديات الخارجية تؤثر تأثيرا مباشرا على مسار الاقتصاد الاردني ، وتتفاعل مع التحديات الداخلية التي تواجهنا . ولا تأتي هذه التحديات فرادى ، بل تؤثر وتتأثر ببعضها البعض بصورة ديناميكية متحركة . ويمكن ان استعرض هنا بعضا من اهم هذه التحديات الداخلية : -

١- الخلل الهيكلي في سوق العمل : يرتبط هذا الخلل بشكل واضح بالتركيب الديمغرافي من جهة وبالنظام التعليمي من جهة اخرى . لا تتجاوز نسبة المشاركة في سوق العمل ٢٢٪ من السكان ، ومرد ذلك اساسا كون المجتمع الاردني مجتمعا فتيا اذ تبلغ نسبة من هم دون الخامسة عشرة نحو ٥٠ ٪ من السكان ، كما ان مساهمة المرأة في القوى العاملة لم تتجاوز ١٣ ٪ ، بالاضافة الى ان النسبة العظمى ممن هم في الفئة العمرية ١٤ - ٢٤ ما زالت على مقاعد الدراسة . ويبلغ عدد الطلاب في مراحل التعليم المختلفة نحو مليون طالب يشكلون نحو ٣٧ ٪ من مجموع السكان في الضفة الشرقية ، بالاضافة الى ما يزيد عن ٤٠ الف طالب يتابعون تعليمهم العالي.

ان البنية السكانية والاستمرار في الاقبال على التعليم بعد الثانوي قد رفعت من نسبة الجامعيين في القوى العاملة لتشكل ما نسبته اكثر من ٨ ٪ . واذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فسوف تتضاعف هذه النسبة لتصل الى ١٦ ٪ في نهاية العقد القادم ، وهي من اعلى النسب في العالم . ويكفي هنا ان اشير الى ان بلدا كالاردن بعدد سكان لا يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة لديه ما يزيد على

١٩٫٠٠٠ مهندسا و ٣٫٤٥٠ طبيبا عام ١٩٨٦ واذا اخذنا بعين الاعتبار ان حجم القوى العاملة يزداد حاليا بمعدل سنوي يبلغ ٦ ٪ في الوقت الذي يصبح فيه معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي ٣ - ٥ ٪ خلال السنوات الخمس القادمة ، لوجدنا ان الاقتصاد الاردني لن يستطيع استيعاب القادمين الجدد الى سوق العمل اذا بقيت نفس الاتجاهات التعليمية سائدة . وبالتالي يبقى شبح البطالة مخيما على اوضاعنا الاقتصادية . ونجد في الوقت نفسه نقصا كبيرا في القوى العاملة اللازمة بما يتيح استيعاب نحو ١٢٠ الفا من القوى العاملة الوافدة .

٢ - تحسين الانتاجية : ان الاقتصاد الاردني بأمس الحاجة الى تحسين انتاجيته بما يتيح له ان يكون اقدر على المنافسة في اسواق التصدير ، وفي توزيع المكاسب الاقتصادية بما يتناسب مع الجهد المبذول في الانتاج . فمن الملاحظ ان الاسعار التي ارتفعت في سنوات الطفرة ، بالرغم من التدخل الحكومي وبأساليب مختلفة لكبح جماحها ، تبدي عنادا في اتجاه الهبوط في سنوات التراجع الاقتصادي ، الامر الذي يزيد من كلفة الانتاج ويحد من حفاظنا على اسواقنا التقليدية من جهة ، او فتح اسواق جديدة لمنتجاتنا .

٣- ميزان المدفوعات : صحيح ان ميزان المدفوعات قد حقق فائضا في بعض السنوات في الاونة الاخيرة ، لكن الميزان التجاري ما زال يحتوي على عجز كبير نتيجة لزيادة حجم المستوردات نسبة الى حجم الصادرات . وقد شهدنا خلال السنتين الماضيتين تناقصا في حجم هذا العجز بشكل كبير وربما اكبر بكثير من الصادرات ، بل زيادة الصادرات بنسب بسيطة ، ولا بد من دعم هذا الاتجاه. ومن ناحية اخرى ، فانه لا بد لنا من اعتماد سياسة من شأنها تحقيق

توازن في سعر الصرف من اجل مواجهة النقص في الارصدة من العملات الاجنبية ، واعادة الحيوية لاقتصادنا الوطني ، والثقة فيه بما ينشط الاستثمار ويشجع الصادرات ويخفف حجم المستوردات الامر الذي ينعكس ايجابيا على ميزان المدفوعات بجوانبه وبنوده المختلفة . وعلينا ان نتذكر ان الدينار الاردني بالنسبة لاهلنا في الضفة الغربية المحتلة وللعاملين الاردنيين في الخارج ، وللاردنيين المقيمين في الداخل على حد سواء ، يمثل وسيلة ادخار اساسية ولا بد من تعزيز ثقتهم به للحفاظ على قيمة مدخراتهم للمستقبل.

٤- تنشيط الاستثمار : كان الاستثمار ، والاستثمار الخاص على وجه التحديد ، يتجه خلال فترة الطفرة وحتى مطلع الثمانينات الى تلك المجالات التي تحقق مردودا كبيرا وسريعا ، ومن الواضح ان مثل هذا النوع من الاستثمار يتجه دائما الى النشاطات غير الانتاجية كالمضاربة في العقارات وتجارة الاراضي والاسهم .

ولكن مع انخفاض حدة المضاربة وتدني اسعار الاراضي نسبيا ، كان هنالك تردد في الاستثمار لدى الكثير من المواطنين. ولربما كان لتعثر بعض الصناعات اثر على ذلك . لكن تلك الصناعات قد تم الان معالجة اوضاعها وبدأ الاقتصاد ينشط ولو ببطء ، وعليه فحتى يخرج الاقتصاد كليا من الركود الحالي والذي كان الجزء الاكبر منه ناجما عن متغيرات خارجية لا سيطرة لنا عليها ، لا بد من تنشيط الاستثمار وتحريك السيولة النقدية الموجودة في الاقتصاد . واتجهت الاجراءات والسياسات الحكومية، التي سياتي علىَ ذكرها بعد قليل. هذا التوجه لتعزيزه ووضعه في الاطار الصحيح .

٥ – الانتاج الزراعي : لقد استثمرنا ، كما تعلمون ، خلال العقدين الاخيرين ، مبالغ كبيرة وبذلنا جهودا حثيثة في منطقةوادي الاردن بحيث اصبحت هذه المنطقة من المناطق الجاذبة للسكان. وقد ارتكز هذا التطوير الى مفهوم التنمية الاقليمية المتكاملة بحيث تم تطوير تلك المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وتوفرت فيها كافة الخدمات الضرورية التعليمية والصحية والاجتماعية. وتقدمت الزراعة المروية فيها بشكل كبير وارتفعت انتاجية الدونم الواحد وازداد الانتاج بشكل كبير بحيث اصبح يغطي احتياجات اسواقنا في جانب كبير من المواد الزراعية ويبقى فائض جيد للتصدير كان يوجه الى اسواقنا التقليدية في دول الخليج والعراق الشقيق.

لكن السنوات القليلة الماضية شهدت بعض التغيرات سواء منها ما يتعلق بتطوير الانتاج الزراعي المثيل في الدول المستوردة هذه ، او دخول مصدرين جدد الى اسواق المنطقة ، كما اشرت سابقا ، مما جعل تصدير منتجاتنا لهذه الاسواق اكثر صعوبة . اضافة الى بعض الظروف الطبيعية التي اثرت سلبا على منتجاتناالزراعية والتي ما زالت اثارها معنا حتى هذا التاريخ.

اضف الى ذلك ، اننا معنيون ايضا بالصادرات الزراعية للمناطق العربية المحتلة والذي يساهم مساهمة مباشرة في تعزيز صمود الاهل في اراضيهم ومواجهة الحصار الاقتصادي الاسرائيلي المفروض عليهم .

هذه اذن ، بعض التحديات التي تواجهنا اليوم ، ولكنني اود ان اؤكد هنا ان الاوضاع والتحديات التي تعرض لها اقتصادنا هي جزء من الاوضاع التي تسود المنطقة عموما . فهنالك دول كثيرة في المنطقة العربية ذات موارد اوفر وقاعدة انتاجية اكبر وتعاني من

نفس الظاهرة . وحقيقة ، اود القول ان ديناميكية الاقتصاد الاردني وحركيته جعلت منه اقتصادا اقدر على التكيف مع المستجدات والاستجابة لها وتصحيح مساراته بما يستوعب الصدمات ، واذا ما اجرينا مقارنة سريعة مع عدد من الدول التي تمر بنفس الاوضاع لوجدنا اننا استطعنا بحمد الله ان نخفف الاثار السلبية على اقتصادنا الى ادنى حد ممكن .

ايها الاخوة الضباط ،

انطلق من هنا لأقول انه كان لزاما علينا مواجهة هذه التحديات من خلال استراتيجية بينة واضحة ، كفيلة بوضعنا على الطريق الصحيح ، وبما يحقق لنا ارساء دعائم لاقتصادنا الوطني الذي يرتكز الى مبدأ الاعتماد على الذات ، ويكون من القوة والصلابة بحيث نعيد بناءنا الوطني لندخل القرن القادم اكثر ايمانا بقدراتنا على مواجهة الصعاب والتغلب عليها .

ان هذه التحديات التي استعرضتها معكم فيما سبق ، والتي واجهت الاقتصاد الاردني في الثمانينات كانت ذات اتجاهات متعددة. اولها ، ضرورة وضع الاقتصاد على مسار تنموي جديد تمكننا من مواجهة مجالات التأثير الثلاث المتمثلة في التدهور العالمي في اسعار الصادرات من السلع الاستخراجية وفتح افاق اسواق جديدة لصادراتنا بمجموعها ، والركود الاقليمي ، والعبء الاضافي المتمثل بمساندة شعبنا العربي الفلسطيني في الارض المحتلة . ولذلك فقد شهد النصف الثاني من العام المنصرم حزمة اقتصادية ضرورية وفعالة نفذتها الحكومة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتصحيح القطاعي في الوقت نفسه. وقد بنيت هذه الحزمة على اساس استراتيجية متوازنة تعالج جوانب الطلب والعرض للاقتصاد الوطني خاصة بعد ان تم تحقيق وتنفيذ

مشاريع البنية الاساسية اللازمةللانطلاقة المستقبلية.

ان روح المبادرة والابداع كفيلة بوضعنا على الطريق الصحيح في مواجهة التحديات الماثلة امامنا . ومن هنا فان الاستراتيجية التنموية للمرحلة القادمة ستنصب على تفعيل دور القطاع الخاص مقابل الحد من دور القطاع العام. وحيثما امكن ذلك ، فان دور القطاع العام يجب ان يقتصر على التنظيم والتخطيط وتوفير المناخ الاستثماري المناسب ويشمل ذلك بناء المؤسسات الوطنية القادرة في القطاعين العام والخاص وكذلك تبني السياسات المالية والنقدية التي تمكن من توفير المناخ الاستثماري المناسب وبالتالي تحقيق الاهداف الوطنية بعزم وضمن روح الفريق الواحد .

ان الميزة النسبية التي يتمتع بها بلدنا سواء من حيث الموقع الاستراتيجي او من حيث توفر القوى العاملة المدربة ستلعب دورا بارزا في اعادة الزخم التنموي الى اقتصادنا الوطني . وقد كانت هذه الميزات موضع اهتمام وانتباه من المجتمع الدولي خلال جولاتنا الاستثمارية من اليابان وجنوب شرق اسيا الى اوروباوالولايات المتحدة الامريكية. ان ثمار هذه الاعمال تعتمد على الايجابية التي نتعامل بها مع المتغيرات التي نواجهها كما نعتمد على مدى تفاعل جميع القطاعات في تحقيق النقلة من مجتمع الاستهلاك الى مجتمع الانتاج والعمل وقدرتنا على الاستفادة من هذه الفرص.

ان القرارات الصعبة المتعلقة باصلاح الخلل في هيكل سوق العمل لا يمكن تأجيلها. ولذلك فقد بادرنا الى اعادة توجيه النشاطات الاقتصادية نحو تحقيق استغلال افضل لمواردنا الاقتصادية المتاحة . كما بادرنا الى اعادة تقييم النظام التعليمي من خلال جهود حثيثة استقطبنا فيه الكثير من الكفاءات والمتخصصين لرسم سياسة تعليمية جديدة واعادة صياغة اهداف النظام التعليمي . لقد اصبح التهافت للحصول على

شهادة جامعية غاية بحد ذاتها ، وليست وسيلة لغاية. ولربما يحتاج ذلك الى تغيير في بعض القيم الاجتماعية ، واعادة التفكير في الانظمة والقوانين التي تحكم الخدمة المدنية بحيث تكون الشهادة عنصرا واحدا فقط من العناصر التي تتحكم بصلاحية الفرد للوظيفة.كما بادرنا في صياغة برامج التأهيل واعادة التدريب في مراحل ما بعد الثانوية بحيث يتجه طلابنا للتخصصات التي يحتاجها الاردن والمنطقة العربية المجاورة، لكن ذلك لا يحد بالضرورة من حرية الاختيارفي مجالات الدراسة . ولا بد لذلك كله من ان ينطلق من دراسة واقعية للاحتياجات المستقبلية داخل الاردن وفي الدول العربية الشقيقة المجاورة خاصة في مجالات الصيانة وادامة البنية التحتية التي انفق الكثير من الموارد لبنائها حتى الان.

ان اعتماد اللامركزيةوانتقال القدرة على التخطيط والمتابعة والتنفيذ الى السلطات الاقليمية ، اضافة الى القوة الدافعة الجديدة المعطاة للتنمية الاقليمية ، تمثل الدعامة الاساسية لهذه الاستراتيجية في مجموعها. ان التجربة التي نعيشها اليوم ، في التخطيط والتنمية الاقليمية ، من خلال توسع اطر المشاركة الشعبية على كافة المستويات ، وفي صياغة الاولويات ووسائل تحقيقها بما يراعي حاجات الانسان وتلبية مطالبه تمثل احد اهم سبل التواصل المباشر في الحوار بين المواطن والمسؤول. وما كان لرعاية جلالة الملك المعظم اللقاء التنموي في شهر تشرين الثاني الماضي والميثاق التنموي الشامل الذي القاه جلالته ، الا تأكيدا على اهمية اللقاء ذاته ، وما انبثق عنه من توصيات ، تعزز المسيرة التنموية وتوفر المناخ الملائم للحوار الوطني المسؤول بين فئات مجتمعنا المختلفة . ولا بد لنا ان نتذكر في هذا المجال ، الى انه بالاضافة الى محوري التنمية الموجودين في البلاد، المتمثلين في وادى الاردن من طبريا شمالا وحتى العقبة جنوبا ، والمرتفعات الشرقية من اليرموك الى الموجب ، فقد اضفنا محورا ثالثا يتمثل في اقليم البادية . هذا الاقليم الذي يعكس اهمية خاصة في اطار التعاون والتكامل

الاقليمي العربي . ومع ان خطة التنمية الخمسية الحالية قد اعتمدت اسلوب التخطيط الاقليمي والمشاركة الشعبية من أبناء كل محافظة ومتابعة التنفيذ من خلال مجالس التنمية المحلية فيها ، الا ان هنالك اجراءات اخرى يجب اتخاذها لمعالجة جيوب الفقر والبطالة حيثما ظهرت. ونسعى في هذا المجال بجهود حثيثة الى ربط تخطيط الخدمات الاجتماعية بعضها مع بعض لتكون اكثر فعالية في الوصول الى المواطن الذي وضعت من اجله اساسا. وكنا قد انشأنا كلا من صندوق التنمية الاقليمية وصندوق المعونة الوطنية لتأدية الدور المنوط بهما في هذا المجال. ونركز الكثير من الجهد لتنسيق نشاطاتها وتوجيه خدماتها وتكاملها بحيث نعظم نتائجها ونوصلها الى المحتاجين من ابنائنا كل في موقعه وبصورة تجعل من كل منهم مواطنا منتجا مثابرا لا يحتاج الى العون المستمر ويعتمد على نفسه.

من الواضح ان المستوى التعليمي في الاردن من أعلى المستويات في العالم ، وان لدى شعبنا شغف في الاقبال على التعليم . ولكن حتى لا نزيد من الخلل في سوق العمل ، لا بد لنا من تطوير الاردن ليصبح مركزا متميزا في المنطقة العربية للتقنية المتقدمة نعتمد في ذلك على ما حبانا به تعالى من موقع استراتيجي واستقرار سياسي ومستوى متقدم من الانسان المتعلم القابل لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة، ولقد بادرنا بإنشاء المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا والذي من مهامه الاساسية وضع سياسة واضحة للعلوم والتكنولوجيا ودعم مراكز البحث العلمي وانشاء الجديد منها في المجالات المتقدمة التي يحتاجها الاردن وتؤدي خدمة في المنطقة العربية ايضا ، ويقوم بصياغة الاولويات للبحث العلمي.

وفي المجال الزراعي ، فقد واجهنا التغيرات المستجدة بمجموعة من الجهود الموجهة داخليا وخارجيا. فعلى المستوى الداخلي، قمنا بتنظيم الانتاج الزراعي من

خلال تطبيق النمط الزراعي ، اضافة لتطوير وسائل التدريج والتعبئة والتغليف وغيرها بما يساعد على تسويق المنتجات بطريقة افضل. وبدأنا بتنفيذ مشاريع ريادية لزراعة القمح في الصحراء الجنوبية الشرقية اعتمادا على المياه الجوفية. وعلى الصعيد الخارجي ، نكثف جهودنا لفتح اسواق جديدة لمنتجاتنا في مناطق مختلفة من العالم مثل المجموعة الاقتصادية الاوروبية على سبيل المثال ، كما نحاول جهدنا المحافظة على اسواقنا التقليدية من خلال الاجراءات الداخلية التي تعرضت لها سابقا اجهزتنا التسويقية في هذه الاسواق.

وعلى صعيد التعاون الاقتصادي العربي ، فقد بادرنا منذ زمن بعيد الى الدعوة لتبني مفهوم جيد وانتهاج اسلوب عملي في هذا المجال ، يجمع شمل الامة ، لتعزيز مكاسبها. وقد جاءت ولادة " مجلس التعاون العربي " تتويجا لجهد ريادي متواصل سعى ويسعى لايجاد مشروع اقتصادي قومي متكامل وفعال. وبالتالي فقد خرجنا الان من دائرة الدعوة والتبشير الى دائرة الفعل. وسوف نسعى ، في المرحلة القادمة ، بعون الله ، الى ان ننتقل من مرحلة التأكيد على منافع ومزايا التكامل الاقتصادي العربي الى دراسة الاليات وسبل التنفيذ وتوفير الشروط الاساسية والموضوعية التي تحقق عناصر النمو والاستمرارية في انجاح الفكرة وتطوير العلاقات الانتاجية والتجارية المتكاملة بين دول المجلس.

ان التحديات التي تواجهنا كبيرة ولكن امكانياتنا لمواجهتها كبيرة ايضا. وعلينا ان نبقي اقتصادنا متحركا ديناميكيا ولا نوقف مبادراتنا على المستويين الداخلي والخارجي لكي نواجه دائما كافة المستجدات. ان موقعنا المتوسط في المنطقة العربية ، هذه المنطقة الحيوية ، يحتم علينا التفاعل مع كافة المتغيرات بمجالاتها المتعددة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وان نحسن اختيار بدائلنا بما يتناسب مع ما يستجد

من اوضاع. ان سياسات الاردن ، واستراتيجيته مبنية على ايمان قوي با الاداء الاقتصادي القوي الذي يعتمد وبشكل حاسم على سياسات محلية سليمة وليس فقط على عوامل خارجية خاصة. وفي الوقت الذي نسعى فيه الى التكيف بصورة تخفف من الاثار السلبية للعوامل الخارجية ، الا ان ادارتنا الاقتصادية مبنية في جوهرها ليس على اساس التعامل مع المشاكل فحسب ، بل على خلفية تحويل السلبيات الى ايجابيات والاعباء الى فوائد.

وفقنا الله جميعا فيما نحن فيه ،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

" لقد آن للمسؤولين عن عواصمنا ان يتفانوا
باستخدام التراث العظيم الذي ورثناه "

كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في افتتاح

مؤتمر منظمة العواصم والمدن الإسلامية

عمان ، ١٩٨٩/٣/١٧

" لقد آن للمسؤولين عن عواصمنا ان يتفانوا باستخدام التراث العظيم الذي ورثناه "

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الضيوف الكرام ،

ايها السيدات والسادة،

أحييكم اطيب تحية ، وأرحب بكم أجمل ترحيب . ويسرني في بداية كلمتي ان انقل اليكم جميعا تحيات وتمنيات صاحب الجلالة الملك الحسين ، حفظه الله ، وانه لشرف تزهو عمان به ان تحظى بهذا الجمع الحاشد ، من رجالات العواصم العربية والاسلامية ليتدارسوا بروح الجماعة في أمور عواصمهم ، وتنميتها ، واعمارها ، وجعلها مأوى صالحا سهلا ، وملاذا آمنا ، ومنطلقا لرفعة الاقطار وعلو شأنها . اهلا بكم في عاصمة الاردن ، عمان ، ذات التاريخ الطويل ، الزاخر بالعمران ، وذات الحاضر الماجد ، ملتقى العرب والمسلمين ، على الخير والبناء والوفاق والاتفاق . اهلا بكم ، ضيوفا اعزاء ، تحلون في السويداء من قلوبنا ، املين لمؤتمركم الخامس كل النجاح والتوفيق .

ايها السيدات والسادة :

ان نهضة البناء والتشييد التي شهدها العالمان العربي والاسلامي خلال العقدين الماضيين قد عز نظيرهما في العالم . ولقد رأينا المدن تتسع بالناس ، وتمتد جنباتها بالمرافق ومنشآت الانتاج. وعلينا ان نقف الان وقفة فاحصة مستنيرة لنتساءل ، هل تعبر عواصمنا ومدننا عن شخصيتنا وذاتيتنا ؟ هل بنينا مدنا تقف شاهدا على عمق تراثنا وحضارتنا ؟ ان الجواب السريع اننا نجحنا احيانا في رسم ذاتنا على مرآة مدننا ، واحيانا جانبنا التوفيق. وقد اعتمدنا في الكثير من مشاريعنا العمرانية على ثقافات الاخرين ومهاراتهم ، ورأينا كيف تطاول العمران المستورد فأكل بعض التراث الذي ورثناه عن الاباء والاجداد . لقد آن للمسؤولين عن عواصمنا ان يتفانوا باستخدام التراث العظيم الذي ورثناه ليجعلوا عواصمنا انعكاسا كاملا لحضارتنا وتقاليدنا ، وان يصونوا ما لدينا من تراث حتى يبقى للاجيال المقبلة كنزا يتذكرون به تاريخهم ، وامتداده الضارب فى عمق الزمن .

ولا بد من استذكار البعد السكاني والديمغرافي لعواصم العرب والمسلمين . فقد كبرت معظم العواصم بلا حدود واضحة ، حتى صارت مهوى لأفئدة الكثيرين من اهل الريف والاقاليم، الذين تركوا زراعتهم وارضهم الى المدن، مبهورين بما تقدمه من فرص وامكانات . لقد تبين لنا بالدليل القاطع ، ان انفتاح المدن وكبرها لا يمثل الوضع الصحي والاقتصادي والاجتماعي الأمثل. ففي الوقت الذي تتآكل المدن فيه بالازدحام ، وتنوء بالاعباء ، نرى ريفنا واقاليمنا تشكو قلة الاستثمار وندرة فرص العمل، وضعف المرافق والخدمات . ان المطلوب منا ان نضع التصور الواضح الذي يعيننا على البناء المجتمعي المتوازن ، والذي تؤدي فيه العواصم الدور الاساسي في اعادة توزيع السكان والثروات والمداخيل لصالح الريف. ان انجاز هذه المهمة ، يفيد العواصم بتخفيف

الاعباء عنها ، ويمنح الريف فرصة كريمة للنماء المطرد

ايها السيدات والسادة :

ان الاسلام دين طهارة ونظافة في الروح ، والبدن ، والبيت ، والبيئة . يقول الله تعالى في سورة الروم : " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس " ان التنافس على الرزق والكسب ، والتوسع غير المدروس في تلبية الحاجات الاستهلاكية ولهاث التكنولوجيا لتقديم الجديد ، قد احدث خللا في التوازن الطبيعي وأدى الى تعكير صفو البيئة وملائمتها للحياة الانسانية . ولقد بدأ العالم يتنبه الى مخاطر التلوث ، وسرعة تدهور الظروف الحياتية ، واخذ يوجه اهتمامه ووقته وارصدته لاستدراك الامر، واعادة الامور الى نصابها المتوازن .

ولذلك فان العواصم الاسلامية مدعوة الى التعاون والتعاضد من اجل تحسين البيئة ، وتقليل التلوث الذي يهدد مصادر المياه ويفسد التربة ، ويسارع بالتصحر. علينا ان نحول مدننا الى واحات خضراء وارفة الظلال ، نقية الماء والهواء ، قليلة الضجيج ، سهلة للتنقل ، وآمنة مطمئنة للاطفال والنساء والشيوخ . وانني لامل ان يعكس مؤتمركم عمق الاحترام الذي يوليه ديننا الحنيف ، وحضارتنا العظيمة لقضية البيئةونظافتها والحفاظ على ثرواتها وكنوزها.

ايها السيدات والسادة

لا شك انكم واعون ومدركون لحجم التحدي الحضاري والثقافي والاقتصادي والتكنولوجي الذي ينتظرنا ، ونحن نقترب من نهاية العقد الاخير من هذا القرن ، بل ونهاية الالف الثانية بعد الميلاد. ان العالم العربي والاسلامي ما يزال يعاني الكثير من مظاهر الفقر والجوع والامية على الرغم من ثرواته الكبيرة وطاقاته الهائلة. وما من شك

في ان جهودا كبيرة قد بذلت من اجل النهوض بالامة ، وحل مشاكلها الاساسية ، واعدادها للوقوف امام المخاطر المحدقة بها . ولكن هذه الجهود لم ترق بعد الى المستوى المطلوب لحل المشاكل المستفحلة ، ووضع الامة على درب النمو الدائم والكافي لرفع مستوى معيشة الافراد ، وتأمين الحاجات الاساسية. والامة العربية والاسلامية كانت دائما متكافلة متآزرة متعاونة ، يشد بعضها بعضا ، وتنهض لنجدة من يعانون من الضراء. وكذلك فان كثيرا من الدول قد اوجدت لنفسها منهجية تقوم على التعاون الاقليمي مما اعطاها قوة وزخما في عالم تجاوز مرحلة الكينونات الفردية الى مرحلة الاقاليم المتآزرة والمتعاونة. فهذه اوروبا تعلن تطبيق قانونها لتوحيد اقتصاداتها عام ١٩٩٢ . وامريكا الشمالية تسير نحو التكامل لتخلق لنفسها محاور قوية عبر المحيطين الباسيفيكي والاطلسي. وهنالك امثلة اخرى في الدول النامية في اسيا وامريكا اللاتينية. وقد قامت الدول العربية في الخليج بانشاء مجلس للتعاون فيما بينها . وامام التحديات ، واستجابة مع التطورات العالمية ، شرعت دول المغرب العربي في انشاء نظا م اقليمي لها . وكذلك فقد اعلن قادة دول الاردن والعراق ومصر والجمهورية العربية اليمنية في شهر شباط (فبراير) الماضي عن انشاء مجلس التعاون العربي .

وتقوم فكرة المجلس على الركائز الاقتصادية التي تدعو الدول الى تعميق طاقاتها وقدراتها الانتاجية مستعينة بالاسلوب العلمي ، وبالتطبيق التدريجي ، دون لهفة او استعجال، وذلك من اجل ارساء بناء تعاوني دائم في مختلف الحقول والقطاعات. ان الفلسفة التي يقتدي بها مجلس التعاون هي وضع الاسس التي تصمد امام التقلبات قصيرة الاجل، وتنشىء عقدا بين الاجيال وتلاحما دائما. وكذلك ، فان مجلس التعاون لن يكون مغلقا ، بل مفتوحا للدول العربية الراغبة في الدخول طالما قبلت بميثاقه المتفق عليه. ولن يسمح لاعتبارات الربح والخسارة القطرية بان تسير الاعمال والاجراءات. حيث ان في التعاون والتعاضد تحيا الطاقات الكامنة ، وتتعزز

القدرة على مواجهة التنافس الحاد الذي يشهده العالم. ولا شك ان المجلس سيأخذ في الاعتبار الحاجات الانسانية الاساسية من غذاء ولباس وسكن ، وتسهيل حركة الانتقال وبناء المشاريع الاساسية التي تسهل عملية البناء الانتاجي.

ان العواصم العربية هي التي ستتحمل العبء الاكبر في خلق المناخ الموائم لتسهيل عملية التعاون، وشد ازرها وضمان نجاحها . ومن منطلق هذه الروح ، فان العواصم العربية مطالبة بان تخلق لنفسها الوسائل التي تدعم التعاون بينها، ان التوأمة لا تتم بمجرد توقيع الوثائق ، بل انها جهد مدروس متواصل ، يبحث عن فرص النجاح فيؤكدها ، ومتى ما نجح في تحقيقها ، قام باستثمار ذلك النجاح لتحقيق نجاح اخر. ان التعاون والتعاضد هما سمة العصر، ولم يعد مجرد حلم ينظر اليه ، بل ضرورة ملحة يسعى اليها بالايمان والعمل والتخطيط العلمي المدروس.

ايها السيدات والسادة

ان مؤتمركم هذا بالغ الاهمية في توقيته وتطلعاته واننا لنأمل ان يكون موفقا في ابحاثه. ورائدا في توصياته ، فالامة بحاجة الى انجازات ملموسة تلهب حماسها ، وتؤكد ثقتها بالحاضر والمستقبل . وانني لعلى يقين انكم ستكونون على قدر المسؤولية.

" ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض "

(صدق الله العظيم)

– سورة الاعراف رقم الاية ٩٦ –

وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

" ان دخول صادراتنا السلعية والخدمية الى الاسواق العالمية ،يعتمد الى حد كبير على سمعة الاردن الدولية "

كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في افتتاح

ندوة تنمية الصادرات الأردنية : طموحات وفرص

عمان ، ١٩٨٩/٣/١٩

" ان دخول صادراتنا السلعية والخدمية الى الاسواق العالمية ،يعتمد الى حد كبير على سمعة الاردن الدولية "

ايها الاخوة والاخوات

انه لمن دواعي سروري ان اكون معكم اليوم وفي رحاب غرفة صناعة عمان ، نلتقي على الخير ، في سبيل رفعة وتقدم هذا البلد الأبي . واني ارى في هذا اللقاء الذي يجمع هذه الصفوة من الفعاليات الاقتصادية ، دليل اخر على ان ما من نماء الا بانتماء ، وما من تقدم نحو تحقيق طموحاتنا الا بلقاء ابناءه الغيورين على دفع مسيرته الانمائية قدما بعون الله. ولعل لقائكم هذا ، يشكل حلقة جديدة من سلسلة الحلقات التي تلتئم في ربوع وطننا الغالي ، لتتحاور مختلف الفعاليات الرسمية والشعبية فيما بينها ، حول افضل السبل للتصدي للتحديات الاقتصادية التي نواجهها.

لقد شاركت العديد منكم ، عبر اليومين الماضيين ، في اللقاء التنموي لمتابعة توصيات اقليم الشمال، تلك اللقاءات التي تنفرد باستقطاب مختلف الجهات على مستوى المركز والاقليم ، من القطاع العام والقطاع الخاص ، فنيين واقتصاديين ومواطنين ممارسين للعمل التنموي ، افرادا ومؤسسات. ان توفير المناخ الملائم لهذا النمط من اللقاءات

التنموية ، التي تتداخل فيها المعارف والخلفيات ، ينبع من ايماننا بان التعامل مع المستجدات على الساحة الاقتصادية الاردنية يتطلب التمازج والتفاعل بين مختلف الفعاليات والتعامل مع الحدث بعقل منظم منفتح ، تلتقي فيه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية بتناغم وتكامل لتعبئة الموارد المتاحة واستغلالها وتوجيهها لإحداث ما نصبو اليه من تغيرات جوهرية في بنيان مجتمعنا الاقتصادي ورفع مستوى رفاهيته المادية والبشرية . كما قمنا بافتتاح صناعتين اردنيتين في ميناء العقبة ، لكل منهما خصائص هامة تصب مباشرة في هدف لقائكم اليوم . فمصنع الاسمدة السائلة المركبة يعتمد على الخبرات الاردنية والمواد الاولية المحلية في قطاع الاسمدة ، لكنه في الوقت نفسه جاء مشروعا يؤكد دعوتنا للتكامل الاقتصادي العربي تمويلا وتوفيرا لمواد مصنعة تحتاجها دولنا جميعا لدفع مسيرة التنمية الزراعية العربية الى الامام. كما جاء مصنع تعبئة الارز ، الذي يستخدم المادة المستوردة ليدخل عليها مزيدا من حلقات التصنيع ويعيد تصديرها الى المنطقة العربية ، جاء هذا المصنع ليعكس جانبا من فهمنا لما يمكن ان يكون عليه الاردن كجسر انتاجي وخدمات فنية متقدمة ما بين العالم الخارجي والاقليم العربي. اذكر لكم هذه الامثلة في مطلع حديثي ، لأؤكد لكم من جديد ان سعينا لتحقيق طموحاتنا ينتقل تدريجيا من دائرة الحديث والتبشير الى دائرة الفعل والعمل الدؤوب. لان فهمنا لعملية التنمية واهدافها وابعادها الذي يمثل الاطار الذي نتحرك فيه ، يدفعنا الى توجيه ادارتنا الاقتصادية لتصبح عنصرا فاعلا في تنشيط وتوجيه الفعاليات الاقتصادية التوجه السليم.

تعلمون ايها الاخوة والاخوات ، ان اسعار صادراتنا الاساسية كانت ولفترة طويلة في هبوط مستمر ، في الوقت الذي ارتفعت فيه اسعار بعض المواد الاولية والوسيطة اللازمة في صناعاتنا الكبيرة منها والمتوسطة ، على نحو لم يكن متوقعا . وفي الوقت ذاته ، فان تصدير السلع الاردنية اصبح اكثر صعوبة نتيجة لتردي الاوضاع في اسواقها

التقليدية من جهة ، ومنافسة مصدرين جدد في تلك الاسواق واصرار العديد من الدول على المقايضة والحصول على تسهيلات في الدفع .

ان هذا الوضع يدعونا ، اكثر من اي وقت مضى ، الى صياغة استراتيجية متكاملة للتصدير ، تمكننا من تحقيق الطموحات والاستفادة من الفرص في تنمية الصادرات الوطنية ، التي جاءعنوان ندوتكم هذه ليؤكد عليها . استراتيجية تتضح من خلالها الادوار للقطاعين العام والخاص ، تتفاعل فيما بينها ، وتتكامل مع بعضها البعض ، تلتقي على الهدف ، وتنطلق من الاولويات التي تحقق طموحاتنا في المزيد من الاعتماد على الذات وترسخ عناصر الاداء التي تتصف بالاستقرار والاستمرارية.

ان تنمية الصادرات الوطنية لا تنمو في فراغ ، ولا تزدهر بمعزل عما يجري في مختلف قطاعات الاقتصاد الاخرى ، لانها في الاساس تمثل الحلقة الاخيرة في ايصال ما ينتجه المجتمع ويوفره ، بعد مقابلة احتياجاته الداخلية ، للاسواق الخارجية. ولذلك فاننا نرى في تفعيل دور القطاع الخاص، وجمع كلمته في اطار موحد يمثله الاتفاق على انشاء " المجلس الموحد لفعاليات القطاع الخاص " قاعدة هامة واساسية من شأنها توفير المناخ المناسب للتنسيق والحوار لتحقيق الاهداف الوطنية بعزم ومضاء وضمن روح الفريق الواحد.

لقد اكدنا في توجهنا الاقتصادي الوطني للمرحلة القادمة ، ان تشجيع الاستثمار والتصدير سيمثلان محركين اساسيين للتنمية . وحتى يتم تحقيق هذا الهدف ، تبقى روح المبادرة والابداع كفيلة بوضعنا على الطريق الصحيح .

ان الميزة النسبية التي يتمتع بها بلدنا من حيث موقعه الاستراتيجي المتوسط وتوفر القوى العاملة المؤهلة وفوق ذلك الاستقرار الذي ينعم فيه ، كلها عناصر كانت موضع اهتمام المجتمع الدولي وانتباهه، ومن شأنها ان تكون عناصر دفع هامةيبني عليها قطاع متطور للتصدير. ويعتمد هذا الامر على الايجابية التي نتعامل بها مع المتغيرات وعلى تفاعل مكونات هذا القطاع مع القطاعات الاقتصادية الاخرى. ومن هنا ، فانه في اطار التنظيم المؤسسي الجديد للقطاع الخاص المتمثل في انشاء المجلس الموحد كما اشرت آنفا ، فان قطاع التصدير يحتاج ايضا الى نظرة مؤسسية موحدة، تضع كافة الفعاليات والمؤسسات ذات العلاقة على اتصال وتنسيق بين بعضها البعض ، وان ثمار اعمالها مجتمعة سوف توصلنا ، باذن الله ، الى تحقيق النقلة النوعية في تعزيز صادراتنا السلعية والخدمية على حد سواء ، وفي اقصر وقت ممكن ، الامر الذي يسهم بدوره في تحقيق التوجه الوطني العام في انتقالنا من مجتمع الاستهلاك الى مجتمع الانتاج والعمل . ولعل في هذا التوجه ما يحقق لنا ارساء دعائم اقتصادنا الوطني الذي يرتكز على مبدأ الاعتماد على الذات ، وبحيث يكون من القدرة والمتانة بحيث نعيد بناءنا الوطني وندخل العقد القادم اكثر ايمانا بقدراتنا في مواجهة الصعاب والتصدي لها.

تشير الدراسات الدولية في هذا المجال ، الى ان صادرات الدول النامية الى الاسواق الدولية ، والتي كانت لفترة من الزمن تعتمد على الصادرات الزراعية ، قد تعرضت لتغيرين هامين : اولهما ، تزايد نسبة مساهمة النفط في التجارة الدولية والذي يعد اساسا لزيادة اسعار النفط ، وثانيهما : وهو الاهم ، تزايد حجم الصادرات المصنعة ، بصرف النظر عن الاسعار. وحتى يكون لنا في هذا الجزء من العالم حصة معقولة ومقبولة في ذلك فلا بد لنا ، وعلى وجه الخصوص هنا في الاردن ، من الاعتماد بشكل مركز على تطبيق المواصفات والمقاييس التي تجعل من صادراتنا سلعا منافسة من الناحية الفنية قبل ان تكون منافسة سعرية. ويتطلب ذلك الاسراع في اخراج قانون

المواصفات والمقاييس الى حيز الوجود، لكي يكفل حدوث تطوير نوعي في الاداء، وفي البناء المؤسسي ، ووضع المواصفات الوطنية واسس تطبيقها والتعامل معها. اننا على وعي كامل بان ما يحدد السقف العلوي لصادراتنا الى الدول المتقدمة هو الطلب عليها وليس المعروض منها، وهنا تبقى نوعية هذه السلع والكيفية التي تقدم فيها لهذه الاسواق من اهم عناصر النجاح . وفي الواقع ان ذلك ينطبق على الاسواق الدولية اينما كانت وحيثما تواجدت .

ان دخول صادراتنا السلعية والخدمية على حد سواء ، الى الاسواق الدولية يعتمد الى حد كبير على سمعة الاردن الدولية ، ويرتبط بها تطوير سمعة دولية موازية للمصنوعات الاردنية بشكل متميز وقادر على المنافسة النوعية. وقد قمت خلال السنةالماضية ، ومعي فريق منكم من القطاع الخاص بجولات استثمارية في عدد من دول العالم المؤثرة التي تهتم بالاردن على كافة الأصعدة، الاقتصادية والسياسية. وزرنا دولا مختلفة في جنوب شرق اسيا ، واوروبا وامريكا الشمالية لتسويق الاردن خارجيا في هذه الدول . ان ثمار هذه الانشطة تعتمد على الايجابية التي تتعاملون فيها معها ، والتي تستفيدون منها في تطوير صادرات قطاعاتكم المختلفة ، من خلال فتح القنوات التجارية والاستثمارية مع نظرائكم في هذه الدول . ان تسويق المناخ الاستثماري والاقتصادي العام مهم ، ولكن متابعة نتائجه بتسويق السلع والخدمات ، على أسس علمية وبتخطيط وتنظيم محكمين له نفس الأهمية . ولعلي أعود هنا للتأكيد على أهمية التعاون والتنسيق في أنشطتكم هذه بما يخفف الكلفة عليكم ويضعكم في أجواء تنافسية دولية صحية تمكنكم من الدخول الى الاسواق التي ترغبون بالدخول اليها.

ان النظر الى المستقبل القريب والتحديات التي تواجهنا حتمت علينا تبني سياسات اقتصادية دقيقة تدخل في مجال فرز الأولويات والبدائل والمفاضلة بينها لوضع اقتصادنا

الوطني على مسار تنموي جديد يمكننا من مواجهة التحديات. ولعل تصحيح ميزان مدفوعاتنا من خلال تقليل المستوردات وزيادة الصادرات وبالتالي تقليل العجز في الميزان التجاري يمثل واحد من هذه التحديات، ولا يتطلب ذلك اعادة النظر في السياسات الحكومية فقط، بل يتطلب ايضا اعادة توجيه قطاعنا التجاري الهام ، في اطار مرحلة اعادة البناء ، لكي ينتقل من مساره التاريخي أحادي الجانب ، المعتمد على الاستيراد ، الى قطاع أكثر انطلاقا وحيوية ومبادأة ليكون ثنائي التوجه بمعنى ان يعمل في قطاعي الاستيراد والتصدير على حد سواء. ان الخبرة الكبيرة التي اكتسبها هذا القطاع في الاسواق الدولية ذات اهمية بالغة اذا ما جرى استغلالها والاستفادة منها الى اقصى درجة في مجال فتح اسواق جديدة للصادرات الاردنية. وكنت في اكثر من مناسبة قد دعوت الى ضرورة تبني انشاء شركات اردنية لتصدير السلع والخدمات ، وهي في هذا المجال لا تنطلق من فراغ ، بل تبنى على ما هو موجود من جهد منظم ومعلومات عن الاسواق الخارجية ، لكن هذه الجهود بحاجة الى التنظيم والتأطير حتى يكون استغلالها والاستفادة منها مجزيا ، ويعود بالخير والنفع العميم على الاقتصاد ككل.

ايها الاخوة والاخوات ،

ان هذه الجهود البناءة المعطاءة لا تقوم من فراغ ، بل انها تتكامل بالضرورة مع توجهنا الوطني لتعزيز المناخ الاستثماري في الاردن . لقد دلت الدراسات التي قامت بها جهات دولية محايدة عند مقارنتها مع قانون وانظمة تشجيع الاستثمار في الاردن مع مثيلاتها في بعض الدول الاخرى ، على اننا وصلنا الى مرحلة متقدمة في التشريع في هذا المجال. ولكننا لم نكتف بذلك، بل اننافي سعي مستمر ، وحركة دائبة لتطوير تعاملنا مع هذه التشريعات بما يحقق حسن تطبيقها وسرعة الانجاز فيها ، وليشعر كل مسؤول في موقعه ان نشاطه وايجابيته في التعامل مع عمله ما هو الا جزء من حركية

الاقتصاد ككل وديناميكيته التي مكنتنا حتى الان بتجاوز العقبات والتغلب عليها ، ولعلكم تلاحظون في هذا الوقت بالذات الحركة الدائمة في تعديل التشريعات والانظمة والقوانين التي تحكم العملية الاقتصادية ، واعادة النظر في الاساليب والاجراءات التنفيذية لها بما يسهل العمل ، ويسرعه بصورة تزيد فاعليته وسرعة قطف ثماره . وان سرعة تجاوبكم انتم الصناعيون مع هذه التوجهات تعزز من ثباتها واستقرارها وحسن تنفيذها لتساهم في خدمتكم وسرعة انجاز اعمالكم .

ايها الاخوة والاخوات ،

لقد بادرنا منذ زمن بعيد الى الدعوة لتبني مفهوم جديد للتعاون الاقتصادي العربي ، وانتهاج اساليب عمل حديثة في هذا المجال ، يجمع شمل الامة ويعزز مكاسبها . وقد جاءت ولادة "" مجلس التعاون العربي "" تتويجا لجهد ريادي متواصل ، سعى ويسعى لايجاد مشروع اقتصادي قومي متكامل وفعال . وقد توصلنا ، بحمد الله ، الى الخروج من دائرة التبشير والدعوة الى دائرة الفعل والعطاء . ولعلكم تدركون الجهود الكبيرة المطلوبة منكم هنا في الاردن ونظرائكم في انشطة القطاع الخاص الاخرى لدفع مسيرة الخير والعطاء ، والمشاركة في الاستفادة من الفرص المتاحة ، وتعميق الاسواق الاربعة لتشكل سوقا اقتصاديا عربيا واحدا ، يشكل حلقة اساسية من حلقات السوق العربي الواسع ولا ينحصر دوركم في زيادة حجم التجارة البينية فحسب على ما لها من اهمية ، بل تنطلق لعمق الاقتصاد العربي بمختلف قطاعاته ونشاطاته. ولا بد لكم في المرحلة القادمة من السعي بجهود حثيثة لايجاد الآليات وسبل التنفيذ لتحقيق منافع ومزايا التكامل الاقتصادي العربي ، وتوفير الشروط الاساسية والموضوعية التي تحقق عناصر النمو والاستمرارية ، جنبا الى جنب مع الحكومات ، بما من شأنه انجاح التوجه وتطوير العلاقات الانتاجية التكاملية بين الاردن وبقية دول المجلس .

ان التحديات التي تواجهنا كبيرة ، ولكن امكانياتنا وقدراتنا على العطاء كبيرة ايضا . وعلينا ان نبقي اقتصادنا دائم الحركة ولا نوقف مبادراتنا الايجابية على المستويين المحلي والخارجي حتى نتمكن من التعامل مع كافة المستجدات . ان سياساتنا واستراتيجيتنا مبنية على ايمان قوي بأن الاداء الاقتصادي القوي والفعال يعتمد بشكل حاسم على سياسات محلية سليمة ، وعلى قدرة مواطننا على التكيف والاستفادة من الفرص المتاحة بجد وعمل دائميين.

انني ، في الختام ، أتطلع لما ستنبثق عنه ندوتكم هذه من مساهمة ايجابية في دفع مسيرة الخير في هذا البلد المعطاء .

وفقكم الله جميعا ، وسدد على طريق الخير خطاكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يبقى امامنا كطلائع وكضمائر لهذا الجيل ولامتنا قاطبة ،
ان نجتهد في ايجاد الصيغ السياسية المناسبة والخلاقة
لترجمة هذا التنوع الارني والمكتسبة الى تعددية
سياسية

كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في

ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي

١٩٨٩/٣/٢٦

يبقى امامنا كطلائع وكضمائر لهذا الجيل ولامتنا قاطبة ، ان نجتهد في ايجاد الصيغ السياسية المناسبة والخلاقة لترجمة هذا التنوع الارثي والمكتسبة الى تعددية سياسية

ايها الاخوة والاخوات ،

أود في هذا الصباح ان اعترف قبل الخوض في اية كلمة ، وفي هذا النطاق الموسع للقاء الذي تعدى حدود عضوية المنتدى والهيئة التأسيسية اذ كانت رغبة الاخوة المشاركين في ان نوجه الدعوة لفعاليات سياسية وحزبية ونقابية وفكرية من خارج المنتدى ، واجهتني حقيقة معضلة وهي معضلة ما قيل في الامس حول الفرق بين البعد التقريري والبعد التحريري عند تلاوة وثيقة حالة الامة .

ولكي لا نقع في مشكلة مشابهة عندما نستعرض كمقدمة للحديث عن التعددية السياسية في عالمنا العربي ،حين نقع في مشكلة مشابهة عند الحديث عن البعد التاريخي لهذه التعددية في العصر الحديث ، وجدت من المناسب ان لا اكون مفرطا في التفاؤل في استعراض الاحداث السياسية في العام الماضي

فنحن هنا لسنا في صدد اقرار احداث وتطورات عام ١٩٨٨ على اهميتها من قمة الوفاق والاتفاق ، الانتفاضة الفلسطينية ، عودة مصر الى الصف العربي، انتصار

العراق في حرب الخليج ، المصالحة المغربية – الجزائرية ، قمة الجزائر لدعم الانتفاضة الفلسطينية ، القمة المغاربية تمهيدا لخطوات تكاملية في ذلك الجزء من الوطن الكبير ، قرار الاردن بفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية استجابة لمقررات قمة الجزائر وتوجهات منظمة التحرير الفسطينية ، فوز الكاتب العربي الكبير نجيب محفوظ بجائزة نوبل الدولية في الاداب ، الادب العربي ، اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر واعلان الدولة الفلسطينية واعتراف معظم دول العالم بها ، اعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير وبدء التفاوض معها ، اعلان قيام مجلس التعاون العربي الذي يضم مصر والعراق واليمن والاردن .

هذا من الجانب التقريري وبعض الامثلة على ما تم من انجاز سياسي في العام الماضي ، اما في الجانب التحريري فاسمحوا لي هنا ان اقول انه عند الحديث عن التعددية السياسية قد يتساءل احد الحضور من اخوتنا الضالعين في العمل السياسي على الصعيد الحزبي او النقابي على سبيل المثال.

عن علاقة امير من اسرة حاكمة في هذا الموضوع اصلا ، ولماذا يطرح من قبله واين تبدأ وتنتهي المفارقة في هذه المفارقة . وهنا اسمحوا لي ان اذكر انني عندما اتحدث عن النسب الهاشمي اعتز بأن العلاقة البينية بين القومية والدين على سبيل المثال هي ليست علاقة جدلية ولكنها علاقة واضحة المعالم عندما اعتز بالبعد الثوري لذلك النسب ، وعلى الصعيد السياسي ايضا اسمحوا لي ايضا ان اعتز بانه عندما نتحدث عن الصحوة العربية الحديثة في هذه الايام حقيقة الامر ان النهضة العربية الفكرية في مطلع هذا القرن كان ايضا ان نسهم اذا جاز التعبير وان نصنع فيما صنع الاجداد.

ففيصل الاول في سوريا يعرّب المناهج المدرسية من اللغة التركية ، وهذا عطاء

الهاشميين في الساحة العربية وبصماتهم معروفة وتلك البصمات تنصف في هذه الايام بالمزيد من الكتابة الواعية، ولكن عامل الحذر في مثل هذا التعبير ومن قبلي ايضا هو من انني أتهم مرة ثانية بالمؤامرة الهاشمية ، الابعاد الاسلامية والعربية وربما الافريقية ايضا .

واذا كانت تلك الابعاد وتلك الحلقات المتداخلة تشكل مؤامرة فاعتز بان اكون متآمرا للخير ان شاء الله لاننا حقيقة عندما نتحدث عن التعددية السياسية في العالم العربي نتحدث بالضرورة عن اوجه التكامل بين تلك الحلقات ، الافريقية ، والعربية ، والاسلامية .

واما ان نكرس الوقت الثمين لهذا اللقاء وارجو ان لا آخذ منه الشيء الكثير للحديث عن التعددية السياسية بنظرة مجردة اي بمعنى آخر ان ننصب انفسنا كبعض اللجان الدولية لحقوق الانسان والعفو الدولية كرقباء على انتهاكات حقوق الانسان هنا وهناك في العالم العربي او لا سمح الله ننصب انفسنا كمقررين لواقع عربي نختلف معه ونتفق معه بحسب الامزجة، والاحظ اخي الاستاذ عبد الله بشارة عاكف على كتابة كل ما اقوله للنقل الامين ان شاء الله. او ان نسعى لتأكيد القاسم المشترك بيننا واننا قبل الحديث عن التعددية علينا ان نتحدث عن دور هذا المنتدى وبطبيعة الحال مع وجود ضيوفنا من الفعاليات السياسية المختلفة دور هذا المنتدى في الترويج لاداب الحوار السياسي على صعيد العالم العربي ، بمعنى اخر في بعد عبر القطري .

انني حقيقة مثل ما تفضل الاستاذ محسن العيني في الامس لا استطيع ان اروج بحديث بين الاحزاب الاشتراكية في العالم العربي ، لا استطيع ان اروج بحديث بين الاحزاب الشيوعية في العالم العربي ، لا استطيع ان اروج لحوار بين الاحزاب اليمينية

الدينية المختلفة في العالم العربي لان هنالك بطبيعة الحال مواقف متخذة كما نعلم جميعا من مثل هذا الحوار ، ولكننا نستطيع كما فعلنا في اللقاء المشترك بين مجمع آل البيت لمؤسسات الحضارة الاسلامية ومنتدى الفكر العربي بالندوة التي اشترك فيها البعض من الاخوة الكرام ان نتحدث عن موضوع مجرد ، الصحوة الاسلامية وهموم المواطن العربي. ونوجه الدعوة للمشاركة من اقصى اليسار لأقصى اليمين وهنا نروج للحوار عبر القطري بمفهوم محاولة بناء جسم فكري وبالتالي ربما اذا سلمنا هذه الامانة للاجيال من بعد حسم سياسي على الصعيد العربي ببعد الامة والاحظ من استمارات اراء الشباب ، الشباب الجامعي انه بالرغم من تفضيلنا عبارة القومية العربية ان هذا الجيل يستحسن الحديث عن الامة العربية في الحديث عن القومية العربية .

فسؤالي الاساسي هو : هل نستطيع في هذه الايام ان ننفذ الى حوار مضني بعنوان " التعددية السياسية في العالم العربي " ؟

وارجو مرة ثانية من الفعاليات السياسية ، اكانت على صعيد حقوق الانسان ام على صعيد احزاب بعينها او انشطة نقابية او حزبية بعينها، بطبيعة الحال هنالك نقطة نظام لا بد من ان تذكر في اننا عندما نتحدث عن الانشطة النقابية والحزبية ايضا تظهر حقيقة في انه ربما في غياب التمثيل الفاعل للمؤسسات الديمقراطية البرلمانية لاحظنا ان النشاط الحزبي قنن في اتجاه العمل النقابي .

وهنا بطبيعة الحال نتحدث عن التعددية المؤسسة المشروعة اذا كانت غايتنا في ان نتحدث في التعددية السياسية وننطلق في المجالات الواسعة والرحبة لهذه التعددية السياسية الفكرية ونعود بذلك الى اداب ايامنا في الجامعة فلا اعتقد ان مثل ذلك الحوار يرقى الى المستوى المطلوب من مثل هذه المشاركة بالذات ولربما اصلا الجمهور

المستهدف في مثل هذا الحوار هو ليس جمهور المنتدى بقدر ما هو الجمهور المفكر الواعي الذي سيعلق تحريرا على ما يدور في مثل هذا اللقاء.

وعلى هامش اللقاء اسمحوا لي لاغراض تفعيل الحوار ان ابدي بعض الملاحظات والملاحظات المحدودة :

اولا :

ان وعينا بطبيعة وبتركيب مجتمعاتنا العربية ان اصبح اكثرنضجا بين الاسطر ، فلم تتعدى لدى هذا الجيل الثاني منذ الاستقلال نفس الحساسية حساسية الجيل الاول فيما يتعلق بالتعددية الاجتماعية .

وهنا اقول مرة ثانية ان النضج بين الاسطر نتيجة الصهر الاجتماعي امر واضح وربما كانت حساسية الجيل الاول لها ما يبررها وهو يناضل من اجل الاستقلال بوضوح الرؤيا ويحرص على قطع الطريق امام المستعمر الذي دأب على شق الصفوف واستغلال التنوع الامني والطائفي.

بالمناسبة لما نتحدث هنا عن اهمية حوار الديانات الاحظ حقيقة انه في الاطار المغاربي لا يوجد نفس التركيز على هذا البعد لضآلة اهميته في الاطار المغاربي او لخلفية الصراع مع الاستعمار والصراع الذي دام قرون بالمقارنة مع وضعنا هنا في المشرق العربي .

فاذن المستعمر دأب على شق الصفوف على الصعيد الامني والطائفي والمذهبي والقبلي ، ولذا واجه الجيل الاول بصورة الرفض هذه المؤامرة .

ولكننا نعيش في هذه الايام لا زلنا وبعد ثلاثة عقود المبالغة لدى البعض في الحرص على مثل هذا الرفض وبالتالي اي عضو رفض المؤامرات الاجنبية وبالتالي ادى هذا الحرص برفض المؤامرات الاجنبية على تجاهل التنوع الموجود بطبيعة مجتمعاتنا وهذا الموقف الصلب منعنا من ايجاد الصيغ المناسبة والخلاقة للتعامل مع الواقع في اطار الوحدة الوطنية والتكامل القومي .

ثانيا :

ان مسيرة دولنا القطرية منذ الاستقلال وما حققته من تنمية اقتصادية اجتماعية وان كنت اشارك الدكتور مصطفى السعيد بالامس ان تلك التنمية يجب ان تكون شاملة بطبيعة الحال سياسية ايضا ، واعود مرة ثانية لتعريف كلمة سياسية بالعربية واللغات الاجنبية فكلمة بوليتيكا وبوليتكس في معناها العامي في الشارع السياسي العربي تعني الحديث عن القضايا الساخنة ، وعندما نتحدث عن البعد الاقتصادي والاجتماعي حقيقة بمفهوم البرامج السياسية لعلنا اعترفنا في اننا لا زلنا نبحث عن صيغة مناسبة لاعطاء مضمون لهذه البرامج بعد الاستقلال .

اول مراجعة شاملة للاصلاح التربوي في الاردن بلدكم الاردن تتم منذ استقلال الاردن، ولا ادري عن الدول العربية الاخرى ولكن واقع الامر ان من اهم معالم الاستقلال بطبيعة الحال تكون الكلمة الواضحة والرؤيا الواضحة في مخاطبة الشباب.

فمن الواضح جدا ان الابعاد التنموية والاجتماعية قد ادت الى خلق تكوينات اجتماعية جديدة وسبب ذلك مرة ثانية الديمقراطية الوافدة تحت عنوان " التقريب " ، ولعل اهم تغير في الاونة الاخيرة بروز الطبقة الوسطى الحديثة ، الطبقة العاملة الصناعية

الجديدة. وقد نشأ مع هاتين التكوينتين العديد من التنظيمات النقابية والمهنية وبذلك اضيف للتنوع التقليدي تنوع اجتماعي جديد واصبحت مجتمعاتنا العربية بالتالي اكثر كثافة في تعدديتها الاجتماعية ، ومع ذلك فقد تلكأت نظمنا السياسية في هذا الجانب ايضا عن استيعاب التغيرات الاجتماعية الجديدة وايجاد الصيغ المناسبة والخلاقة بالتعامل معها في اطار الوحدة الوطنية والتكامل الوطني .

ثالثا :

ان تلكؤ دولنا القطرية في الاعتراف بالتعددية التي ورثناها من المجتمع التقليدي او التي استحدثناها في مجتمع ما بعد الاستقلال وتعثرنا في ايجاد الصيغ المناسبة والخلاقة للتعامل معها سياسيا يعتبر في نظري هو المسؤول الاول عما شهدته وتشهده بعض اقطارنا من احتقان اجتماعي سياسي ادى في بعض الحالات الى صراعات دموية مسلحة .

عندما اتحدث عن الاحتقان الاجتماعي السياسي اقول هنا في الاردن ان التعبير عن ذلك هو ليس بعنف السلاح بالضرورة في هذه الايام ولكن بعنف اللسان . وعندما نتحدث عن جلد الذات وخاصة في المجالات السياسية والامسيات السياسية هذا ما اعنيه حقيقة في التعددية غير البناءة واملي كبير حقيقة في مثل هذه اللقاءات وغيرها ان تكون الدعوة مفتوحة وباستمرار للجميع في المساهمة في الحوار المفتوح حول اي موضوع كان ، حقوق الانسان ، الفساد . تفضل الاستاذ حسن ابراهيم في الامس وتحدث عن دور المنتدى في تناول موضوعات في عينها اقتصادية واجتماعية ، فكان تساؤلي عن

موضوع ، ماذا عن موضوع الرقابة على مستويات المجتمع المختلفة ؟

رابعا :

ان هذا الجيل العربي المعاصر لم تعد لديه حساسية من الاعتراف بوجود التفرغ الارثي او المكتسب من مجتمعاتنا السياسية العربية المعاصرة ولا يعتذر عنه بل بالعكس يعتبره مصدرا كاملا للغنى والثراء الحضاري والثقافي.

بطبيعة الحال هنا قد اكون متفائل لانني اتحدث عن المجتمع العربي الوسطي لا اتحدث بالضرورة عن انواع التطرف من اقصى اليمين واقصى اليسار ، ومشكلتنا الاساسية بطبيعة الحال الوسط لا يوجد لديه منهج واضح بينما المدارس المتطرفة بطبيعة الحال واضحة جدا بهدفها ومنهجية عملها .

ايها الاخوة ،

يبقى امامنا كطلائع وكضمائر لهذا الجيل ولامتنا قاطبة ان نجتهد في ايجاد الصيغ السياسية المناسبة والخلاقة لترجمة هذا التنوع الارثي والمكتسب الى تعددية سياسية .

انا شخصيا صارحتكم بأغلى ما لدي ، شعوري حول ما ورثته من تعددية سياسية ولا اقول ذلك تبجحا ولا اقول ذلك لغايات احتواء ابعاد هذا الاجتماع ولكن اتمنى فعلا عندما نتعرف اعلام الفكر في هذه القاعة ان يسهموا معنا باعطائنا فكرة عما ورثوه ايضا من توجه سياسي لأن من اهم انشطة المنتدى الاساسية تطوير النواة في تداخل الافكار لذلك التوجه نحوالجسم الفكري لا اقول الجسم السياسي (البودي بوليتك) ولكن الجسم

الفكري لاداب الفكر السياسي عبر القطري للامة العربية .

خامسا :

ان التعددية السياسية في جوهرها هي اعتراف بمشروعية التعددية الاجتماعية وحق تكوينات المجتمع في الاختلاف وسعي كل منها للدفاع عن مصالحها المشروعة في اطار سلمي يعترف بنفس الحق للتكوينات الاخرى طبقا للقاعدة التي يحترمها الجميع وبلا اخلال بالوحدة الوطنية والتكامل القومي .

سادسا :

ان الديموقراطية الليبرالية كما عرفها وكما يمارسها الغرب هي احد الصيغ السياسية الراسخة للتعامل مع التعددية الاجتماعية ولكنها بالقطع ليست الصيغة الوحيدة المناسبة .

ان في تراثنا وتراث مجتمعاتنا الاخرى صيغ متعددة للتعامل السياسي مع التعددية الاجتماعية تعليق اليوم في ال (بي بي سي) حول الانتخابات في الاتحاد السوفياتي الى اي مدى يتساءل المعلق ترقى هذه الانتخابات الى المعايير الغربية ؟

وهنا نتحدث عن الاوروبيين الشرقيين والغربيين يتنطحون قضية المعايير السياسية ، فما بال الاخوة والاخوات في الارث السياسي في عالمنا العربي ، هل يستطيع ان يقدم على مثل هذا الحوار ؟ كأن يكون المعيار والفيصل في التعبير الديمقراطي مرة واحدة ؟ البعد الغربي رأينا على سبيل المثال في الباكستان الثناء على الباكستان حيث استطاعت ان تنظم انتخابات ديمقراطية والباكستان تحت المجهر الآن بطبيعة الحال وتحت ضغوط مختلفة .

في افغانستان طالعتني الصحف بالامس عن تهمة الباكستان في التواطؤ في عملية ارهابية مرتقبة خلال فترة عيد الفصح ، الضغط على الباكستان في قضية سلمان رشدي الى اخر ذلك .

فموازين الربح والخسارة عندما نتحدث ، الحقيقة عن مواقف النظم العربية وربما الاسلامية والافريقية ايضا ، هل نستطيع ان نقفز مرة واحدة بثقة كاملة حتى ولو كانت الفرضية سليمة الى تقليد ، هل هنالك استحسان اصلا لفكرة تقليد النظم الغربية بكاملها ؟

اعتقد ان في تراثنا وتراث مجتمعات اخرى صيغا متعددة للتعامل السياسي مع التعددية الاجتماعية ومن حقنا وواجبنا ان نتدارس هذه الصيغ جميعا ونبلور منها بديلا اكثر يناسب ظروف مجتمعاتنا العربية ومرحلة تطوره الراهنة .

سابعا :

ان هناك موجة عالمية للتحول نحو الديمقراطية في العديد من دول العالم الثالث ، الديمقراطية الغربية وطننا العربي هو جزء من هذه الموجة وقد شهدت بعض اقطارنا بالفعل خطوات ملموسة في هذا الاتجاه.

ثامنا :

ليس لدي اي وهم في ان المسيرة نحو التعددية السياسية او الديمقراطية ستكون سريعة او شاملة او سهلة في وطننا العربي ، فالممارسات القديمة لا تختفي بعصى سحرية وهناك قوى عديدة تستفيد من هذه الممارسة وتستميت في الابقاء عليها ولكن

واجبنا كطلائع وضمائر لهذا الجيل وهذه الامة ان نتذرع بالصبر والمثابرة وان نعمل الفكر في تكريس مسيرة التحول الديمقراطي باقل قدر ممكن من المعاناة والالام .

تاسعا :

ان علينا ونحن نبشر بالتحول الديمقراطي ورعاية مسيرته وتكريسها ان لا نوهم انفسنا او جماهير شعوبنا ان الديمقراطية تنطوي على حل لكل مشكلاتنا .

نلاحظ حقيقة في لقاءاتنا المختلفة هنا في الاردن ، واتحدث عن تجربة اعرفها شيء ما ان تعويد الفئات المختلفة الممثلة في هذه القاعة على الحوار البيني بينها وبالتالي تعويد هذه الفئات على الحوار مع المؤسسات الرسمية ضمن مفهوم الممارسة الديمقراطية للمؤسسا ت امر يتطلب الصبر والمثابرة والقدرة.

الديمقراطية في حد ذاتها اذن على هذه الخلفية لا تقدم حلا للتخلف او التجزئة الا من خلال ممارسة للحوار الذي يحترم الرأي والرأي الاخر والذي يعرف الصالح العام وبطبيعة الحال مثل ذلك الحوار العامل الكثير في التخفيف من اوجه التبعية بالمفهوم الشامل الذي تفضل به الدكتور مصطفى السعيد في الامس ، التبعية السياسية والتنموية والاقتصادية والاجتماعية ولكن المهم ان يقوم ذلك الحوار .

عاشرا :

واخيرا اذا كانت الامة العربية قد خطت خطوات جيدة في الاونة الاخيرة وخاصة في مجال الاشكال الوسيطة للوحدة العربية فانني لا استطيع ان افكر فيما هو اهم من التحول الديمقراطي.

تكريسا لهذه الخطوات عموما وحماية وتعميقا لهذه الاشكال الوحدوية الوسيطة خصوصا فاذا كانت القيادات قد دشنت هذه المسيرة فان القوى الشعبية الحية في مجتمعاتنا هي القادرة على مواصلة المسيرة وحمايتها . ولا تستطيع هذه القوى ان تقوم بمهمتها الا من خلال التعددية السياسية المشروعة.

هذه ايها الاخوة والاخوات هي بعض الخواطر الّحت علي من وحي موضوعنا الهام في هذا الصباح وارجو ان تمثل اسهاما متواضعا بجانب الاوراق القيمة المقدمة لندوتكم والى جانب المداولات الفنية .

اعتقد ان من المهم في خاتمة هذه اللقاءات ان نستشرف بالفعل افاق المستقبل لان الموضوع الدقيق هو دقيق في ان هذا البعد بالذات حقيقة نحملها ونسهم بها.

اتهمت اللغة العربية بالتقصير في الامس بخاصة الدكتور ناصر ، دكتور احمد في غياب كلمة بروس بكلمة واحدة نترجمها باللغة العربية ، فلتحيا الصيرورة ، الامل فعلا في ان تسهم هذه اللقاءات في استمرارية العمل وان لاتؤدي بالضرورة الى انقطاع جديد.

اذكر بالمناسبة البدايات مرة ثانية لقاء العقبة بمنتدى الفكر اختلفنا باختلاف حاد حول التسمية ، هل يكون المنتدى منتدى عربيا ام اسلاميا وبقيت الجراح لليوم .

فهنيئا لكم منتداكم وارجو لهذا اللقاء التوفيق مع المعذرة على الاطالة .

اشكركم واسلم عليكم .

من التحديات التي تواجهنا اليوم ، التحدي العالمي ، وضرورة اللحاق بغيرنا من الامم في هذا المضمار

كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في افتتاح

المؤتمر العربي الأول لافاق التقانات

الحيوية الحديثة في الوطن العربي

عمان ، ٢٧ - ١٩٨٩/٣/٣٠

من التحديات التي تواجهنا اليوم ، التحدي العالمي ، وضرورة اللحاق بغيرنا من الامم في هذا المضمار

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الحفل الكريم ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تعكس الاستراتيجية التي يتبناها اي شعب مدى الاهتمام الذي يظهره في نوعية حياة الفرد فيه وحرصه على الاجيال اللاحقة . وتستمد الاستراتيجية عناصر قوتها من مدى ما حققه الشعب من تقدم علمي واستقلال فكري ، ذلك النمط من الاستقلال الذي لا يقل اهمية عن الاستقلال السياسي او الاستقلال الاقتصادي ، ولقد اتسم شعبنا وامتنا في الماضي بحضارة عريقة وحققت سبقا علميا ، لا مجال لنكرانه ، وساهم في ارتقاء البشرية جمعاء ، وهذا الماضي المشرف يحفزنا اليوم الى مزيد من العطاء ومحاولة اللحاق بركب الحضارة الحديثة.

ومن التحديات التي تواجهنا اليوم ، بوصفنا جزءا من العالم النامي ، التحدي العلمي وضرورة اللحاق بغيرنا من الامم في هذا المضمار. فالحركة العلمية والتقنية هي من اكبر الفعاليات التي تركت اثرها العميق على سائر مجالات الحياة واوجدت طاقات كبيرة للسيطرة على الانسان والطبيعة واستثمار مواردها. ولقد مرت الحركة العلمية في

مراحل عديدة ، ووضعت كل حضارة من الحضارات المتتالية ومن بينها الحضارة العربية الاسلامية مدماكا في الصرح حتى وصلت في تطورها الى ما نحن في صدده.

تعتبر التقانات الحيوية من اهم المجالات ذات التأثير الايجابي على رفع مستوى حياة الانسان من خلال تطبيقاتها في مجالات الزراعة والغذاء والصناعة والصحة والحفاظ على البيئة وغيرها. ومن المتوقع ان يفوق تأثيرها في السنوات القادمة على الانسانية تأثير الثورات الصناعية والتقانية التي شهدتها الانسانية في العقود الماضية . هذا بالاضافة الى فاعليتها في زيادة الدخل القومي واتاحة الفرص لتشغيل العديد من خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي .

ولذا علينا ان نضع التقانات الحيوية ضمن الاولويات الرئيسية للعمل العربي المشترك لما لها من مردود اقتصادي واجتماعي ولاعتمادها بشكل مباشر على الابداع الانساني وتفكيره الخلاق وملاءمته للموارد الذاتية والمصادر الطبيعية المتوافرة في الوطن العربي . ولوضع هذه الاولوية حيز التنفيذ لا بد من بناء القدرة العلمية والتقنية في هذا المجال وخلق منظومة مكونة من مؤسسات البحث والتطوير العلمي والمؤسسات الصناعية والزراعية في القطاعين العام والخاص في المجالات المتعددة للتقانات الحيوية. ولكي تقوم هذه المنظومة بالمهام الملقاة على عاتقها فلا بد ان يرتكز عملها على استراتيجيات ومعطيات اهمها :-

اولا :

تحديد السياسة العامة للتقانات الحيويةالتي تشكل جزءا لا يتجزأ من سياسة العلوم والتكنولوجيا التي ترنو التنمية الشاملة .

ثانيا :

ان تتضمن هذه الاستراتيجية المنهجية التي تساعد وتشجع التنمية لهذه التقانات حسب المعطيات المحلية وتحدد جميع العوامل المؤثرة في الاستراتيجية ، كالعوامل السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والادارية والفنية . ومن المفروض ان تستطيع هذه الاستراتيجية تحديد العقبات والاختناقات وطرق معالجتها .

ثالثا :

ان تضع هذه الاستراتيجية الاساليب والخطوات العملية لضمان مشاركة القطاعات المختلفة في المجتمع مشاركة واعية . وعلى المنظومة ان تقوم بنشر المعلومات حول التقانات الحديثة واشراك القيادات المتميزة : الفردية والاجتماعية والصناعية وغيرها في صياغة السياسة والاستراتيجيات المنبثقة عنها .

رابعا :

نظرا الى الوضع الاقتصادي الذي نمر فيه والحاجة الماسة الى حل المشكلات التنموية القائمة ، فانه من الضروري ان تشمل هذه الاستراتيجية تنظيم اعداد القوى البشرية من بداية مستوياتها وحتى اعلاها ، وتضمين منهجية التخطيط للتقانات الحيوية لحل المشكلات البيئية الناجمة عنها .

وفي الاردن ومع توافر العديد من الكفاءات المتخصصة والعديد من الاجهزة والمعدات العلمية ، انحصرت نشاطات البحث والتطوير في مجال التقانات الحيوية في الجامعات الاردنية مع وجود نشاط محدود في القطاع الخاص . وتبين لنا ان من اهم معوقات البحث والتطوير والمشاكل التي تواجه المؤسسات تبرز امور التمويل ، والتفرغ ، والمناخ المناسب للبحث والتطوير وتشجيع القطاع الخاص ودعمه ، وبناء على ذلك فقد حدد

المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا التقانات الحيوية ضمن الاولويات الرئيسية لعمله في السنة الاولى من انشائه لما له من مردود اقتصادي واجتماعي ، ولاعتماده على الابداع الانساني وتفكيره الخلاق وملاءمته للموارد الذاتية والمصادر الطبيعية المحدودة في المملكة. ولوضع هذه الاولوية ضمن حيز التنفيذ ، كان لا بد من بناء القدرة الوطنية في هذا المجال عن طريق انشاء مركز وطني متعدد المهام تكون نواته الرئيسية في المجلس الاعلى وتشارك فيه شبكة وطنية مكونة من مؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي في المملكة ذات الاهتمام والاختصاص في المجالات المتعددة للتقانات الحيوية.

وستتوجه نشاطات المركز والشبكة الوطنية التابعة له الى تطوير تقانات انتاج المحاصيل الزراعية وتنمية الثروة النباتية والثروة الحيوانية ، ففي مجال النبات سيعمل المركز على تطوير زراعة الانسجة واستخراج سلالات وانواع متطورة ذات انتاجية عالية وذات مناعة للافات الزراعية ومتكيفة مع البيئة الاردنية وذات مقاومة عالية للجفاف . وسيتمكن الاردن من خلال تطوير وتطبيق هذه التقانات من زيادة الاعتماد على الذات في مجالات الامن الزراعي من خلال انتاج الاشتال والبذور والتقاوي المحسنة واستخدامها في الزراعة وفي تصديرها.

واما في مجال تنمية الثروة الحيوانية فستكون نشاطات المركز موجهة الى تقانات نقل الاجنة لانتاج سلالات عالية الانتاج من الاغنام والابقار وباستغلال اكبر للوحدة الواحدة من عليقة العلف .

وستسهم هذه التقانات في تطوير صناعة الالبان والتصنيع الغذائي وتسويقه وصناعة البروتين احادي الخلية للاعلاف من الفضلات الزراعية واستخراج البوليمرات الطبية من النباتات الصحراوية وتصنيع الادوية والمحافظة على البيئة واسترجاع المواد الطبية من الفضلات العضوية وانتاج المواد الكيميائية العضوية والمواد الكيميائية الحيوية

والعناية الصحية والطبية وغيرها من التطبيقات الاخرى التي اصبحت شائعة في الدول الصناعية .

ولتحقيق ما ورد اعلاه فلقد تم تخصيص مبلغ مليوني دولار للمركز المشار اليه ومبلغ ١ر٣ مليون دولار لجامعة العلوم والتكنولوجيا لتطوير تقانات الثروة الحيوانية ضمن المساعدات الفنية التي قدمتها المجموعة الاقتصادية الاوروبية الى الاردن ، كما قام المجلس الاعلى بعمل الاتصالات اللازمة لتنفيذ برنامج تعاون بين كلية الزراعة في الجامعة الاردنية وجامعة مكجيل في كندا بتمويل قدره مليون دولار وقد وافقت الوكالة الكندية للانماء الدولي على تمويل المشروع لتطوير التقانات الحيوية في مجالات الثروة النباتية والثروة الحيوانية والتصنيع الغذائي.

ولقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس الاعلى ومجلس البحوث الزراعية في الباكستان للتعاون في مجالات زراعة الانسجة ونقل الاجنة. كما ان هناك اتصالات مع جهات علمية مناظرة في كل من ماليزيا وتركيا للتعاون في هذا المجال.

ايها السادة المشاركون:-

نحن نعترف بان الانجازات العلمية ادت في كثير من الاحيان الى رفع مستوى الحياة ، لكن ذلك اقتصر على عدد قليل من الدول ، وظلت الغالبية العظمى بمنأى عن هذه الانجازات. فلا تزال هذه الانجازات العلمية حكرا على مجموعة ضيقة من بني البشر. والأنكى من ذلك انه ليس بمقدور الاغلبية غير المستفيدة ان تحمي نفسها من مخاطر الثورة العلمية وآثارها ، تلك الثورة التي احدثت خللا في موازين كثيرة ، وما زالت الفجوة كبيرة بل وتتسع . ولا نجهل نحن في الاردن بالتأكيد خطورة هذا التحدي ، ونعرف ايضا ان اتساع فجوة المعرفة بيننا وبين

الدول الصناعية يترتب عليه في النهاية وعلى جميع الاصعدة ، تعميق تبعيتنا للغير.

اننا لنأمل من خلال عملكم وجهودكم ان نقف صامدين في وجه التحديات الكبيرة التي تواجه التقانات الحيوية واستخدامها ، وتطويعها من اجل الوصول الى حياة افضل لأمتنا العربية والاسلامية.

وفقكم الله وسدد على طريق الخير خطاكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لا يزال المجال رحبا لجعل التمويل الانمائي العربي منحازاً بشكل قوي وصريح للسلع والخدمات العربية المنشأ

كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في افتتاح

ندوة المصارف العربية

عمان ، نيسان ١٩٨٩

لا يزال المجال رحبا لجعل التمويل الانمائي العربي منحازاً بشكل قوي وصريح للسلع والخدمات العربية المنشأ

معالي الرئيس

اصحاب المعالي والسعادة ومديري المؤسسات المالية العربية

اخواتي واخواني الاعزاء ،

بكل السرور والاعتزاز ارحب بهذه النخبة الممتازة من قادة العمل الاقتصادي والتنموي في وطننا العربي في بلدهم الاردن . كما أرحب بأركان المؤسسات الخمس الرائدة للعمل العربي المشترك في مجال الانماء والاستثمار. ولقد تابعنا عبر عقدين من الزمن الأداء المتميز لكل مؤسسة من هذه المؤسسات، فوجدنا في جهودها مددا مباركا يرفد الجهود الوطنية في كل قطر عربي وفي عدد كبير من الاقطار الافريقية في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي ، في اسناد موازين مدفوعاتها ، وفي تمويل وضمان استثماراتها ، هذه الاستثمارات التي ازدهرت وآتت أكلها المبارك في مجالات البنى الاساسية ، كما في مجالات تربية القدرات البشرية ، كما في مجال تحقيق الامن الغذائي وتنويع قاعدة الانتاج الصناعي والزراعي والخدمي .

ومما يجعل اجتماعاتكم هذا العام مناسبة متميزة كونها تأتي في مرحلة مفصلية في

حياة الوطن العربي ، وفي حياة الاردن ، وفي مسيرة العمل العربي المشترك. هذه المرحلة ، اذا صح الحدس هي مرحلة اجتياز العتبة الأخيرة من الزمن الرديء الذي شهد عنفوان الاغتصاب والعدوان الاجنبي على الارض العربية ، كما شهد انحسارا وشللا في ارادة المقاومة وارتباكا وتبعثرا في الرد على العدوان استمر مقدارا من الزمن ، ونجم عن كل ذلك جو خانق من الاحباط والتشاؤم استقر في النفوس والضمائر وكاد يورثها اليأس والقنوط . لكن ما بدى على السطح ركودا وشللا كان يحرك في الاعماق تيارات وتفاعلات عنيفة تتجه بقوة متزايدة نحو بدايات جديدة وتحولات بعيدة المدى . ولقد حال جو الاحباط العام في تلك الحقبة حال دون ادراك المغزى الكامل لعدد من مؤشرات التغيير المبكرة ، ابتداء بمعركة الكرامة في وادي الاردن ، ثم حرب الاستنزاف، ثم حرب العبور . لكن بشائر الفجر استمرت وتواترت واصبح مغزاها غير قابل لاساءة التفسير وذلك حين اصطدم العدوان بصخرة المقاومة في بيروت وجنوب لبنان، وبصخرة الصمود في الفاو والبصرة وتخوم دجلة ، وبصخرة الانتفاضة الباسلة في غزة هاشم وفي مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، وحين اصطدم العدوان بعد ذلك وفوق ذلك كله بسيادة الرشد والعقلانية في تعامل العرب معه ومع العالم ، وفي روح الوفاق والتضامن الملازمة بالضرورة للرشد والعقلانية .

ولم يكن الجهد التنموي والاستثماري بعيدا او بمعزل عن تيارات التغيير المشار اليها ، فقد شهدت معظم الاقطار العربية نموا كبيرا في الانتاج والدخل الحقيقي ، كما شهدت جميعها تطورا نوعيا في القوى البشرية لجهة مستويات التعليم ومستويات الصحة العامة، ومما سجله بالتفصيل ولسنوات متعاقبة التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي تساهم في اعداده مؤسستان من المؤسسات الموجودة معنا هذا اليوم.

ولم تكن المؤسسات المالية الممثلة هنا بعيدة بدورها عن ذلك الجهد التنموي

والاستثماري. فلقد قامت هذه المؤسسات بمهمة رأس الحربة للتمويل الانمائي العربي الذي تدفق من الاقطار العربية الى الاقطار النامية الاخرى بأحجام ونسب ونوعية تفوق ما جادت به دول لديها اضعاف الامكانيات والقدرات ، فبلغ المتوسط السنوي لذلك التمويل اكثر من ٥ر٦ مليار دولار في السنة ، منها ما يزيد على ٣ مليار دولار للاقطار العربية ذاتها. ولقد غطى ذلك التمويل نسبا عالية من تكوين رأس المال ومن احتياجات العملة الاجنبية للاقطار العربية المستفيدة. الا ان ما هو اكثر اهمية من حجم التمويل كان نوعيته وامتيازه الكبير على المصادر الاخرى من التمويل الخارجي، وخاصة ذلك التمويل الوارد من الدول الصناعية المتقدمة ، امتيازه بكونه تمويلا غير مقيد لصادرات الدول المانحة . فالتضامن الانمائي العربي ، والذي تمثله مؤسساتكم العتيدة كان ولا يزال تضامنا نزيها من الغرض، خالصا لهدف الاعتماد العربي على الذات وتحقيق الامن الاقتصادي المشترك.

ولا يملك اي تحليل موضوعي لنشاط هذه المؤسسات الا ان يشيد بالمستوى المهني الرفيع الذي تميزت به عملياتها التمويلية واسهاماتها الفنية في مشاريع التنمية كما في الانشطة التي تدعم التطوير المؤسسي ومراكز البحث العلمي والفني . لكن التحدي الكبير الذي تواجهه هذه المؤسسات ، تواجهه الحكومات المساهمة فيها والمشرفة على سياساتها ، هو ما اذا كان باستطاعتها ان تواكب النقلة الكبيرة التي يمثلها اجتياز النظام العربي حاجز الانحسار والاحباط الى مرحلة الرشد والامل المتجدد.

ولعل اهم ميزات هذه المرحلة الجديدة في استعادة العربي لتوازنه النفسي . فهو ينتصر على الشعور بالاحباط كما ينتصر على حكمه الظالم على الذات بالنقص والدونية. وهو يستعيد في الوقت ذاته القدرة على تقييم الواقع الراهن بموضوعية وعلى الفهم الدقيق للضغوط والقيود الخارجية والداخلية التي تحكم امكانيات التغيير ووتيرته بما

يمكنه من التعامل مع هذه الضغوط والقيود بكفاءة وفاعلية.

ان اثقل القيود على الحركة العربية في المرحلة المقبلة هو المتصل بإرث الماضي والتركة الثقيلة التي خلفتها حقبة السيطرة الغربية على المقدرات السياسية والاقتصادية للوطن العربي.فلقد رسمت حدود العديد من الاقطار العربية إبان ذلك العهد من الاحتلال الاجنبي . وحين زال الاحتلال بقيت تلك الحدود يتراكم حولها من المصالح المحلية ما يزيد ترسيخها ويمد في اجل العلاقة الاقتصادية الخاصة بين كل قطر عربي وبين دولة او اكثر من دول المركز الصناعي في الغرب. فتتغلب هذه العلاقة رغم شذوذها على عوامل الاتصال الجغرافي والوحدة اللغوية والدينية والثقافية التي تربط اجزاء الوطن العربي ، بل وتتغلب على مقومات الكيان الاقتصادي المشترك الذي شمل معظم المنطقة العربية قرونا طويلة الى اخر عهد الامبراطورية وحتى الحرب العالمية الاولى .

فمع الاستقلال السياسي، وبالرغم منه ، بقيت العلاقات الاقتصادية فيما بين الاقطار العربية محدودة ضيقة ، كما يبين التقرير الاقصادي العربي الموحد نجد ان التبادل التجاري فيما بين الاقطار العربية في السنين الاخيرة ما زال ضمن حدود ضيقة لا تتجاوز ٧ ٪ من جملة الصادرات ، كما لا تتجاوز ١١ ٪ من جملة الواردات الى تلك الاقطار. وحتى نضمن التكتلات الاقليمية بقي التبادل التجاري على مستوى جد منخفض، ففيما بين دول مجلس التعاون الخليجي لم تزد نسبة التبادل التجاري خلال السنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٥ عن ٤ ٪ في المتوسط للصادرات و ٧ ٪ في المتوسط للمستوردات . كذلك فيما بين دول السوق العربية المشتركة بقيت نسبة التبادل التجاري خلال السنوات الحديثة ذاتها في حدود ٢ ٪ في المتوسط للصادرات و ٣٪ في المتوسط للمستوردات .

وقد يكون جانب من هذه الظاهرة طبيعيا ومبررا في مرحلة من مراحل الماضي بحكم انخفاض مستوى الدخل وبدائية القاعدة الانتاجية في اقطارنا العربية . لكن ما يلفت النظر ان كثافة العلاقة العمودية بين كل قطر عربي والدول الصناعية المتقدمة بقيت على مستوى يفوق المتوسط المعهود في دول العالم الثالث المقاربة لاقطارنا في مستويات الدخل والانتاج. كما ان تلك العلاقة لم يطرأ عليها تغيير ملموس برغم النمو الكبير في الانتاج والدخل خلال العقدين الماضيين. ويعني هذا ان مكاسب ذلك النمو والزيادة الهائلة التي تضمنها في الطلب على السلع والخدمات انصرفت في معظمها للخدمات والسلع المنتجة في الدول الصناعية المتقدمة ، وفي اقلها القليل لسلع عربية وخدمات عربية .

وثمة اسباب مختلفة لاستمرار تلك الظاهرة ، ظاهرة الاعتماد المبالغ فيه على الاقطار الصناعية المتقدمة وضعف الاعتماد المتبادل ضمن الاقطار العربية ذاتها ، بعض هذه الاسباب يتصل بالمسلكية الاستهلاكية التي سادت خلال فترة الوفرة المالية ، وما صاحبها من انماط الانفاق الاستهلاكي يصعب تلبيتها الا من انتاج الدول الصناعية، لكن البعض الاخر من السبب يعود ولا شك الى سياسات الهيمنة الاقتصادية التي تتبعها الدول الصناعية المتقدمة والتي تستهدف بشكل واضح استمرار اعتماد اسواق البلدان الناميةعلى صادراتها ، ومن امثلة تلك السياسات سياسة الاقراض التي تقيد القروض بشرط الانفاق على السلع والخدمات المصدرة من تلك الدول.

ولقد سبق وأشرنا الى سعي مؤسساتنا المالية الممثلة هنا الى سياسة التخفيف من اثر تلك الضغوط وتحييدها ، لكن المجال لا يزال رحبا لتعميق هذا الاتجاه وجعل التمويل الانمائي العربي منحازا بشكل قوي وصريح للسلع والخدمات العربية المنشأ ما لم يتعارض ذلك بدرجة غير مقبولة مع اعتبارات الكفاءة والاتقان النوعي.

اخواتي واخواني ،

لقد بذلت اجيال من رواد القومية العربية وقادة العمل العربي المشترك جهدا كبيرا في محاولات متنوعة للتغلب على عوامل الفرقة والتباعد بين اقطار الوطن العربي ، وانصرفت همم وعزائم قوية في المضمون الاقتصادي لذلك الجهد والساعي الى ازالة الحواجز فيما بين الاسواق القطرية، والى اقامة مشاريع عربية مشتركة سواء في مجال البنى الاساسية، او مجال الاستثمار الانتاجي في الثروات المعدنية والصناعات الهندسية ومشاريع الامن الغذائي. ولقد لاقت بعض تلك المحاولات والجهود مقادير متفاوتة من النجاح ، ولاقى بعضها الاخر تعثرا او فشلا. لكن الاتجاه الغالب حتى في المحاولات الناجحة كان اصطدامها بسقف من المقاومة غير مستطيعة تخطيه. ولعل بعض المؤسسات الممثلة هنا قد جربت هي ذاتها ذلك السقف وعانت منه.

ولسنا في هذا المجال في معرض توجيه لوم او انتقاد لاحد ، فلا شك ان ثمة اسباب موضوعية لوجود المقاومة المشار اليها. ويمكن الاستدلال على جانب من تلك الاسباب الموضوعية حين نحلل مثلا الحدود التي واجهتها محاولة اقامة السوق العربية المشتركة، فمن اصل ثلاثة عشرة دولة مشتركة في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لم تجد سوى سبع دول انها مستعدة للالتزام بقرار انشاء السوق العربية المشتركة ، هذا بالرغم من ان قرار انشاء السوق لا يقيم في الواقع سوقا مشتركة بالمعنى الدقيق. اذ هو في حقيقته قرار بتحرير التجارة بين الاقطار المشتركة لا غير، ولا يتضمن ميزات السوق المشتركة المتمثلة في توحيد التعرفة الجمركية لاطراف السوق تجاه الخارج . مع ذلك سرعان ما واجه مشروع السوق خصوصا ونشاط مجلس الوحدة عموما حدودا لم يستطع التطور الى ابعد منها. وبقي بعيدا كل البعد عن تنفيذ قرارات المجلس رقم ١٩

القاضي بانشاء التعرفة الجمركية المشتركة.

ولقد أتى حين من الزمن اصبحت فيه جملة مؤسسات العمل العربي المشترك مهددة بالشلل والانهيار، ولقد بذلت شخصيا جهدا متواضعا في محاولة وقف الانهيار واستعادة التماسك. وكانت تلك التجربة من جملة الاسباب التي حفزتنا هنا في الاردن الى العودة لضميرنا العربي لاستيحائه الوسائل لتجاوز السقوف المفروضة او الالتفاف حولها. فلم يكن مقبولا لدينا بشكل من الاشكال ان نستسلم لواقع التجزئة ولواقع العلاقة غير المتوازنة بين كل قطر عربي مفردا مستفردا وبين هذه القوة العظمى او تلك من الدول الصناعية المتقدمة، في حين لا تكتفي هذه الدول المتقدمة ذاتها بالتعاون والتحالف السياسي والاقتصادي والعسكري بل تسعى الى مزيد من التكتل الاقتصادي وانشاء سوق مشتركة ووحدة اقتصادية كاملة بين مجموعة منها متعددة الوجوه والايادي والالسن ممتدة جغرافيا عبر قارة كاملة ، تاريخيا عبر حروب دموية وصراعات مميتة.

من هنا كان سعي الاردن الحثيث لتأسيس مجلس التعاون العربي ، ومن هنا كانت سعادة الاردن واغتباطه الجمّ بتأسيس اتحاد المغرب العربي.

ولكل الاسباب المتقدمة ، وكما اشارت اتفاقية التأسيس لمجلس التعاون العربي يبقى هذا المجلس مفتوحا لانضمام اي دولة عربية ، كما ان اعضاءه يحافظون على التزامهم بدرجات التعاون التي تم بلوغها في اطار ميثاق الجامعة العربية والاتفاقيات الاخرى المتصلة بهذا الميثاق.

وقد يسأل السائل ، ما الذي يجعلنا نتفاءل بأن هذه المبادرات الجديدة سوف تنجح في مقاومة ضغوط التجزئة، وتتجاوز الحدود التي اصطدمت بها المبادرات السابقة ؟!

ان مبعث هذا التفاؤل هو في جملة المناخ النفسي الذي يسود هذه المرحلة والتي اطلقنا عليها بلوغ الرشد. هذا المناخ النفسي يجعل انشاء مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي لا يستند فقط وكما كان الحال في تجارب ماضية ، الى المشاعر القومية والاقتناع النظري بوحدة المصالح ووحدة المصير، وانما يستند الى اعتبارات موضوعية تتعلق بالمراحل التي بلغها التطور الاقتصادي في الاقطار المشاركة ، وتوجهات السياسة الاقتصادية التي استقرت في تلك الاقطار. ففي حالة الاردن على سبيل المثال ، بلغ الاقتصاد الوطني حدودا من امكانيات النمو لا يستطيع اجتيازها الا في اطار من التقارب الاقتصادي الاقليمي الاوثق.

من هذه الحدود نضوب فرص التنمية المستندة الى احلال الانتاج المحلي محل المستوردات. ومنها تضاؤل فرص العمل للاردنيين في الخارج وبالتالي حتمية توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية لاستيعاب القوى العاملة وفسح مجال التصدير لمنتجاتها السلعية والخدمية . كل ذلك اقتضى ان يقوم الاردن بعملية تصحيح وتكيف اقتصادي شامل ، يستهدف :-

اولا :

رفع مستوى الانتاجية والاداء الاقتصادي.

ثانيا :

تحوير البنية الاقتصادية باتجاه استغلال الطاقات الوطنية ورفع القدرة على المزاحمة في السوق الخارجي.

ثالثا :

ترشيد الطلب الداخلي وضبط الاستهلاك الحكومي والاهلي.

ورغم ان الاردن قد شرع في حوار مع المؤسسات الدولية التي ينتمي الى عضويتها من اجل مساندته في عملية التصحيح والتكيف المشار اليها، الا انه ابتدأ من قبل ذلك الحوار في اقرار سياسات التصحيح وانتقاء الخيارات الصعبة.

" ان في الأردن مستقبلاً ونحن الذين نصنعه "

كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في افتتاح

المؤتمر الخامس للأردنيين العاملين في الخارج

عمان ، ٨ - ١٩٨٩/٧/١١

" ان في الأردن مستقبلاً ونحن الذين نصنعه "

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الاخوة والاخوات الكرام ،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية عاطرة لكل واحد فيكم ، من القلب الى القلب ، ومن الوجدان الى الوجدان . اهلا بكم في وطنكم ، الذي تتطلعون اليه ، ويتطلع اليكم . وأرحب بكم في مؤتمركم الخامس ، راجيا ان يتكلل بالنجاح والتوفيق.

وخروجا عن مألوف الخطب الرنانة ، فان خطابي اليكم اليوم ، سيكون واضحا وبسيطا . ولعل أبسط الكلام وأوضحه في هذا الزمان الملىء بالعقد والمعضلات ، هو الاسلوب الأفضل والأحسن ، حتى نستطيع أن نميز الجنوع من الأغصان في الغابة الكثيفة.

ويقال لي أحيانا ، وجها لوجه ، انني أحب المؤتمرات ، وقد سمعت احدى بناتي يوما تخاطب ابني قائلة : هل لاحظت مؤخرا ان ابي مشدود الاعصاب قليلا؟ فردّ عليها ان السبب واحد من امرين : اما انه لم يعمل اليوم سوى اربعا وعشرين ساعة، او انه مضى عليه اسبوع بدون مؤتمر . وأعترف لكم ان هذا هو المؤتمر الاول الذي أحضره من ثلاثة اسابيع.

ايها الاخوة الاعزاء

أود منذ البداية أن أقترح عليكم تغيير اسم المؤتمر ، فمعظمكم يسكن حاليا الى الجنوب والشرق ، والأقل منكم يعمل غربا. والاغتراب والغربة مشتقتان أصلا من كلمة غرب. وأنتم كذلك أبناء هذا الوطن ومن عظام الرقبة كما يقول الخطاب الدارج . ان هموم الاردن همومكم ، ومشكلاته تنعكس عليكم ، ورفاهه يمنحكم الثقة بمستقبلكم. انكم تؤدون في الدول التي تعملون بها مهمة لا تختلف عن المهمة التي يقوم بها عمّاني في العقبة. واختلاف الاقامة ، بسبب ضرورات العمل لا تغير من واقع الارتباط بالوطن ، ولا تقلل من درجة العلاقة والالتصاق به. ونحن نخاطبكم اليوم كمجموعة تربط بينها هموم مشاركة ، وتطلعات مشتركة ، لا كجزء منفصل عن هذا الوطن . فهل لنا أن نبحث عن اسم جديد لهذا المؤتمر ، كأن نسميه " مؤتمر الاردنيين العاملين في الخارج "؟ ، ويحضرني في هذا الموقف لافتة في مؤتمركم الرابع علقت في أحد شوارع عمان تقول : " اهلا بالمغتربين في وطنهم " . ألا ترون التناقض غير المقصود في هذه اللافتة ؟ وكيف يكون الانسان مغتربا في وطنه ؟

ايها الاخوة العاملون في الخارج

لا شك أنكم تلاحظون تسارع الاحداث، وتقلب الظروف بين مؤتمر ومؤتمر، ولا شك أن التغيير المستمر يلقي بأعبائه على كاهل المسؤول. ان عليه أن يكون حذرا واعيا ومستوعبا لكل ما يجري، وأن يصنع القرارات المتلاحقة التي تساعده على التكيف والاستمرار في المسيرة. ومن هنا ، قد يحالف الحظ ذلك المسؤول أحيانا، ويخونه أحيانا أخرى . ولكن القوي المؤمن هو الذي يتجاوز الأخطاء، ويمضي ثابت القدم نحو اهدافه. يجب ان نسمو على الزلات والهيمنات. فنحن لا نصنع كل ما يجري لنا ، ولا نتحكم في كل الظروف التي تؤثر علينا، وقد نخطيء التقدير لا بسبب تقاعسنا ، ولكن الاحداث لا تأخذ مسارا عقلانيا. واذا كنا سنهون ونضعف امام تتابع الاحداث ، ونستهلك الوقت في احتساب الاخطاء ، ونعنف بعضنا بعضا بالاشاعة واللفظ والاتهام، فان العمل الجماعي المبدع والمطلوب لن يتأتّى . ان الاعتصام خير من الخصام، وان مواجهة القضايا دون الاشخاص ، هو الاسلوب الامثل والافضل في هذا الزمان الصعب.

ويتساءل الناس عن الوضع الاقتصادي في الاردن . ما الذي جرى ؟ وكيف يمر الاقتصاد بأزمة بعدما ازدهرت الأمور، وارتفع البناء ، وتحركت دواليب الانتاج ، وصار الاردن واحدا من الأمثلة الناصعة التي يحتذى بها في التقدم والنمو بموارد طبيعية محدودة. وهنالك من يقول بأن الاخطاء في القطاعين العام والخاص تراكمت عبر الزمن. والبعض يفسر الازمة الحالية بأنها نتيجة لمنهج التنمية الذي تبعه الاردن. والبعض يعلل الظاهرة بزيادة المديونية الخارجية الى حدود تجاوزت خط الامان.

بكل صراحة ، ربما يكون بعضنا قد بالغ في الاستهلاك والانفاق ، وان البعض أقام مشاريع انتاجية لا تعمل بكامل طاقاتها. كذلك ، فان كلفة بعض المشاريع تجاوزت ما

كان مخططا لها.

وهذه كلها أمور حصلت كما تحصل في أي بلد نام. ولكنها لا تشكل في مجموعها تفسيرا كافيا للأزمة.

ولكن الذي لا يجوز تجاهله على الاطلاق هو حجم الأعباء المفروضة على الاردن، وعلى توالي الأحداث المتعاقبة التي كبدته الكثير، سواء كانت هذه الأحداث حروبا ، او حصارات ، او مواقف قومية تخضع لمقاييس الشرف والالتزام الذي استمر معنا في هذا البلد منذ النهضة العربية والثورة العربية الكبرى. ولم تكن النهضة العربية كما جسّدها حدث الثورة العربية مجرد معركة وانتهت، بل هي عملية مستمرة متجددة. انها بالنسبة لنا الانموذج الفكري والعملي الذي يحدد المنهج والمبدأ، ويترك أسلوب التنفيذ مرنا حسب الظروف وأفضل الاجتهادات. ولذلك فان الاردن لم يتقاعس أبدا عن نصرة شقيق ، أو تأخر في تسديد التزام، أو تلكأ في تبني الموقف العربي الموحد، بغض النظر عن حسابات الكلفة والمردود.

ولا بد أن أشارككم الرأي بأن نجاح الاردن وفرضه لنفسه على خارطة النجاح الاقتصادي والاستقرار السياسي ما كان ليمر مرور الكرام على الذين يحيكون المؤامرات ضد هذه المنطقة ذات الصراعات الدائمة، والخصومات والنزاعات الطويلة. وقد حاولنا أن نكون معتدلين وسطيين كلما كان منطق العاطفة يملي المواقف المتطرفة. ويخطىء من يعتقد أن الاعتدال أمر سهل ، بل هو أصعب المواقف وأدقها. والوسطية ليست مجرد حل وسط ، بل هي موقف راسخ ومعرض للضغط من التطرف على اليمين والشمال . ومع ان الاعتدال لا يكسب لصاحبه الشعبية ، ولكنه يكسبه الاحترام، ويجعله الأفضل عندما تهدأ الخواطر المهتاجة، وتبدأ بالبحث عن الحلول.

ومشكلتنا الاقتصادية قد تحل بمبلغ من المال ، ويقول البعض ان الله قد ينعم علينا بالنفط ، ولكن هذا التفكير على أهميته ونفعه في المدى القصير، لا يصنع الاردن الذي نريده لأبنائنا على المدى الأطول . ان اشتقاق العبر من دروس الماضي ، واستقراء الحلول من التمعن في المستقبل ، وتفهم الحاضر بحسناته وسلبياته تكشف لنا عن حقيقة أساسية على درجة كبيرة من الاهمية ، وهي ان الاستقرار والنمو المطرد والقدرة على التكيف تنبع من بناء المؤسسات المدارة من قبل أشخاص مبدعين. والابداع وحده في غياب المؤسسية السليمة الراسخة لا يكفي. ان الدولة الحديثة هي التي تقوم على قاعدة متينة من المؤسسات المتطورة المتجددة ، القادرة على الحركة ، والمستوعبة للابداع البشري.

وفي هذا المجال ، لا بدّ من ابراز قضايا ثلاث ذات علاقة بالبناء المؤسسي والمجتمعي.

اولها : ضرورة حسن اختيار الاولويات ، والتقيد بها ، وتوجيه دفة الامور نحو تحقيقها . ولو ترك المجال مفتوحا لاجتهاد الافراد ، او لحماس اصحاب المصلحة ، فان الامور تتبعثر ويضيع الجهد هباء. ان الاولويات المقصودة هي التي تتحدد بموجب جهد مؤسسي متكامل ، وعاكس لرغبات الناس ، وقادر على احداث النقلات النوعية ، وفق أسس علمية مدروسة تأخذ الانسان بعين الاعتبار اولا واخيرا ، وتجعله نقطة ارتكازها . والاولويات ليست مجرد تحقيق المكاسب ، بل وفي توزيع الاعباء. وحتى المجتمعات القوية لها اولوياتها. وأحرى بالمجتمعات النامية ان تكون اكثر حرصا في الاختيار.

وثانيها: ان الادارة السليمة المسؤولة هي سر النجاح المؤسسي القادر على تحويل

الاولويات الى مشاريع وبرامج نافذة فعالة. ولا توجد ادارة بعيدة عن متناول المحاسبة والمساءلة من المجتمع الذي بناها وموّلها وبنى عليها الآمال . والكل يجب ان يكون سواء في هذا الأمر، فلا نحمل الضعيف فينا المسؤولية ونخضعه للمحاسبة ، بينما يبقى آخرون فوق المراجعة والتدقيق. والادارة الكفؤة المطلوبة هي تلك التي تحقق لمجتمعها اكبر عائد ممكن مع الحفاظ على التكلفة في أدنى الحدود الممكنة. وانه لا شيء أبشع من الهدر في تفتيت بنية المجتمع وخنق الطموحات. وهذا يقتضي البحث عن الكفاءات واهل الابداع لكي يحتلوا اماكنهم. ان الادارة المطلوبة الان هي تلك القادرة على نقل الاقتصاد من مرحلة الكم الى مرتبة الكيف.

واما النقطة الثالثة : فلها علاقة وطيدة بالمستقبل. ونحن نقف الان على أعتاب القرن الحادي والعشرين ، ونرى العالم يتطور بسرعة مذهلة. وبات واضحا ان مشكلات القرن القادم لن تعالج بحلول القرن العشرين، ان ديناميكية الحركة والتطور في " قرية العالم " صارت تملي التعاون والتعاضد الاقليمي. والاردن لا ينظر الى نفسه جزيرة معزولة ، بل هو جزء من العرب ، وجزء من العالم . والعالم المقبل علينا لا يعطي مكانا رحبا للكينونات الصغيرة. وان العمل الاقتصادي العربي المشترك والذي تعثر في الماضي يجب أن يجد صيغا صالحة للمستقبل. ومن هنا جاء حماس الاردن ، واندفاع جلالة الملك الحسين المعظم ، من اجل بناء واحداث مجلس التعاون العربي ، ويجب أن نتعلم من تجاربنا السابقة لنضمن لهذا المجلس الحد المعقول من المناخ الكفيل بنجاحه وتحقيقه لاهدافه.

والدول الاربع الاعضاء في المجلس تشكل في مجموعها ثقلا سكانيا وجغرافيا. وتتفاوت في ثرواتها وقدراتها الى القدر الذي يجعل تكاملها مفيدا لها أفرادا ومجموعة . والمجلس ليس الا مرحلة من مراحل التكامل العربي الشامل ، ولكن نجاحه وتنميته ليصل

الى مستوى السوق الاوروبية المشتركة يجب أن يتحقق مع حلول عام (٢٠٠٠) .

من اجل هذه المضامين ، وبسبب تهيؤ الظروف المناسبة ، فقد قرر الاردن ايضا العودة الى الحياة النيابية ، وسوف تجري انتخابات قبل نهاية هذا العام. ونحن نتطلع الى مجلس امة يهتم بتحديد الاولويات ، وتبني التشريعات المنظمة للمؤسسات ، حتى تتمكن هذه من اداء دورها المرسوم في البناء والاعمار.

ايها الاخوة العاملون في الخارج

ان أهلنا في الاراضي المحتلة قد قدموا لنا المثال الناصع والحي على البذل والعطاء والتضحية في ظروف معاكسة وصعبة . وبرهنوا على انهم بالتكافل والادارة والتنظيم قادرون على مقارعة الاحتلال ، والتصدي لاجراءاته كلها من قمع ونبذ وسجن وقتل ومحاصرة اقتصادية ، واغلاق للمدارس والجامعات، وتعطيل للانتاج ، وهدم للبيوت. ونحن ننظر الى منعتنا هنا على أنها ظهير لهم ، ونسعى لتقديم كل الممكن . فلهم منا كل التحية والاكبار لما يقومون به من بذل وعطاء.

ونحن في الاردن منسجمون مع رغبات الاشقاء الفلسطينيين الذين توحدنا معهم لتحقيق حلمهم بتقرير المصير واقامة دولتهم المستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثلهم الشرعي الوحيد. وقد قام الاردن في شهر آب عام ١٩٨٨ بإعلان فك الارتباط القانوني والاداري عن الضفة الغربية كخطوة على طريق تحقيق انشاء الدولة الفلسطينية. وقد تبع قرار فك الرتباط عدد من الاجراءات ، والتي كان لا بد منها من أجل ترجمة القرار الى واقع ملموس. ولكنكم لا بد مدركون أن ما تم بناؤه من علاقات حميمة ووحدة بين الاردن وفلسطين كان أمتن وأقوى من أن يتم الفصل فيه بهذه السرعة. ولذلك ، كانت بعض

الاجراءات التي اجتهدنا فيها موضعا للجدل والمراجعة من الذين تأثروا بها ، وبخاصة اخوتنا العاملين في الخارج. ولا شك أننا متفتحو الذهن والقلب لعمل ما يمكن عمله دون أن نخل بروح فك الارتباط ومضمونه وهدفه. والاردن على أتم الاستعداد لمراجعة بعض القرارات بهدف التسهيل والتيسير.

ان برنامج مؤتمركم حافل بالاقتراحات وسوف يتحدث اليكم عدد من المسؤولين الاردنيين لتوضيح الجوانب التفصيلية لبعض القضايا التي طرحتها امامكم ، ويهمكم أن تعرفوا المزيد عنها . وأنا واثق أنهم يولونكم الاهتمام ، ويعملون على اللقاء بكم ، وسوف تجدونهم جاهزين للبحث والتنفيذ .

ايها الاخوة والاخوات

ليس عندي أدنى شك في مستقبل هذا البلد مهما اشتدت الصعوبات . وأي أمة نمت وازدهرت على طريق خال من الأشواك ؟ ولن تزيدنا الصعاب الا قوة ، وسنتجاوزها بنجاح كما فعلنا كل مرة في السابق. ان ما تقومون به اليوم من استثمارات ونشاطات ودعم ليست الا استثمارا لابنائكم. وكلنا حريص على مستقبل أبنائه الذين سافرتم للعمل من أجلهم وسعيا لبناء مستقبلهم . والاردن بنجاحاته وهفواته ، بإبداعه الكثير أو تقصيره أحيانا ، يبقى الوطن ويبقى الملاذ والمرجع. وما تعملونه هو لانفسكم ووطنكم وأبنائكم.

وفقكم الله ، وهيأ لكم سبل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة وبركاته .

" نحن نمر الآن في الأردن بمرحلة تغيير شاملة ، وان المجتمع ينتقل الى افق جديد ، والاجيال القادمة سترى اياماً أفضل مما عشناه "

محاضرة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في كلية القيادة والاركان

محاضرة في كلية القيادة والاركان

(ما هو المستقبل في الأردن ؟)

١٠ / ١٩٨٩

" نحن نمر الآن في الأردن بمرحلة تغيير شاملة ، وان المجتمع ينتقل الى افق جديد ، والاجيال القادمة سترى اياماً أفضل مما عشناه "

" ما هو المستقبل في الاردن "؟

منذ فترة كتب السيد محمد حسنين هيكل مقالة في الصحف المصريةبعنوان " هل في مصر مستقبل " . وقد استعرض فيها التحديات التي تواجه مصر ، وبينّ من ناحية أخرى الجوانب الواعدة في مصر وخرج بنتيجة تحليلية منطقية بأن في مصر مستقبل.

ونحن لا نستطيع أن نطرح السؤال ، وبنفس الصيغة ، عند الحديث عن الاردن ، لاننا لا نشكك في الاردن ، بل نتساءل عن طبيعة هذا المستقبل ، ما شكله ، وما مضمونه ، وما هي العناصر الاساسية التي تصب فيه. وسوف تقتضي طبيعة هذا البحث أن نكون واضحين ، صريحين ،، بعيدين عن الكلام المزخرف والمنمق . ولتوضيح هذا الموضوع ، دعونا نبدأ ببعض الفرضيات (POSTULATES) التي تخدم غرض التحليل ، توضيحا وابرازا .

الفرضية الاولى : ان الاردن بلد محدود الموارد ، وان قدرتنا على زيادة مواردنا الطبيعية ، بسرعة تتناسب مع تنامي الاعباء أمرا ليس ممكنا ولهذا ، فعلينا أن نبحث

لنا عن مزايا نسبية ، تعطينا القدرة على الاستمرار ، معتمدين على موارد غير الموارد الطبيعية. وبالطبع ، فان الثروة الاساسية التي نتحدث عنها هي الانسان. ولذلك ، فان التحدي الاكبر الذي يجب ان ننجح فيه هو رفع القدرات البشرية الى مستوى قادر على التعويض عن نقص الموارد الطبيعية المتاحة .

الفرضية الثانية : ان الاستقرار السياسي في الاردن ليس رفاهية بل هو شرط أسبقي وملازم للتنمية . وقد يبدو لنا في بعض الدول أن " معدتها " قادرة على هضم الكثير من القلاقل والتقلبات بسبب كبر حجمها ، ولكن هذه القلاقل تفت من عضد التنمية، وتحدث خلخلة واضطرابا في المجتمع ، وتوسع الهوة بين افراده ، وتحدث ما يسمى بالبعثرة في الجهود . ولذلك فان الجهد المطلوب لتنسيق الجهود يصبح عملية مضنية (Inertia means spending more energy on the creation of productive energy) وكذلك ، فان التعددية في الاردن ، واختلاف مشارب الناس ، واهتماماتهم قد يكون مصدر طاقة خلاقة مبدعة ، اذا تكاملت هذه الجهود ، ولكنها اذا تبعثرت ، فانها تكون مضنية جدا ، ليس على الاقتصاد ومؤسساته ، وانما على المسؤولين والقائمين على الامور.

ومن المفيد ان نلاحظ هنا نوعين من التعددية الاردنية . الاول ناجم عن ظروف موضوعية جعلت الاردن ملاذا لكثير من الناس بمختلف اديانهم ، ومنشئهم ، واهتماماتهم . وهذه لا يختلف الاردن فيها عن الدول التي كانت جاذبة للناس. اما النوع الثاني فهو التعددية المؤقتة التي تنجم عن ظروف طارئة ، وتحدث هذه داخل المجتمع ، فيتفرق الناس جماعات تجاهها . وتزول هذه التعددية بزوال السبب. ولكنها قد تحدث ارباكات لانها ردود فعل يصعب التنبؤ بها مقدما ، هذا النوع من الارباك ، والارتجال ، والفردية ، هي التي يجب ان نواجهها في مجتمع التغيير. ان المطلوب منا " مأسسة "

اتخاذ القرار ، ومواجهة المشاكل ، وبناء القدرة على استباق ما يمكن استباقه من تطورات .

الفرضية الثالثة : لا بد من الانتباه للابعاد السكانية والديمغرافية وهنا لا بد من الاحاطة بالابعاد الفعلية للسكان والموارد وليس مجرد التركيز على الارقام ، ان الرقم وسيلة قياس لامر أخطر من الرقم نفسه . وتشير الاحصاءات السكانية للضفة الشرقية ان عدد السكان الان هم (٣) مليون نسمة . وان هذا العدد سوف يرتفع الى حوالي (٤ر٥) مليون نسمة عام (٢٠٠٠) . وتدلنا الاحصائيات المتوافرة ان نصف السكان هم من فئة (١٥) سنة فما دون ، وان نسبة الشباب (١٦ – ٤٠) سنة يشكلون حوالي ٣٠ ٪ من السكان. هذا مجتمع شاب نصفه من الاطفال ، وثلثه تقريبا من الشباب. اي انه مجتمع صغير السن . وهذا الجيل هو الذي سيبقى معنا تقريبا عام (٢٠٠٠) .

والان دعونا للحظات ، نتخيل حجم العبء الذي تعنيه هذه الارقام .

- ان عدد طلاب المدارس سيرتفع من مليون الى مليون ونصف طالب.
- وان كمية المياه المستهلكة في الاردن ستتضاعف ، من حوالي (٧٠٠) مليون متر مكعب حاليا.
- وان الطاقة المطلوبة بالنفط سوف تزداد من (٢٢) مليون برميل في العام الى اكثر من (٦٠) مليون.
- ونعني ايضا ان عدد المساكن المطلوبة حتى نهاية القرن سوف تزداد بمقدار (١٥٠) الف وحدة
- وان حجم القوى العاملة سيرتفع من حوالي (٦٥٠) الفا الى مليون وربع. اي ان المطلوب خلق اكثر من نصف مليون فرصة عمل قد تصل تكاليف الاستثمار السنوية لتحقيقها حوالي الف مليون دينار سنويا.

- وقس على ذلك ما نحتاجه في مجالات الصحة ، والرعاية الاجتماعية ، والدفاع والامن ، والخدمات البلدية ، وغيره من المطلوبات الكثيرة مثل الشوارع، والطرق ، والغذاء ، والجسور والقنوات .

الفرضية الرابعة : يجب أن يستقر في الذهن والمنطق الاردني ان الامور لن تعود الى سهولتها ويسرها التي عرفناها خلال عقد النفط. تلك فترة مضت وانقضت . ونحن مطالبون الان بالاعتماد على الذات ، كما أكد جلالة الحسين اكثر من مرة. ولكن لا بد من التوضيح هنا بأن الاعتماد على الذات لا يعني (الاوتاركية Autarchy) فنحن لسنا جزيرة روبنسون كروزو لا نأكل الا مما نزرع ، ولا نلبس الا مما ننتج. انها تعني تمكين الاردن من انتاج ما هو مؤهل لانتاجه، فيستهلك ما يحتاجه ، ويصدر الباقي ليشتري بثمنه الحاجات التي لا ينتجها. وبمعنى اخر يجب أن نعيد علاقاتنا الانتاجية مع الغير بحيث نستطيع أن نخلق معهم توازنا معقولا نستطيع أن نعتمد عليه في الظروف الصعبة . وبمعنى اخر ، ان مبدأ الاعتماد على الذات منطلق من مفهوم " الميزة النسبية " وحتى يتحقق هذا المبدأ ، لا بد من اطلاق الحرية الاقتصادية ضمن الاهداف والسلوكيات المقبولة.

الفرضية الخامسة : لا يوجد دولة قادرة على احترام ذاتها ، والاستمرار، بدون ان يكون عندها القدرة على مواجهة مشاكلها الداخلية ، وصنع القرار المطلوب، والقائم على الحوار البناء من أجل الوصول الى الرزمة المعقولة ، والقناعة الراسخة ، والدافع للعمل.

ان غياب الحوار المسؤول هو الذي يبقي القرارات مشلولة لسبب " عدم الحسم " في القرارات مما يبقي المجال مفتوحا للمراجعة . وتكرار المراجعة . يجب ان نجد الوسائل

المؤسسية القادرة على صنع القرار ، وترجمته الى واقع ملموس.

الفرضية السادسة : لا بد من الاعتراف بأن الظروف المؤثرة في الاردن ليست داخلية في مجموعها فهنالك ظروف خارجية كثيرة تتفاعل مع الظروف الداخلية ، فتغير المواقع ، تخلق الحاجة الى سياسات واجراءات جديدة . ومن أبرز العوامل الخارجية المؤثرة في الاردن هي القضية الفلسطينية ، وما تعنيه من تأثيرات على النسيج الاجتماعي، والاعباء الاقتصادية . ولو افترضنا صحة ما تقدره بعض دوائر الاحصاءات الاجنبية من ان حوالي (١ر٢٣) مليون فلسطيني قد هجرتهم اعمال العنف والاضطهاد الاسرائيلي عبر السنين حيث استقروا في الاردن. ولو اعتبرنا ان كلفة توفير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية اللازمة للمواطن خلال آخر عشرين سنة كانت بمعدل عشرة الاف دولار للفرد الواحد لكانت اسرائيل قد تسببت في تكليف الاردن ما مجموعه (١٢) مليار دولار لخدمة العدد المذكور انفا من الفلسطينيين المهجرين.

وبالمقابل فان اسرائيل قد تقدمت مؤخرا بطلب الى الكونغرس الامريكي للحصول على هبة بمقدار (٣) مليارات دولار لتوطين مئة الف مهاجر يهودي من الاتحاد السوفياتي تعمل اسرائيل حاليا على استقطابهم خلال الفترة القادمة.

وقد ثبت من الازمة الاقتصادية الاخيرة ان قرار فك الارتباط السياسي والاداري لم يكن فك ارتباط اقتصادي. وابسط مثال على هذا هو ما حصل للدينار الاردني خلال هذا العام. فالدنانير الاردنية الموجودة في الارض المحتلة والتي كانت تشكل الرصيد المادي الاساسي للسكان هناك ، اصبحت عبئا على الاقتصاد الاردني بسبب محاولة اسرائيل اثارة القلق في المناطق المحتلة واستغلال تلك الدنانير كمصدر من مصادر العملةالصعبة التي كانت بأمس الحاجة لها في أزمتها الاقتصادية.

وينساق نفس هذا المنطق على دعم الاردن لأي قطر عربي شقيق وقف الاردن الى جانبه لمواجهة اخطار خارجيه تتهدده . ان التلاحم مع قضايا العالم العربي لها فوائد ولكن عليها تبعات تشكل في اساسها مصادر الاعباء المالية على الاردن. ان غياب وسائل المتابعة الدقيقة لقياس التكلفة والمردود لا يعني ان الاردن لا يتكبد مبالغ والتزامات هائلة في هذا المجال وان بدت الامور مغرية لفترات من الزمن، الا انها سرعان ما تتحول الى تكلفة باهظة. وهذا لايعني ان الاردن يحسب التزاماته ويحدد علاقاته مع اشقائه بموجب حسابات الكلفة والمردود الماديين، ولكنه يسعى الى تفسير اوضاعه ، وملابساتها حتى نتفهمها نحن في الاردن قبل ان يتفهمها ويستوعبها الاخرون .

في ظل هذه الفرضيات ، او البديهيات الاساسية ، يجب ان ننطلق نحو التفكير في المستقبل وتحدياته. وقد كثرت في الاونة الاخيرة الدراسات المستقبلية ، ومراكز التحليل والمقارنة في العالم. ومعظمها يتبنى مجموعة من الفرضيات المختلفة التي يبني عليها سيناريوهات مختلفة.

وقد اثبتت هذه الدراسات انها تشكل حلقة وصل ممتازة بين المفكرين وصانعي القرار . ولكن أسلوب الحوار معكم هذا اليوم يستند الى الفكر الابسط ، والملامس للواقع المعاش . فالاردن ، كغيره من اقطار الارض ، فيه وعد ، وفيه تحديات ، وفيه قدرات ، وفيه سلبيات ، المطلوب بالدرجة الاساسية هو احداث الديناميكية ، التي تعطي المجتمع القدرة على الحركة والتطور، مما يجعله قادرا على تجاوز الصعاب ، ونحن نمر الان في الاردن بمرحلة تغيير شاملة . ويستشعر المرء بكل وجدانه ان مجتمعه ينتقل الى أفق جديد . ومن هنا تزداد درجة حساسيته اتجاه كل ما يراه ويلمسه من حوله. ان الحساسية ليست خوفا ، بقدر ما هي ترقب وحرص على ان الجديد سيكون

افضل من الماضي ، وان الاجيال القادمة سترى أياما أفضل مما عشناه ، هذا التغيير القادم ما شكله وما هي ملامحه ؟

الفرص والتحديات

ان النظرة للمستقبل يمكن تقسيمها الى نوعين فهنالك الفرص ، وهنالك التحديات . وسوف ابدأ بالتحديات الاساسية التي يواجهها الاردن في المستقبل.

التحدي الاول : هي قضية التغيير السلوكي من مجتمع الرفاه الى مجتمع البناء الوثاب . وهنالك ضغوط متزايدة علينا من أجل تغيير سلوكياتنا الاجتماعية والاقتصادية، والتي يمكن رؤيتها من خلال ما يلي:-

- ضرورات تسديد الديون الخارجية ، وتخفيف العجز في الموازنة ، تقتضي تغيير السلوك في الاعتماد على الحكومة لعمل كل شيء .. وتوفير كل شيء بالاسعار الدنيا وبالكميات الكافية .. سواء كنا نتحدث عن السلع او خدمات او مشاريع او استثمارات او فرص عمل.
- تغيير سلوكنا الضريبي ، واعتبار ادائها ضمن القانون واجبا يؤديه الشرفاء كما تؤدى الخدمة العسكرية.
- اعادة النظر في الاستهلاك المنفلت ، وضبطه.
- التركيز على الاتقان في العمل ، لان الاتقان جزء من الايمان.
- القبول بفرص العمل المتاحة - ونبذ مظاهر البطالة المتعمدة، والسعي بعد ذلك للعمل الافضل.
- عدم اللهاث وراء المناصب.
- نبذ عنف اللسان ، وتبني الحوار وسيلة للتفاهم .

- المتابعة والتدقيق والحرص ، والتقيد فيهابالعلم والمعلومة والضمير النقي.

هذه الانماط السلوكية المطلوبة يجب أن تترسخ ، وان تتم ترجمتها الى ممارسة عملية يومية ، بواسطة التربية المنزلية ، والتثقيف المدرسي ، وسائل الاعلام ، والاجراءات الاقتصادية المناسبة.

التحدي الثاني :- احداث التنمية في الاردن ، وتحريك عجلة الاقتصاد بهمة ، وروح وطنية عالية ، تتفاعل فيها جميع الطاقات والقدرات . واحداث التنسيق بين مختلف المؤسسات حتى تعمل في اتجاهات واحدة بدلا من البعثرة الحالية. والتنمية يجب ان تقوم على القدرات الكافية والموارد الذاتية ما امكن حتى لا تبقى طاقة معطلة ، وحتى لا تزيد اعباء المديونية وترتفع نسبة التزاماتنا للغير .

وكما تعلمون ، فان الحكمة الاقتصادية السياسية تقول ، بأنه لا شيء بالمجان تحت الشمس.

ان الظروف التي نمر بها الان شبيهة بالظروف التي مررنا بها خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ . ومع حلول عام ١٩٧٢ ، قدنا حركة تنموية مكنت الاقتصاد من تحريك دواليبه مما أدخلنا في مرحلة نمو باهرة. نحن بحاجة الى تلك الدفعة التنموية ، ولكن بدون الارتكاز الى اموال النفط ، بل بالارتكاز على الطاقة الذاتية ، كما سبق وأسلفت.

التحدي الثالث : ان الاردن يقع وسط العالم العربي ، وله أطول خط حدودي مع اسرائيل . وكذلك فان الاردن هو جزء من السياج الخارجي لدول الثروات أو الموارد الطبيعية التي اصبحت بفخر جزء من النظام المالي العالمي. فعندما طرح الاردن فكرة الصندوق التعويضي للعاملين في الاقطار العربية المجاورة كان يتوخى استثمار العائدات

واعادة توظيفها لخدمة العائدين من الخارج وبالتالي دعم الاستقرار الاقتصادي للمنطقة بأسرها.

ان التعاون بين اللبنات الاساسية في ظل الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي ومجلس تعاون المغرب العربي ومجلس التعاون العربي سيخدم عملية التعاون والتكامل العربي الشامل على« اساس من الرؤيا الواضحة بحيث تصبح الجامعة جامعة الاقاليم العربية.»ان اعضاء الجامعة العربية هي دول ذوات سيادة لكل منها الحق بالانضمام الى اي تجمع اقليمي اوالبقاء خارجه. ولكنه من الواضح ان الاستمرار في ثنائية الرؤياوالعلاقة في داخل العالم العربي او فيما بين العالم العربي والدول الاجنبية ، وخاصة منها العظمى ، امر يخفف من امكانية النهوض بمستوى المواجهة للتحديات المطروحة نحو عام ٢٠٠٠. فمثلا عندما نعلم ان مجموع سكان دول مجلس التعاون العربي سيصبح (١٠٦) مليون نسمة في نهاية القرن ، ونسبة ٤٥ ٪ منهم دون ١٥ سنة . وعندما نعلم ان نسبة التجارة البينية بين الدول العربية لا تتجاوز ٣ر٢ ٪ من مجمل التجارة مع العالم الخارجي تتضح حقيقة عبارة اقليم الشرق الاوسط التي تفتقر الى مضمون اجتماعي وتاريخي . وباختصار ، ان لم نخطط لانفسنا فسوف يخطط لنا الاخرون . ان للاردن ، برغم وثوق صلاته مع الاشقاء خصوصية وذاتية مختلفة . وقد استطاع الاردن بفضل قيادته الواعية ، ان يحول هذه الحقائق الى قوة مؤثرة بفضل اعتداله ونصرته للاشقاء كمبدأ ، ودعوته المستمرة لان يكون الوفاق طريقا للعمل العربي بدلا من الشقاق. وهذا أمر لا يتحقق بسهولة . والتحدي الان ، هو ان يستطيع الاردن ان يحافظ على توازنه الداخلي والخارجي ، وان يوفق بين التزاماته للحفاظ على مركزه ، ويفي بحاجاته الداخلية للحفاظ على امنه واستقراره.

ومما لا شك فيه انكم تسعون بالسيناريوهات المطروحة على حل القضايا الاقليمية

على حساب الاردن واستقراره. وهذا امر يجب ان لا نسمح به ابدا . بل يجب ان نحافظ على منزلتنا وهيبتنا على خارطة العالم لكي يأخذنا الاخرون بالجدية المطلوبة .

ان هذا التحدي الذي يفسر نفسه احيانا بالمحاولات المستمرة لتقويض منعتنا الداخلية، وتهديم اقتصادنا ، وامتحان صبرنا ، ولن تتوقف المحاولات . ولكن استمرار المحاولات المعادية تواجه بتماسك الصفوف والبناء .

التحدي الرابع : هو اجراء التصحيح في الخلل الهيكلي للاقتصاد الاردني . وهذا الخلل يمكن ان يكون عابرا ومؤقتا ان أحسنا التصرف ، وخططنا التخطيط السليم ، وتبنينا المنهجية العلمية السليمة . وكما نعلم ، فان كلا من البنك الدولي للانشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي قد وافقا على برامج التصحيح الاردنية ، ويلحان علينا في تطبيقهما . ولا يعني هذا المبالغة في التقيد بحرفيات الخطط ، بل يجب ان نبحث عن البدائل التي تضمن لنا حرية الحركة لتحقيق المقاصد بأدنى تكلفة وجهد اجتماعيين ممكنين .

ان قضية تصويب المسار الاقتصادي لن تكون بدون تكلفة ، ولو اضفنا اليها عبء التنمية ، لاتضح لنا حجم التحدي الذي نواجهه.

التحدي الخامس : هو مواجهة الميول المتطرفة في المجتمع الاردني ، وبناء مجتمع التعددية الصحية . ونرى نزعات الى اليمين والى الشمال . ولعل قراءة متفحصة لشعارات ولافتات الحملة الانتخابية تعطينا مدلولا . ومع الاعتراف بان الشعارات تكون في العادة مقتضبة ، وحادة اللهجة ، الا ان ملامح التطرف تبرز في بعضها . فعلى الشمال نرى الخلط الواضح بين واجبات الاردن الدولية وبين الدعوة للانفكاك عن صندوق

النقد الدولي او البنك الدولي ، في الوقت الذي تعود فيه دول اوروبا الشرقية الى هاتين المنظمتين. وعلى اليمين نرى من يريد اعادتنا الى نظام شبيه بالنظام الخميني. واذا كانت الروح التي ستسود مجلس النواب أقرب الى التطرف ، فان الاعتدال الاردني سيكون الضحية وهذا ثمن غال ندفعه. ولهذا فان للشباب الاردني دورا يلعبه عن طريق الحوار والمحاكمة العقلانية للامور ، خاصة وان الشباب يمثلون الاكثرية ، وباسمهم يتحدث المغالون والمتطرفون.

التحدي السادس : مواجهة الاعباء المستقبلية الناجمة عن ندرة بعض الموارد الاساسية ، والتي ستضعنا في المستقبل امام واقع قد يصل حد القسوة . وأهم موردين هما الماء والطاقة . وكما تعلمون فان حاجة الاردن للمياه سوف تتضاعف مع نهاية هذا القرن ولكن الموارد المتاحة في حدود مصادر المياه المعروفة لدينا ليست كثيرة. ولهذا ، فان مشاريع ضخمة اصبحت ضرورة قصوى ، ومن هذه الوسائل تحلية مياه البحر ، نقل المياه من الدول العربية او نقلها من اماكن قصية. والطاقة التي نسعى بجهود حثيثة للبحث عن مصادرها ، ما تزال حتى الان دون المطلوب . والفرد الاردني يستهلك ما يعادل عشرة براميل مكافئة من النفط سنويا. ولكن الحاجة قد تصل الى خمسة وعشرين. ولهذا ، فان النفط المطلوب توفيره مع نهاية هذا القرن يقدر بحوالي (١٠٠) مليون برميل مكافيء مقابل (٣٠) مليونا في الوقت الحاضر.

ولكن مقابل هذه التحديات توجد فرص في الاردن واعدة ، فما هي هذه الفرص ؟

ان الفرصة الاولى التي أراها هي الموقع المتميز الذي يحظى به الاردن عربيا واسلاميا ودوليا . فالاردن على صغر حجمه النسبي ، وقلة موارده كان يمكن ان يكون دولة مغمورة ، لا حول بها ولا شأن. ولكنه ليس كذلك . فهومن ناحية يعتبر دولة حديثة معتدلة ، ذات سجل طويل من الاستقرار والنمو . وبدون ان نغالي في مدح الذات او

قدحها ، فان الاردن يعتبر مثالا ناصعا يحتذى لكثير من دول العالم الثالث. وله دور واضح وسط الاشقاء ، الذين ينظرون الى تجاربه الريادية ليروا ان كانت ستنجح ليقلدوها. وانظروا الاتهامات التي كانت تكال للاردن في الخمسينات والستينات ، اثناء حقبة الرومانسية السياسية ، واهتياج العواطف . اما الان فان الكل يقر للاردن بعقلانيته واتزانه. ان من حولنا يقتربون من النموذج الذي خططناه لانفسنا ، وقد استطعنا باستمرار ان نكون وسطا عاقلا متزنا ، مما اعطانا مرونة الحركة ومكن القيادة السياسية في هذا البلد من قراءة المستقبل واستباقه بالاجراءات الصحيحة ، وان بدت هذه الاجراءات نوعا من المجازفةالسياسية. هذا الرصيد ، سيبقى معنا باستمرار ، وعلينا ان نتمسك به دائما وابدا.

ثانيا : ان للاردن رصيدا كبيرا من الهزات التي تعرض لها واثرت على صميم العلاقات السائدة فيه بين الناس والناس ، وبين الناس والارض . فمنذ عام ١٩٤٧ ، تعرض الاردن لاحداث دموية تمثلت في الاعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، واخيرا ١٩٨٨ حين حصل التراجع في الدينار. وهذه الهزات يمكن ان تقوض اركان دول أغنى منا واكبر . ولكنها لم تفعل . بل خرجنا منها جميعا ونحن اكثر قوة ومنعة . وهذا الرصيد من الثقة هو الذي منحنا الثقة الاضافية في المستقبل ، وجلب لنا احترام العالم وتقديره.

ثالثا : كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، لا بد وان تبرز كرصيد قوي لهذا البلد . لقد وقف الشاب الاردني باستمرار خلف قيادته ولم يأبه بحجم الضغوط الواقعة علينا لتغيير المواقف . وبالمقابل فان القيادة الهاشمية حافظت على هيبتها وسماحتها ، ولم تظلم او تجاز ، خاصة على اولئك الذين حاولوا التعرض لها . وقد تحدث حالات عتاب ، وشكوى ، ولكن الرصيد يبقى . وعلى الرغم من الهزات المتتابعة التي واجهتنا ،

واستهدفت تغيير الاطار الدستوري للاردن ، الا ان العلاقة بين القائد والشعب استمرت . واذا نظرنا الى تجارب الدول التي تقلبت عليها انظمة الحكم ، وفقدت الاستمرارية ، فان سجلنا يبدو ناصعا ابيضا . وهذا رصيد ممتاز.

رابعا : ان الفرد الاردني في الاساس متعلم ، واع ، وقادر وسمعته ممتازة ، واداؤه في معظم الاحيان مشرف . وهذا التميز في الفرد الاردني هو الذي اعطى الاردن ميزة نسبية . فقدراته القتالية من ناحية ، وانضباطه في الخدمة العسكرية ، جعله مضرب المثل لدى الغير . وكذلك العاملون الذين عملوا داخل الاردن ، وخارجه . صحيح اننا نتلقى العون المادي من الاشقاء ، ولكنه لا يزيد عن العون البشري الذي قدمناه لهم . ولقد قدرت دراسة ان الثروة المتمثلة في الايدي العاملة المدربة التي تعمل في دول الخليج بحوالي (٥٠) بليون دولار . وبافتراض ان المردود السنوي عليها يبلغ ١٠ ٪ فان (٥) بليون دولار تزيد اضعافا عن العون الذي نتلقاه، ولو شملنا بهذا الرقم حوالات العاملين في الخارج والقروض الممنوحة لنا من هذه الدول.

ومن الطريف ان نذكر هنا بان جزء من مديونية الاردن يمكن تفسيره بالقوى العاملة المستوردة، وبارتفاع كلفة البناء في الاردن نتيجة لفقداننا لكثير من قوانا العاملة المدربة لدول الخليج. وقد حول العاملون العرب والاجانب الذين عملوا في الاردن منذ عام ١٩٧٦ وحتى الان اكثر من (٥ر١) بليون دولار. تساوي حوالي ٢٥٪ من مجموع ديون الاردن الخارجية ولو اضفنا الى هذا كلفة توفير العيش وفرص العمل للاردنيين العائدين بعد ان أفنوا زهرة عمرهم في الخارج ، لزادت الارقام حدة . ولكن الفرد الاردني يبقى باستمرار الرصيد الذي سيمكننا من تنمية الاستثمارات المعتمدة على قدراته.

خامسا : ان البنية التحتية في الاقتصاد الاردني صارت متكاملة بحمد الله فهنالك

المدارس و الجامعات والطرق والمواصلات والجسور والقنوات وخطوط المياه والكهرباء. وبفضل موقعه الجغرافي ، فان الاردن قادر على ان يكون مركزا للصيانة والتجارة والتصنيع المتطور للمنطقة العربية بأسرها. هذه الثروة التي كلفتنا الكثير ، وفي ظل تفاهم عربي ومحاولات تكامل جيدة ، ستتحول الى مصادر دخل . لهذا ، فان التحدي الاقتصادي المتمثل بالازمة المالية، هو الذي يجب ان يتحول الى تعميق الاستفادة من الخدمات والبنية التحتية المتكاملة في الاردن وهذا بالطبع يجعل عملية التنمية أيسر مما لو كنا سننطلق الان من نقطة البداية .

سادسا : ما يزال في الاردن الكثير من الطاقات المتوفرة وغير المستغلة بشكل صحيح متكامل ، ومن هذه الطاقات ، على سبيل المثال لا الحصر ، الامكانات السياحية، واملاح البحر الميت ، واستثمار القوى العاملة المدربة لدى القوات المسلحة ، وزيادة الانتاج الزراعي ، واستثمار الموقع الاستراتيجي للاردن ، خاصة في منطقة العقبة. هذه الامكانات يمكنها ان تخلق فرص عمل جديدة . وكذلك ، فان الاردن قادر على ان يتوسع في استثمار بعض المناطق في منطقة البادية وحوض الزرقاء ولدى الاردن القدرة على المساهمة في تنمية الاقطار الشقيقة التي ما تزال في بدايات انطلاقاتها. هذه الامكانات الكبيرة تحتاج الى خطة تنموية جديدة بروح جديدة. المطلوب هو التحرك التنموي السليم.

سابعا : ظروف السلم والحرب : ان الاردن يدعو للسلام وهو يدرك حجم التحدي الماثل في استمرار الاوضاع الحالية على ما هي عليه. ولو افترضنا ان حلا مشرفا للقضية الفلسطينية قد وضع ، وان لبنان عادت لهدوئها ، وان المنطقة شهدت استقرارا ، فان للاردن دورا تنمويا كبيرا يؤديه. ولكن هذا الموضوع خاضع برمته للاحتمالات . ان استمرار التوتر يشكل التحدي ، واستتباب الاستقرار يشكل الفرصة .

ان المستقبل في الاردن واعد ونحن نسير الان نحو التغيير الذي يواجه التحديات ويستثمر الفرص . ولكننا هذه المرة يجب ان ننطلق من قدراتنا وابداعاتنا . والتحدي لا شك كبير ، ولكننا قادرون على تجاوزه . ان في الاردن مستقبلا ونحن الذين نصنعه.

دقق هذه المجموعة مشكورًا : محمد راضي خضر - عمان

ومضات فكرية وآراء مختارة من هذه المجموعة

من خطابات ومحاضرات
صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ولي العهد
للعامين ١٩٨٨ - ١٩٨٩

- من واجبنا أن نذكر بأننا كنا في الأردن أول من نادى بحق تقرير المصير ورفض الإستيطان ونبه الى خطره
- لقد رفضنا أن تترك الساحة للمتشنجين واللاعقلانيين .
- مثل لبنان مثل واضح على سلب الارادة وبث التفرقة والسيطرة والإحتواء .
- لا بد لنا من أن نبذل أقصى الجهد ليبقى تنديد الرأي العام العالمي بالإحتلال الإسرائيلي تنديدا يسمو الى الموقف الذي يقدر بوعي ما يجري في الأرض المحتلة .
- أن الحدث العظيم يجب أن يبقى عظيما محوطا بهالته الحقيقية من النزاهة والبراءة والعفوية لتكون له جدواه ، دون أن نشوهه بغير قصد أحياناً .
- أننا في الأردن نتجه الى التعاون في سبيل اقامة منتدى شباب عربي ليكون أعضاءه شركاء في التفكير والتحليل .
- الهدف الأساسي لمنتدى الفكر العربي هو تجسير الفجوة بين المفكر وصانع القرار في الوطن العربي .

(إجتماع الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي - عمان ، ١٩٨٨/٢/٥)

- لقد كان اختيارنا في الأردن نهج الوسطية مستندا على قناعات أفرزتها التجارب التاريخية والظروف الموضوعية .
- أننا نفرد مكانة كبيرة للبنية القومية والروحية دون تعصب وانغلاق .
- نتطلع بإهتمام بالغ إلى التحولات الكبرى التي تجري الآن في الإتحاد السوفيتي لما لها من إنعكاسات ليس على حياتنا في هذه المنطقة وحسب وانما على البشرية جمعاء .
- نقدر الموقف السوفيتي الداعي للإنسحاب من الأراضي الأفغانية.

(إفتتاح الحوار العربي - السوفيتي / عمان ، ١٦-١٨/٣/١٩٨٨)

النهضة العربية ينضوى تحت لوائها جميع العرب بغض النظر عن الخلفية القطرية أو المذهبية . إن إحتفاظي بإسلامية القدس وعروبتها هو عزائي عن كل ما أصابني من ظلم في حياتي " .... المغفور له عبدالله بن الحسين .

- ان وحدة الضفتين قومية وواقعية وهي وثيقة منذ عام ١٩٢٢ على أساس وحدة المصالح مما جعل لكل من الضفتين مركزا ممتازا خاصا في الضفة الأخرى .
- أصبح الأردن بفضل استمراره في التمسك المستمر بروح النهضة العربية وطنا عربيا وسطا بين الجميع .
- نؤكد على التوازن والإعتدال سياسيا سواء أكان في المجال الداخلي أم على الصعيد الخارجي .
- ننطلق من الإحترام للإنسان الفرد والجماعة وما يمثله الفرد وتمثله الجماعة من تراث حضاري .
- تلازم الأردن مع القضية الفلسطينية هو الذي أفرز الوحدة سنة ١٩٥٠ .

- منتدى الفكر العربي أصبح بحق برلمان للمفكرين وأصحاب القرار العرب .
- أن اعداد الكوادر المدربة القادرة على التعامل مع الشباب وتوجيه طاقاتهم وقدراتهم لخدمة بلدهم وأهلهم ،وتعميق روح الإنتماء والولاء لقيادتهم ووطنهم هي من الأمور الضرورية التي علينا جميعا أن نوليها إهتمامنا وعنايتنا .

(اختتام احتفالات وزارة الشباب بذكرى الثورة العربية الكبرى ، عمان / ٢٤ حزيران ١٩٨٨)

- تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية يستدعي رفع صفة الدونية عن التعليم المهني .
- يتوجب علينا ايلاء القطاع الشبابي الأولوية في خططنا التنموية من أجل إعدادهم للمستقبل .
- أننا ننظر الى " العمل " كمساند للعلم في تحقيق الذات الإنسانية .
- أن الآثار السلبية للإنكماش النفطي تتطلب منا مزيداً من الإعتماد على قدراتنا الذاتية .
- أن عملية التنمية الشاملة لا بد أن تأخذ بعين الإعتبار مدى توفر القوى البشرية اللازمة المدربة في مراحل التعليم العالي .

(ندوة القبول في التعليم العالي - الجامعة الأردنية ، عمان ٢١-٢٤/١١/١٩٨٨)

تغيير النفس يعتمد على الإرادة الواعية والتصميم الحازم ، مصداقا لقوله تعالى "ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"

- أن التطور المذهل في مجال التسليح من حيث السرعة الفائقة واتساع مدى التدمير لم يعد يسمح بالإنتظار للتأكد من نوايا الخصم .
- مستقبل السلام يظل مرتبطا بالمصادفات المجهولة .
- رسالة الدين في النهاية هي تعريض الضمير الإنساني لنور المثل العليا .
- الأهداف الطموحة ستظل بعيدة إلا إذا استقرت العلاقات بين أهل الأديان أنفسهم على أساس من الثقة والوضوح .
- أن كل الأديان مهما إختلفت مصادرها - تركز على إحترام الإنسان وحقه في الحياة الكريمة الآمنة .
- الممارسات العملية كثيرا ما تجاهلت تلك المعاني وخصوصا حين استغلت العواطف الدينية لتحقيق المآرب الشخصية أو الطموحات السياسية .
- التقاء الأديان لا يعني بحال من الأحوال اذابة الأديان في نوع من التوفيقية .
- أن القدس موصولة العرى بمشاعر الملايين على امتداد الأرض والتوتر القائم فيها مؤهل لأن يثير حريقا يصل لهبه ودخانه لأقطار بعيدة .
- وضع القدس الراهن بين التطلعات الجميلة والواقع الكئيب يشكل تحديا صارخا للمثالية الدينية .
- لقد أضاعت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية فرصا كثيرة لحل مشكلة القدس .

(المؤتمر العالمي الخامس للدين والسلام ، ملبورن - إستراليا ، ١٨-١٩٨٩/١/٢٨)

- من الواجب علينا في الأردن أن نكون أكثر إعتمادا على أنفسنا من خلال تبني السياسات الداخلية الصحيحة التي تمكننا من التغلب على الدورات الإقتصادية التي يواجهها إقتصادنا .
- أن ظهور اليابان كقوة اقتصادية كبرى لا بد وأن ينتج عنه دور سياسي عالمي لليابان .
- المجابهة الإقتصادية تزداد يوما بعد يوم بين المحاور الإقتصادية العالمية الثلاثة التي تشكلها الولايات المتحدة - دول المجموعة الأوربية واليابان .
- على الأردن أن يستفيد من قواه العاملة المؤهلة تأهيلا عاليا بحيث يصبح مركز علمي وتكنولوجي متطور ، وهذا يتطلب بدوره مرحلة أكثر تقدما من التعاون الإقليمي والتعاون مع المنظومات الإقتصادية في الدول المتقدمة .
- أن الإستثمار في أي مجال جديد لا بد ان يكون مبررا ماليا وإقتصاديا واجتماعيا .
- أن ديناميكية الإقتصاد الاردني وحركيته جعلت منه اقتصادا أقدر على التكيف مع المستجدات والإستجابة لها وتصحيح مساراته بما يستوعب الصدمات .
- أن روح المبادرة والإبداع كفيلة بوضعنا على الطريق الصحيح في مواجهة التحديات .
- الإستراتيجية التنموية للمرحلة القادمة ستنصب على تفعيل دور القطاع الخاص مقابل الحد من دور القطاع العام .
- دور القطاع العام يجب ان يقتصر على التنظيم والتخطيط وتوفير المناخ الإستثماري المناسب .

- يجب تحقيق الأهداف الوطنية بعزم وبروح الفريق الواحد .
- أن الميزة النسبية التي يتمتع بها بلدنا سواء من حيث الموقع الإستراتيجي أو من حيث توفر القوى العاملة المدربة ستلعب دورا بارزا في اعادة الزخم التنموي الى اقتصادنا الوطني .
- أن التحديات التي تواجهنا كبيرة ولكن امكانياتنا لمواجهتها كبيرة أيضا .

(الإستراتيجية الإقتصادية للاردن – كلية الحرب الملكية ، عمان ٧ آذار ١٩٨٩)

- لقد كبرت معظم العواصم بلا حدود واضحة حتى صارت مهوى لأفئدة الكثيرين من أهل الريف والأقاليم .
- العواصم الإسلامية مدعوة الى التعاون والتعاضد من أجل تحسين البيئة .
- ديننا الحنيف وحضارتنا العظيمة يوليان اهتماماً كبيراً لقضية البيئة ونظافتها .
- القدس التي تحتوي المسجد الحرام والصخرة المشرفة وكنيسة القيامة تخوض الآن ثورة عارمة على الظلم والقهر .
- العالم العربي والاسلامي ما يزال يعاني الكثير من مظاهر الفقر والجوع والأمية على الرغم من ثرواته الكبيرة وطاقاته الهائلة .
- أن التوأمة لا تتم بمجرد توقيع الوثائق بل انها جهد مدروس متواصل.
- الامة بحاجة الى انجازات ملموسة تلهب حماسها وتؤكد ثقتها بالحاضر والمستقبل .

- " ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض " (سورة الأعراف ، الآية ٩٦) .

(افتتاح مؤتمر منظمة العواصم والمدن الاسلامية - عمان، ١٧ آذار ١٩٨٩)

- تصدير السلع الاردنية اصبح اكثر صعوبة نتيجة لتردي الاوضاع في اسواقها التقليدية من جهة ومنافسة مصدرين جدد في تلك الاسواق واصرار العديد من الدول على المقايضة والحصول على تسهيلات في الدفع.

- يجب صياغة استراتيجية متكاملة للتصدير تمكننا من تحقيق الطموحات والاستفادة من الفرص في تنمية الصادرات الوطنية.
- أن تشجيع الاستثمار والتصدير سيمثلان محركين اساسيين للتنمية.
- أن الميزة النسبية التي يتمتع بها بلدنا من حيث موقعه الاستراتيجي المتوسط وتوفر القوى العاملة المؤهلة وفوق ذلك كله الاستقرار الذي ينعم به كانت موضع اهتمام المجتمع الدولي وانتباهه ومن شأنها ان تكون عناصر دفع هامة يُبنى عليها قطاع متطور للتصدير.

- أن قطاع التصدير يحتاج الى نظرة مؤسسية موحدة تضع كافة الفعاليات والمؤسسات ذات العلاقة على اتصال وتنسيق بين بعضها البعض .
- لا بد لنا في الأردن من الاعتماد بشكل مركز على تطبيق

المواصفات والمقاييس التي تجعل من صادراتنا سلعا منافسة من الناحية الفنية قبل ان تكون منافسة سعرية.

(المؤتمر العربي الأول لآفاق التقانات الحيوية الحديثة في الوطن العربي – عمان، ٢٧ آذار ١٩٨٩) .

- أن دخول صادراتنا السلعية والخدمية على حد سواء، الى الأسواق الدولية يعتمد الى حد كبير على سمعة دولية موازية للمصنوعات الأردنية.
- لقد دعوت الى ضرورة تبني انشاء شركات اردنية لتصدير السلع والخدمات.
- علينا ان نبقي اقتصادنا دائم الحركة ولانوقف مبادراتنا الايجابية على المستويين المحلي والخارجي حتى نتمكن من التعامل مع كافة المستجدات.

(ندوة تنمية الصادرات الاردنية: طموحات وفرص – غرفة صناعة عمان، عمان ١٩/٣/١٩٨٩) .

- عطاء الهاشميين في الساحة العربية وبصماتهم معروفة وتلك البصمات تنصف في هذه الايام بالمزيد من الكتابة الواعية.
- ان هناك موجة عالمية للتحول نحو الديمقراطية في عديد من دول العالم الثالث ، وطننا العربي هو جزء من هذه الموجة.
- المسيرة نحو التعددية السياسية او الديمقراطية لن تكون سريعة اوشاملة او سهلة في وطننا العربي فالممارسات القديمة لا تختفي بعصى سحرية.
- علينا ونحن نبشر بالتحول الديمقراطي ورعاية مسيرته وتكريسها

ان لا نوهم انفسنا او جماهير شعوبنا ان الديمقراطية تنطوي على حل لكل مشكلاتنا .

- الحوار مع المؤسسات الرسمية ضمن مفهوم الممارسات الديمقراطية للمؤسسات يتطلب الصبر والمثابرة والتدرج.

(ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي – عمان ١٩٨٩/٣/٢٦) .

- في الاردن انحصرت نشاطات البحث والتطوير في مجال التقانات الحيوية في الجامعات الاردنية مع وجود نشاط محدود في القطاع الخاص.
- ستتوجه نشاطات المركز الوطني للعلوم الى تطوير تقانات انتاج المحاصيل الزراعية وتنمية الثروة النباتية والحيوانية.
- سيتمكن الاردن من خلال تطوير وتطبيق هذه التقانات من زيادة الاعتماد على الذات في مجالات الامن الزراعي.

- التبادل التجاري فيما بين الاقطار العربية ما زال ضمن حدود ضيقة لا تتجاوز ٧٪ من جملة الصادرات كما لا يتجاوز ١١٪من جملة الواردات

- ما يلفت النظر ان كثافة العلاقة العمودية بين كل قطر عربي والدول الصناعية المتقدمة بقيت على مستوى يفوق المتوسط المعهود في دول العالم الثالث المقاربة لاقطارنا في مستويات الدخل والانتاج .
- سياسات الهيمنة الاقتصادية التي تتبعها الدول الصناعية المتقدمة

تستهدف بشكل واضح استمرار اعتماد اسواق البلدان النامية على صادراتها .

(ندوة المصارف العربية – عمان، نيسان ١٩٨٩) .

- صار الاردن واحد من الامثلة الناصعة التي يحتذى بها في التقدم والنمو بموارد طبيعية محدودة .
- يخطيء من يعتقد ان الاعتدال امر سهل بل هو اصعب المواقف وادقها .
- ان الدولة الحديثة هي التي تقوم على قاعدة متينة من المؤسسات المتطورة المتجددة .
- لا توجد ادارة بعيدة عن متناول المحاسبة والمساءلة من المجتمع التي بناها ومولها وبنى عليها الآمال .
- يقتضي البحث عن الكفاءات واهل الابداع لكي يحتلوا اماكنهم .
- العالم المقبل علينا لا يعطي مكانا رحبا للكينونات الصغيرة .
- ان العمل الاقتصادي العربي المشترك والذي تعثر في الماضي يجب ان يجد صيغاً صالحة للمستقبل .
- ان اهلنا في الاراضي المحتلة برهنوا على انهم بالتكافل والادارة والتنظيم قادرون على مقارعة الاحتلال والتصدي لاجراءاته .
- الاردن بنجاحاته وهفواته بابداعه الكثير او تقصيره احيانا يبقى الوطن ويبقى الملاذ والمرجع ، وما تعملونه هو لأنفسكم ووطنكم وابناءكم.

(المؤتمر الخامس للاردنيين العاملين في الخارج – عمان ٨-١١/٧/١٩٨٩) .

- التحدي الاكبر الذي يجب ان ننجح فيه هو رفع القدرات البشرية الى مستوى قادر على التعويض عن نقص الموارد الطبيعية المتاحة.
- ان الاستقرار السياسي في الاردن ليس رفاهية بل هو شرط اسبقي وملازم للتنمية.
- ان غياب الحوار المسؤول هو الذي يبقي القرارات مشلولة بسبب "عدم الحسم" في القرارات .
- يجب التركيز على الاتقان في العمل لان الاتقان جزء من الايمان.
- يجب القبول بفرص العمل المتاحة ونبذ مظاهر البطالة المتعمدة والسعي بعد ذلك للعمل الافضل.
- يجب نبذ عنف اللسان وتبني الحوار وسيلة للتفاهم.
- المتابعة والتدقيق والحرص والتقيد فيها بالعلم والمعلومة والضمير النقي. هي من قضايا التغيير السلوكي لمجتمعنا .
- يجب تحريك عجلة الاقتصاد بهمة وروح وطنية عالية تتفاعل فيها جميع الطاقات والقدرات واحداث التنسيق بين مختلف المؤسسات.
- عندما طرح الاردن فكرة الصندوق التعويضي للعاملين في الاقطار العربية كان يتوخى استثمار العائدات واعادة توظيفها لخدمة العائدين من الخارج .
- التحدي الآن هو ان يستطيع الاردن ان يحافظ على توازنه الداخلي والخارجي.

- هنالك سيناريوهات مطروحة لحل القضايا الاقليمية على حساب الاردن واستقراره وهذا امر يجب ان لا نسمح به ابدا .
- ان هذا التحدي الذي يفسر نفسه احيانا بالمحاولات المستمرة لتقويض منعتنا الداخلية وتهديم اقتصادنا وامتحان صبرنا ولن تتوقف المحاولات.
- قضية التصويب الاقتصادي لن تكون بدون تكلفة.
- من التحديات مواجهة الميول المتطرفة في المجتمع الاردني وبناء مجتمع التعددية الصحية.
- حاجة الاردن للمياه سوف تتضاعف مع نهاية هذا القرن.
- الاردن يعتبر مثالا يحتذى لكثير من دول العالم الثالث وهو دولة حديثة معتدلة ذات سجل طويل من الاستقرار والنمو.
- الفرد الاردني في الاساس متعلم واع وقادر وسمعته ممتازة واداؤه في معظم الاحيان مشرف وهذا التميز في الفرد الاردني الذي اعطى الأردن ميزة نسبية.
- لقد قدرت دراسة ان الثروة المتمثلة في الايدي العاملة المدربة التي تعمل في دول الخليج بحوالي (٥٠) بليون دولار وبافتراض ان المردود السنوي عليها يبلغ ١٠٪ فان (٥) بليون دولار تزيد اضعافاً عن العون الذي نتلقاه حتى ولو شملنا بهذا الرقم حوالات العاملين في الخارج والقروض الممنوحة لنا من هذه الدول.
- من الطريف ان نذكر هنا بان جزء من مديونية الاردن يمكن تفسيره بالقوى العاملة المستوردة.

- ان المستقبل في الاردن واعد ونحن نسير الان نحو التغيير الذي يواجه التحديات ، ويستثمر الفرص ولكننا يجب ان ننطلق من قدراتنا وابداعاتنا والتحدي لاشك كبير ولكننا قادرون على تجاوزه ان في الاردن مستقبلا ونحن الذين نصنعه.

(ماهو المستقبل في الاردن - محاضرة في كلية القيادة والاسكان، عمان ١٠/١٩٨٩) .

ساعد في تدقيق الفصول: السيد محمد راضي خضر